ملف معلومات 23

وثيقة حماس السياسية

المواقف وردود الأفعال



وثيقة المبادئ

والسياسات العامة

إشراف وتحرير

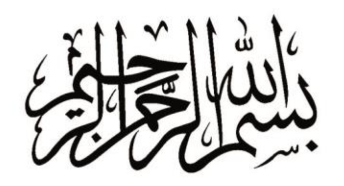
د. محسن محمد صالح

إعداد

باسم جلال القاسم ربيع محمد الدنّان



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



ملف معلومات 23

وثيقة حماس السياسية

المواقف وردود الأفعال

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

باسم جلال القاسم ربيع محمد الدنّان



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان



***

المقدمة:

برزت حركة حماس كلاعب أساسي في ساحة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي منذ انطلاقتها سنة 1987. دفعت الظروف الفريدة التي عاشتها القضية الفلسطينية خلال انتفاضة الحجارة، حركة حماس، التي كانت المحرك الأساس فيها، إلى إصدار "ميثاق" يحدد الإطار الفكري والسياسي للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، كما باتت من خلاله هوية الحركة ومواقفها وأهدافها واضحة.

وكحركة تحرر رائدة تعيش في بيئات متغيرة، وتواجه أحداثاً وتحولات مستجدة؛ احتاجت حماس إلى إجراء مراجعات وتقييمات لسبر رؤى، ووضع تكتيكات واستراتيجيات مرحلية ومستقبلية، خصوصاً مع دخول القضية الفلسطينية في استحقاقات ومنعطفات خطيرة وهامة، بداية مع مفاوضات أوسلو، وما نتج عنها من سلطة فلسطينية وحكم ذاتي محدود، مروراً بفشل مسار التسوية في كامب ديفيد، واندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000، وفوز حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2006، وسيطرتها على قطاع غزة بعد ذلك، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تشهدها المنطقة، وتداعيات الربيع العربي والثورة المضادة، والحملة غير المسبوقة على "الإسلام السياسي".

انبثقت عن هذه المراجعات والتقييمات الشاملة، التي لم تكن وليدة اللحظة، ما أسمته الحركة "وثيقة المبادئ والسياسات العامة". ما يُميز هذه الوثيقة ويكسبها أهمية كبيرة، أنها صدرت بعد مشاورات ومراجعات طالت كافة الأطر والمؤسسات المعنية، التي تشكل الإطار القيادي للحركة في الخارج والداخل.

أثارت هذه الوثيقة موجة كبيرة من المواقف وردود الأفعال، التي اختلفت في درجات تأييدها ومعارضتها للوثيقة، كما اختلفت في تحليل مضامينها. وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع وانعكاساته على القضية الفلسطينية، اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة إصدار ملف معلومات يتناول وثيقة حماس السياسية والمواقف وردود الفعل التي أعقبت صدورها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القارئ قد يلاحظ عدم وجود أخبار تتعلق بمواقف وردود فعل على الوثيقة السياسية من قبل بعض الدول أو بعض الأحزاب والقوى السياسية العربية والإسلامية والدولية، حيث لم نجد من خلال متابعتنا ما يفيد باتخاذها مواقف محددة تجاه الوثيقة، وربما يرجع ذلك إلى رغبة بعضها بعدم إبداء مواقف معينة خلال هذه المرحلة لاعتبارات وحسابات خاصة، أو لعلنا لم نستطع الوصول إلى الأخبار التي نقلت تصريحات عن بعض هذه الأطراف.

١. نص وثيقة المبادئ والسياسات العامة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّد المرسلين وإمام المجاهدين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة:

فلسطين أرض الشعب الفلسطيني العربي، منها نبت، وعليها ثبت، ولها انتمى، وبها امتدّ واتّصل.

فلسطين أرضٌ أعلى الإسلام مكانتها، ورفع لها مقامَها، وبسط فيها روحَه وقيمه العادلة، وأسّس لعقيدة الدفاع عنها وتحصينها.

فلسطين قضية شعب عجز العالم عن ضمان حقوقه واسترداد ما اغتُصِب منه، وبقيت أرضه تعاني من واحد من أسوأ أشكال الاحتلال في هذا العالم.

فلسطين التي استولى عليها مشروع صهيونيّ إحلاليّ عنصري معادٍ للإنسانية، تأسس على تصريح باطل (وعد بلفور)، واعترافٍ بكيان غاصب، وفرضِ أمرٍ واقعٍ بقوة النار.

فلسطين المقاومة التي ستظل متواصلة حتى إنجاز التحرير، وتحقيق العودة، وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس.

فلسطين الشراكة الحقيقية بين الفلسطينيين بكل انتماءاتهم، من أجل بلوغ هدف التحرير السامي.

فلسطين روح الأمة، وقضيتها المركزية، وروح الإنسانية، وضميرها الحي.

بهذه الوثيقة تتعمق تجربتُنا، وتشترك أفهامُنا، وتتأسّس نظرتُنا، وتتحرك مسيرتنا على أرضيات ومنطلقات وأعمدة متينة وثوابت راسخة، تحفظ الصورة العامة، وتُبرز معالمَ الطريق، وتعزِّز أصولَ الوحدة الوطنية، والفهمَ المشترك للقضية، وترسم مبادئ العمل وحدود المرونة.

تعريف الحركة:

1. حركة المقاومة الإسلامية "حماس" هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينيَّة إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها.

أرضُ فلسطين:

2. فلسطين بحدودها من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أمّ الرشراش جنوباً وحدة إقليمية لا تتجزّأ، وهي أرضُ الشعب الفلسطيني ووطنُه. وإنَّ طردَ



الشعب الفلسطيني وتشريدَه من أرضه، وإقامة كيانٍ صهيونيّ عليها، لا يلغي حقَّ الشعب الفلسطيني في كامل أرضه، ولا ينشئُ أي حق للكيان الصهيوني الغاصب فيها.

3. فلسطين أرض عربية إسلامية، وهي أرض مباركة مقدّسة، لها مكانتها الخاصة في قلب كلّ عربي ومسلم.

شعب فلسطين:

4. الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتّى سنة 1947, سواء من أُخرج منها أم من بقي فيها؛ وكلّ مَنْ ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني.

5. الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة، لازمة، لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء؛ كما أن النكبات التي حلّت بالشعب الفلسطيني، بفعل الاحتلال الصهيوني وسياسة التهجير التي ينتهجها، لا تفقده شخصيته وانتماءَه ولا تنفيها. كذلك لا يتسبب حصول الفلسطيني على جنسية أخرى في فقدانه هويته وحقوقه الوطنية.

6. الشعب الفلسطيني شعبٌ واحد، بكل أبنائه في الداخل والخارج، وبكل مكوّناته الدينية والثقافية والسياسية.

الإسلام وفلسطين:

7. فلسطين في موقع القلب من الأمة العربية والإسلامية، وتحتفظ بأهمية خاصة، ففيها بيت المقدس الذي بارك الله حوله، وهي الأرض المقدسة التي بارك الله فيها للعالمين، وهي قبلة المسلمين الأولى، ومسرى رسول الله محمد – صلى الله عليه وسلم – ومعراجه إلى السماء، ومهد المسيح – عليه السلام – وفي ثراها رفات الآلاف من الأنبياء والصحابة والمجاهدين، وهي أرض القائمين على الحق – في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس – الذين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله.

8. تفهم حركة حماس الإسلام بشموله جوانب الحياة كافة، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وروحه الوسطية المعتدلة؛ وتؤمن أنه دين السلام والتسامح، في ظله يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان؛ كما تؤمن أنَّ فلسطين كانت وستبقى نموذجاً للتعايش والتسامح والإبداع الحضاري.

9. تؤمن حماس بأنَّ رسالة الإسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، وتحريم الظلم بأشكاله كافة، وتجريم الظالم مهما كان دينه أو عرقه أو جنسه أو جنسيته؛ وأنَّ الإسلام ضدّ جميع أشكال

التطرّف والتعصب الديني والعرقي والطائفي، وهو الدّينُ الذي يربّي أتباعه على ردّ العدوان والانتصار للمظلومين، ويحثّهم على البذل والعطاء والتضحية دفاعاً عن كرامتهم وأرضهم وشعوبهم ومقدساتهم.

القدس:

10. القدس عاصمة فلسطين، ولها مكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، عربياً وإسلامياً وإنسانياً؛ وجميع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي حقّ ثابت للشعب الفلسطيني والأمَّة العربية والإسلامية، ولا تنازل عنها ولا تفريط بأيّ جزء منها؛ وإنَّ كلّ إجراءات الاحتلال في القدس من تهويدٍ واستيطانٍ وتزوير للحقائقِ وطمس للمعالمِ منعدمة.

11. المسجد الأقصى المبارك حق خالص لشعبنا وأمتنا، وليس للاحتلال أي حق فيه، وإن مخططاته وإجراءاته ومحاولاته لتهويد الأقصى وتقسيمه باطلة ولا شرعية لها.

اللاّجئون وحقّ العودة:

12. إنَّ القضية الفلسطينية هي في جوهرها قضية أرض محتلة وشعبٍ مُهجَّر؛ وإنَّ حقَّ العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أُخرجوا منها، أو منعوا من العودة إليها، سواء في المناطق التي احتلت عام 1948 أم عام 1967(أي كل فلسطين)، هو حقٌّ طبيعي، فردي وجماعي، تؤكدُه الشرائع السماوية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والقوانين الدولية، وهو حقّ غير قابل للتصرّف من أيّ جهة كانت، فلسطينية أو عربية أو دولية.

13. ترفض حماس كلّ المشروعات والمحاولات الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين، بما في ذلك محاولات توطينهم خارج فلسطين، ومشروعات الوطن البديل؛ وتؤكد أنَّ تعويضَ اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عن الضرر الناتج عن تشريدهم واحتلال أرضهم هو حقّ ملازم لحق عودتهم، ويتم بعد تنفيذ هذا الحق، ولا يلغي حقّهم في العودة ولا ينتقص منه.

المشروع الصهيوني:

14. المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري، عدواني، إحلالي، توسعي، قائم على اغتصاب حقوق الآخرين، ومعادٍ للشعب الفلسطيني وتطلّعاته في الحرية والتحرير والعودة وتقرير المصير؛ وإنَّ الكيان الإسرائيلي هو أداة المشروع الصهيوني وقاعدته العدوانية.

15. المشروع الصهيوني لا يستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل هو عدوٌّ للأمَّة العربية والإسلامية، ويشكّل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، كما أنّه معادٍ لتطلّعاتها في الوحدة والنهضة والتحرّر، وهو سبب رئيس لما تعانيه الأمة اليوم، ويشكّل المشروع الصهيوني، أيضاً، خطراً على الأمن والسّلم الدّوليَين، وعلى المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره.

16. تؤكد حماس أنَّ الصراع مع المشروع الصهيوني ليس صراعاً مع اليهود بسبب ديانتهم؛ وحماس لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنَّما تخوض صراعاً ضد الصهاينة المحتلين المعتدين؛ بينما قادة الاحتلال هم من يقومون باستخدام شعارات اليهود واليهودية في الصراع، ووصف كيانهم الغاصب بها.

17. ترفض حماس اضطهاد أيّ إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي، وترى أنَّ المشكلة اليهودية والعداء للسامية واضطهاد اليهود ظواهر ارتبطت أساساً بالتاريخ الأوروبي، وليس بتاريخ العرب والمسلمين ولا مواريثهم. وأنَّ الحركة الصهيونية –التي تمكّنت من احتلال فلسطين برعاية القوى الغربية– هي النموذج الأخطر للاحتلال الاستيطاني، الذي زال عن معظم أرجاء العالم، والذي يجب أن يزول عن فلسطين.

الموقف من الاحتلال والتسوية السياسية:

18. يُعدُّ منعدماً كلٌّ من تصريح "بلفور"، وصكّ الانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكلّ ما ترتّب عليها أو ماثلها من قرارات وإجراءات؛ وإنَّ قيام "إسرائيل" باطلٌ من أساسه، وهو مناقضٌ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولإرادته وإرادة الأمة، ولحقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية، وفي مقدّمتها حقّ تقرير المصير.

19. لا اعترافَ بشرعية الكيان الصهيوني؛ وإنَّ كلّ ما طرأ على أرض فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق باطلٌ؛ فالحقوق لا تسقط بالتقادم.

20. لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها. ومع ذلك – وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية – فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة.

21. تؤكد حركة حماس على أن اتفاقات أوسلو وملحقاتها تخالف قواعد القانون الدولي الآمرة من حيث إنها رتبت التزامات تخالف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولذلك فإن الحركة ترفض هذه الاتفاقات، وما ترتب عليها من التزامات تضر بمصالح شعبنا، وخاصة التنسيق (التعاون) الأمني.

22. ترفض حماس جميع الاتفاقات والمبادرات ومشروعات التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني، وإنَّ أيَّ موقفٍ أو مبادرةٍ أو برنامجٍ سياسيّ يجبُ أن لا يمس هذه الحقوق، ولا يجوزُ أن يخالفها أو يتناقضَ معها.

23. تؤكد حماس أن ظلم الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وتهجيره منها لا يمكن أن يُسمى سلاماً. وإنَّ أي تسويات تقوم على هذا الأساس، لن تؤدي إلى السلام؛ وستظل المقاومة والجهاد لتحرير فلسطين حقاً مشروعاً وواجباً وشرفاً لكل أبناء شعبنا وأمتنا.

المقاومة والتحرير:

24. إنَّ تحرير فلسطين واجب الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وواجب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، وهو أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل. وإنَّ دوائر العمل لفلسطين سواء كانت وطنية أم عربية أم إسلامية أم إنسانية هي دوائر متكاملة متناغمة، لا تعارض بينها.

25. إنَّ مقاومة الاحتلال، بالوسائل والأساليب كافة، حقّ مشروع كفلته الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الدولية، وفي القلب منها المقاومة المسلحة التي تعدُّ الخيارَ الاستراتيجي لحماية الثوابت واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.

26. ترفض حماس المساس بالمقاومة وسلاحها، وتؤكد على حق شعبنا في تطوير وسائل المقاومة وآلياتها. وإنَّ إدارة المقاومة من حيثُ التصعيدُ أو التهدئة، أو من حيث تنوّعُ الوسائل والأساليب، يندرج كلّه ضمن عملية إدارة الصراع، وليس على حساب مبدأ المقاومة.

النظام السياسي الفلسطيني:

27. الدولة الفلسطينية الحقيقية هي ثمرة التحرير، ولا بديلَ عن إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس.

28. تؤمن حماس وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، بما يعزّز وحدة الصف والعمل المشترك، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتطلّعات الشعب الفلسطيني.

29. منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية.

30. تؤكد حماس على ضرورة بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة وراسخة، في مقدمتها الانتخابات الحرة والنزيهة، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية، ووفق برنامج واستراتيجية واضحة المعالم، تتمسّك بالحقوق وبالمقاومة، وتلبّي تطلّعات الشعب الفلسطيني.

31. تؤكد حركة حماس على أن دور السلطة الفلسطينية يجب أن يكون في خدمة الشعب الفلسطيني وحماية أمنه وحقوقه ومشروعه الوطني.

32. تؤكّد حماس على ضرورة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم ارتهانه لجهات خارجية، وتؤكد في الوقت ذاته على مسؤولية العرب والمسلمين وواجبهم ودورهم في تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني.

33. إنَّ مختلفَ مكوّنات المجتمع من شخصيات ورموز ووجهاء ومؤسسات المجتمع المدني، والتجمّعات الشبابية والطلابية والنقابية والنسائية، العاملة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، هي روافد مهمّة لعملية البناء المجتمعي ولمشروع المقاومة والتحرير.

34. إن دور المرأة الفلسطينية أساس في بناء الحاضر والمستقبل، كما كان دائماً في صناعة التاريخ الفلسطيني، وهو دور محوري في مشروع المقاومة والتحرير وبناء النظام السياسي.

الأمة العربية والإسلامية:

35. تؤمن حماس أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

36. تؤمن حماس بوحدة الأمَّة بكلّ مكوّناتها المتنوعة، وترى ضرورةَ تجنب كل ما من شأنه تمزيق صف الأمة ووحدتها.

37. تؤمن حماس بالتعاون مع جميع الدول الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض الدخول في النزاعات والصراعات بينها. وتتبنى حماس سياسة

الانفتاح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية؛ وتسعى إلى بناء علاقات متوازنة، يكون معيارُها الجمعَ بين متطلبات القضية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني، وبين مصلحةِ الأمَّة ونهضتها وأمنها.

الجانب الإنساني والدولي:

38. إنَّ القضية الفلسطينية قضية ذات أبعاد إنسانية ودولية كبرى؛ وإنَّ مناصرتها ودعمها هي مهمَّة إنسانية وحضارية، تفرضها مقتضيات الحق والعدل والقيم الإنسانية المشتركة.

39. إنَّ تحريرَ فلسطين من ناحية قانونية وإنسانية عمل مشروع تقتضيه ضرورات الدّفاع عن النفس، وحقّ الشعوب الطبيعي في تقرير مصيرها.

40. تؤمن حماس، في علاقاتها مع دول العالم وشعوبه، بقيم التعاون، والعدالة، والحرية، واحترام إرادة الشعوب.

41. ترحّب حماس بمواقف الدول والمنظمات والهيئات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتحيّي أحرار العالم المناصرين للقضية؛ كما تدين دعمَ أيّ جهة أو طرف للكيان الصهيوني، أو التغطية على جرائمه وعدوانه على الفلسطينيين، وتدعو إلى ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة.

42. ترفض حماس محاولات الهيمنة على الأمة العربية والإسلامية، كما ترفض محاولات الهيمنة على سائر الأمم والشعوب، وتدين أيّ شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال والتمييز والظلم والعدوان في العالم.

أيار (مايو) 2017

للاطلاع على النسخة الإنجليزية للوثيقة:

http://hamas.ps/ar/uploads/documents/06c77206ce934064ab5a901fa8bfef44.pdf

موقع حركة حماس، 2017/5/1

٢. مشعل: وثيقة حماس تقوم على الانفتاح والتطور دون الإخلال بالثوابت

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" خالد مشعل مساء الإثنين أن وثيقة الحركة السياسية "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" تعكس الإجماع والتراضي العام في الحركة.

وقال مشعل خلال مؤتمر صحفي في العاصمة القطرية الدوحة للإعلان عن وثيقة حماس، إن الوثيقة تقوم على منهجية متوازنة بين الانفتاح والتطور والتجدد دون الإخلال بالثوابت والحقوق للشعب الفلسطيني.

وشدد على أن الوثيقة تعد جزءا من أدبيات الحركة بما يعكس التطور الطبيعي والتجدد في مسيرتها للأمام.

وقال مشعل إن الوثيقة تستند إلى فكرتين مفتاحيتين، الأولى أن حماس حركة حيوية متجددة تتطور في وعيها وفكرها وأدائها السياسي كما تتطور في أدائها المقاوم والنضالي وفي مسارات عملها.

وأضاف أن الفكرة الثانية هي أن حماس تقدم بوثيقها نموذجا في التطور والانفتاح والتعامل الواعي مع الواقع دون الإخلال لأصل المشروع واستراتيجياتها ولا الثوابت والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

سياق إعداد الوثيقة

وحول سياق إعداد الوثيقة، ذكر مشعل أنه جاء مع بداية الدورة القيادية الأخيرة لحماس قبل أربع سنوات، حيث توافقت قيادة الحركة في حينه على وضع وثيقة سياسية تعكس فيها تطور الفكر والأداء السياسي لحماس طوال 30 عاما الماضية خاصة في العشر سنوات الماضية.

وأضاف مشعل: نقدم هذه الوثيقة لأبناء حماس وقواعدها لتكون مرجعا لهم وتثقفهم وتحدد لهم معايير الرؤية والقرار، ولشعبنا الفلسطيني الذي نحن جزء أصيل منه وشركائنا في الوطن وجمهورنا العربي والإسلامي ومحيطنا الإقليمي والدولي.

وتابع "هذه الوثيقة تمثل مرجعا ودليلا لمن يريد أن يتعرف إلى مواقف حماس وفكرها والمعادلات الدقيقة جدا التي تستند إليها في اجتهاداتها ومواقفها السياسية في مختلف المراحل والمواقف.

وأشار إلى أنه "في آخر عامين تم التداول العميق في الداخل والخارج للوصول إلى الصياغة النهائية وهي وثيقة لم تطبخ على عجلة ولم يكتبها فرد بعينه أو مجموعة بعينها، بل بمشاركة واسعة جدا من قيادات الحركة في الداخل والخارج.

وبيّن مشعل أن الوثيقة مرت في أطوار ومسودات متعددة، ثم عرضت على المكتب السياسي للحركة ومجلسها الشورى وتم وضع قراءات متعددة لعكس فكر الحركة القيادي والمؤسسي وإجماعها،

مشيراً إلى أن الوثيقة عُرضت على خبراء قانونيين لضبطها وفق القانون الدولي ولمراعاة كل الاعتبارات بما يخدم القضية الفلسطينية.

بنود الوثيقة

واستعرض مشعل أبرز بنود الوثيقة السياسية الجديدة لحماس، مبيناً أن الحركة اختارت أن تقدم نموذج الجمع بين المقاومة الصلبة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وفكر الوسطي المعتدل والعقل السياسي المنفتح.

وأكد مشعل أن حماس هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينيَّة إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها.

وبيّن أن فلسطين بحدودها من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أمّ الرشراش جنوباً وحدة إقليمية لا تتجزّأ، وهي أرضُ الشعب الفلسطيني ووطنُه، مشدداً أنه وإن طرْد الشعب الفلسطيني وتشريدَه من أرضه، وإقامة كيانٍ صهيونيّ عليها، لا يلغي حقَّ الشعب الفلسطيني في كامل أرضه، ولا ينشئ أي حق للكيان الصهيوني الغاصب فيها.

وأكد مشعل أن القدس عاصمة فلسطين، ولها مكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، عربياً وإسلامياً وإنسانياً؛ وجميع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي حقّ ثابت للشعب الفلسطيني والأمَّة العربية والإسلامية، ولا تنازل عنها ولا تفريط بأيّ جزء منها؛ وأنَّ كلّ إجراءات الاحتلال في القدس من تهويدٍ واستيطانٍ وتزوير للحقائقِ وطمس للمعالمِ منعدمة.

وتابع: "المسجد الأقصى المبارك حق خالص لشعبنا وأمتنا، وليس للاحتلال أي حق فيه، وإن مخططاته وإجراءاته ومحاولاته لتهويد الأقصى وتقسيمه باطلة ولا شرعية لها".

إضراب الأسرى

ووجه رئيس المكتب السياسي لحماس التحية للأسرى والأسيرات المضربين عن الطعام، مؤكداً على تضامن الحركة الكامل معهم والوقوف إلى جانب قضيتهم، داعياً شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربي والإسلامية وأحرار العالم لمواصلة تضامنهم مع الأسرى والضغط على الاحتلال حتى الإفراج عنهم.

وأكد مشعل أن الحرية لا تُستجدى بل تنتزع انتزاعاً مشدداً على أن المقاومة وعلى رأسها كتائب القسام ستنتزع الحرية لأسرانا من كل شعبنا وفصائله.

التفاوض ليس من الثوابت

وحول العلاقة مع الإخوان المسلمين، قال مشعل إن حماس جزء من المدرسة الإخوانية، لكنها تنظيم فلسطيني مستقل قائم بذاته، ومرجعيته مؤسساته القيادية، وليس تابعا لأحد.

وشدد أن التفاوض مع الاحتلال ليس من الثوابت، وسياستنا الحالية هو عدم التفاوض المباشر بسبب اختلال الموازين وكونه يصب في مصلحة الاحتلال، مبيناً أن حماس ومنذ 30 عاماً تقاوم ولم تغير ثوابتها، ولكن بانفتاحها تتعاطى مع الواقع السياسي بكل تطوراته.

وفيما إن كانت هذه الوثيقة تلغي ميثاق حماس، أكد مشعل أن الميثاق أو الوثيقة كل منهما يعبر عن مرحلته ووقته وزمانه، ولا يلغي كل واحد الآخر، وهذه الوثيقة هي مرجعيتنا في الأداء السياسي اليوم.

ورفض مشعل أن تكون حركة حماس بديلا لحركة فتح، لكنه أشار إلى أنها شريك قوي لا تقبل لأحد أن ينفرد بالقرار.

وأكد رئيس المكتب السياسي لحماس أنه وبعد أيام قليلة ستكون المحطة الأخيرة في انتخابات الحركة وستكون هناك قيادة جديدة ورئيس جديد لحركة حماس كلنا نصطف معه.

وأوضح مشعل أن حماس تقدم نموذجاً محترماً في أن القيادات تتغير بدون أن يكون السبب أن تموت أو تعجز بل تغادر موقعها وهي تعمل وهي تظل جندية في الحركة.

موقع حركة حماس، 2017/5/1

٣. هنية: وثيقة حماس لا تمسّ الثوابت الوطنية

قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، خلال مهرجان نظمته وزارة الأوقاف في غزة يوم الأحد 2017/4/30 بعنوان "إلى القدس عائدون"، إن الوثيقة السياسية لحركة حماس تربط بين الأصالة وبين هذا التطور التي تتميز به الحركات الفاعلة، مؤكداً أن الوثيقة لا تمس الثوابت الوطنية.

موقع حركة حماس، 2017/4/30

٤. مشعل: حماس ليست تحت الطلب والوثيقة السياسية ملتزمة بأربع محددات في العلاقة مع مصر

قال **المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/5/2**، من الدوحة أن خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" أكد أن الوثيقة السياسية التي أطلقتها الحركة جاءت منسجمة مع استراتيجيتها

المعلنة، مشدداً أن حركته طرحت الشراكة مع فتح والفصائل لا أن تكون بديلا عنها، فيما أشار إلى التزام حركته بأربعة محددات في العلاقة مع مصر ساهمت في تخفيف حدة الأزمة معها.

وقال مشعل في مقابلة، مساء يوم الثلاثاء مع تلفزيون العربي: "تطور حماس وتطوير خطابها وما تقدمه من لغة منطقية ومنفتحة وتكيف مع ظروف شعبنا، كل ذلك منسجم مع الاستراتيجية التي نعلنها صباح مساء"، نافيا وجود تماهٍ في هذا التطوير مع تجربة حركة "فتح" في تعديل مواقفها وتغيير سياساتها، مشيراً إلى أنها ذهبت إلى التكتيك على حساب الاستراتيجية، وناقضتها ثم تزاوجتها. وشدد مشعل على أن هذه الوثيقة ليست تحولا استراتيجيا؛ إنما تعبير عن التطور الطبيعي في فكر حماس السياسي وأدائها السياسي خلال السنوات الماضية.

وقال: "الحركات الحية هي التي تتطور وتتقدم للأمام. قدمنا نموذجا للتطور والتقدم دون الانسلاخ عن الثوابت وأصل المشروع".

وشدد على أن الوثيقة السياسية التي أطلقت يوم أمس جاءت لتعبر عن هوية حماس ورؤيتها، وليس نتيجة أية ضغوط من أي جهة؛ "فحماس ليست تحت الطلب"، لافتا إلى وحدة موقف الحركة منها، وهو ما بدا من خلال الحضور القيادي في مؤتمر إطلاقها بين الدوحة وغزة.

وأكد وحدة الخطاب الإعلامي لحماس سواء داخل صفها، حيث سيجرى تدريس الوثيقة لقواعدها، وكذلك الخطاب الخارجي حيث ترجمت الوثيقة باللغة الإنجليزية بالبنود نفسها دون تغيير.

ونفى أن يكون البند 20 في الوثيقة (المتعلق بقبول دولة على حدود 1967 دون تنازل عن أيّ جزء من أرض فلسطين)، جديدا، فقد كان في أطروحات حماس منذ عام 2005، وكان منصوصا عليه في اتفاق القاهرة، ثم في وثيقة الوفاق الوطني 2006، وفي مجمل الاتفاقات والحوارات مع الفصائل في الدوحة وإعلان الشاطئ، وهو تعبير عن مرونة حماس من أجل تسهيل التوافق الوطني على برنامج سياسي مشترك.

وشدد على رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، لافتا إلى أن الوثيقة نصت على ذلك بشكل صريح.

ونفى الاتهامات لحماس أنها تسعى أن تكون بديلا عن فتح أو المنظمة، قائلاً: "حماس لا تسعى أن نكون بديلا إنما شريكا، شركاء في المسؤولية والتضحية والقرار والمسؤولية. هذه (الاتهامات) مجرد إلقاء الكرة في مرمانا".

وبشأن التفاوض مع الكيان الصهيوني، قال: "التفاوض مع العدو ليس ثابتا، إنما سياسة التفاوض له قواعده، وإجراء التفاوض في غير وقته وحين لا تنضج الظروف يصبح عبثيا كما هو الحال اليوم؛ حيث تستغله إسرائيل غطاء للعدوان وسرقة الأراضي واستنزاف الموقف الفلسطيني والعربي".

وفيما يتعلق بعدم ذكر الارتباط بجماعة الإخوان في الوثيقة، قال "نعمل منذ عام 1987 تحت حركة "حماس"، فكرنا ضمن المدرسة الإخوانية، وهي مدرسة الاعتدال والوسطية، وهذا كان وما زال"، مشدداً على أن "حماس" تنظيم فلسطيني مستقل.

وأكد وجود تحسن في العلاقات مع مصر متأملا أن يتطور، وقال: "نحن حريصون على العلاقة الجيدة مع مصر بحكم الجوار ومكانة مصر كأكبر دولة عربية، ولنا تاريخ مشترك. ليس فقط بهذه الوثيقة نحسن العلاقة".

وأضاف "نطور العلاقة من خلال فك الأزمات، ما يجرى في مصر شأن مصري داخلي. لا نتدخل في شؤون الآخرين، ولا نمس الأمن القومي المصري، بل حريصون عليه"، مشيرا إلى أنه كان هناك حوار شفاف مع مصر، وكان موقفنا واضحا، قلنا لهم: إن حماس لا تتدخل في الشأن المصري، وحماس تضبط الحدود بين غزة وسيناء، ولا نسمح لأحد باستهداف الأمن المصري انطلاقا من غزة، ولا نسمح بأن تكون غزة مأمن من يهدد الأمن القومي لمصر".

وشدد على أن "هذه هي المحددات الأربعة للعلاقة مع مصر، وهي مرضية لهم أيضا. صحيح أن هناك بعض التباينات في بعض الأمور".

وحول العلاقة مع السعودية، قال إنها "جيدة، ونأمل أن تكون أفضل"، مضيفا "السعودية دولة مهمة، وحريصون على العلاقة معها".

وأشار إلى معاناة أهالي غزة جراء الحصار وتنكر حكومة الحمدالله لالتزاماتها، قائلاً: "أهلنا في غزة يتألمون من المعاناة جراء الحصار ومعاقبتهم في الكهرباء والمعابر وعدم تحمل حكومة الحمد الله مسؤولياتها".

وردّاً على سؤال يتعلق بتصريحات لوزير الحرب الصهيوني أفيجدور ليبرمان، ربط فيها بين كسر حصار غزة ووقف الأنفاق، وزعم فيها أن الحركة تأخذ أهل غزة رهائن، قال مشعل: "أن ينصحنا آخرون في العالم نتقبل، لكن هذا (ليبرمان) عدونا يتهم حماس، هذه تهمة فرية؛ أتينا عبر صناديق الاقتراع، الاحتلال هو من يختطف كل شعبنا، نصف شعبنا تحت الاحتلال، ونصفه الآخر مبعد خارج وطنه".

وأشار إلى ما يعانيه أهل غزة جراء سياسة الحصار والعدوان الصهيوني، كما نبه إلى ما تعانيه الضفة الغربية من احتلال واستيطان وسرقة أراضٍ وحرق الأطفال كما حصل مع دوابشة وأبو خضير والاعتداء على المقدسات، رغم عدم وجود صواريخ وأنفاق فيها.

وعبر مشعل عن فخره بديمقراطية حماس، وقال: "إنها تقدم نماذج راقية في أشياء كثيرة؛ المقاومة بين الانفتاح والأصالة والديمقراطية الداخلية".

وأضاف "بعد أيام تقدم (حماس) نموذجا كيف تغير قيادتها الأولى بطريقة ديمقراطية دون غضب، هذا نموذج نفتخر به"، لافتا إلى أن الصعوبات واكبت الحركة منذ انطلاقتها؛ فهي تعمل في ظروف صعبة، ودوماً تتكيف معها وتطوّعها لصالح شعبنا.

وأضاف **موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/3**، أن مشعل دعا الإدارة الأمريكية إلى اعتماد مقاربة جديدة للصراع العربي الإسرائيلي بعد فشل مقاربتها السابقة، وأكد من جهة أخرى أن حماس حركة تحرر وطني فلسطينية وليست مرتبطة بأي تنظيم آخر. وقال مشعل –في مقابلة مع الجزيرة– إنه طالما تغيرت الإدارة الأمريكية فلتغير تكتيكاتها، وتتعامل بجدية أكبر مع حقوق الشعب الفلسطيني. وأضاف أن المقاربات التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية السابقة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي آلت إلى طريق مسدود.

وتابع أن على إدارة الرئيس دونالد ترامب أن تدرك أن التصلب يكمن في الجانب الإسرائيلي وليس في الجانب الفلسطيني. وقال رئيس المكتب السياسي لحماس إن إدارة ترامب لا يبدو أنها اتخذت رؤية جديدة أو مسارا واضحا للصراع العربي الإسرائيلي بسبب انشغالها بملفات كثيرة بينها سورية والعراق وإيران وكوريا الشمالية والعلاقة مع روسيا.

وفي هذا الإطار، أشار مشعل إلى أن الإدارة الحالية بواشنطن لم توضح حتى اللحظة رؤيتها بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وعبر عن اعتقاده بأنها لا تعتبر ذلك أولوية لها في الوقت الحاضر لانشغالها بملفات أخرى.

من جهة أخرى، قال مشعل إنّه لم يتمّ ذكر حركة الإخوان المسلمين في وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أعلنتها حماس لأنه لا حاجة لتكرار الأمر المذكور أصلا في ميثاق تأسيسها عام 1988. وأوضح أن الحركة جذورها إخوانية وفكرها إخواني، لكنها حركة وطنية وحركة تحرر فلسطينية مستقلة ومرجعيتها إسلامية تعمل بالساحة الفلسطينية، ولا ارتباط لها بأي تنظيم آخر. وأشار إلى أن مرجعية حماس في العمل التنظيمي هي مؤسساتها القيادية.

٥. مشعل لترامب: وثيقة حماس فرصة لعمل مقاربة جديدة

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل إدارة ترامب والعواصم الدولية إلى التقاط الفرصة والتعامل بجدية مع حركة حماس بعد الإعلان عن الوثيقة السياسية الجديدة للحركة.

وقال مشعل خلال مقابلة مع قناة CNN الأمريكية، إن ما ورد في وثيقة حماس يكفي لأي منصف في العالم خاصة العواصم الدولية أن يلتقط الفرصة وأن يتعامل بجدية معها ومع الفلسطينيين والعرب وأن يضغط على الجانب الإسرائيلي.

ودعا مشعل إدارة ترامب إلى أن تتعظ بالمقاربات الخاطئة التي كانت في الماضي، والتقاط فرصة الموقف الإيجابي الحمساوي والفلسطيني والعربي لعمل مقاربات جديدة.

وأكد مشعل أن الإدارة الأمريكية الجديدة لديها مقاربة مختلفة وهامش أكبر من الجرأة وهي تستطيع أن تحدث تغييراً في التعامل مع ملف الصراع العربي الفلسطيني مع الاحتلال. وأشار إلى أن استمرار الإدارة الأمريكية في مقارباتها الخاطئة والمكرورة لن يفضي إلى نتائج مختلفة.

موقع حركة حماس، غزة، 2017/5/3

٦. مشعل: التفاوض المباشر مع "إسرائيل" في الفترة الحالية غير مجد ومخاطره كبيرة

الدوحة – متين موتان أوغلو وأحمد يوسف: قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إن التفاوض المباشر مع "إسرائيل" في الفترة الحالية غير مجد ومخاطرة كبيرة، معرباً عن ثقته في أن الوثيقة السياسية التي أصدرتها الحركة، الاثنين 2017/5/1، تخدم المصلحة الوطنية وصورة القضية في العالم، وتساعد في إيصال موقف الحركة والشعب الفلسطيني إلى شريحة أكبر على المستوى الدولي.

جاء ذلك في مقابلة خاصة للأناضول مع مشعل أجريت في الدوحة بعيد إصدار الوثيقة.

وعن أجواء ما بعد إعلان الوثيقة، أوضح رئيس المكتب السياسي لحماس، أن هناك ارتياحاً كبيراً داخل الحركة بعد الإعلان الرسمي عن الوثيقة، وهي التي جاءت في ظل إجماع وتراضي عام عليها داخل الحركة، خاصة أنها تعكس الانفتاح والتطور في فكر الحركة وأدائها السياسي، مع المحافظة على أصالتها وشخصيتها وثوابتها وحقوق شعبها، وفي ظل الاهتمام العام والواسع بها.

وعن موقف إسرائيل من الوثيقة، أوضح مشعل: "إسرائيل منزعجة من أن تظهر حماس بهذه الصورة المنفتحة الواعية؛ تحسن مخاطبة العالم من حولها؛ مع بقائها بقوتها وأصالتها ومبادئها المنحازة للشعب الفلسطيني". وأضاف "إسرائيل تريد حماس ضعيفة على الأرض ومتشددة في لغتها

السياسية؛ فأن تفعل حماس العكس؛ وأن تكون ذات فكر معتدل وعقل سياسي منفتح، وتحسن فيه مخاطبة شعبها وأمتها والساحة الإقليمية والدولية؛ فكل هذا يزعج إسرائيل بالتأكيد". وشدد على أن "إسرائيل تسعى دائماً لتشويه الموقف الفلسطيني، وإلصاق صفة التشدد والإرهاب بشعبنا، في الوقت الذي تحاول بهذه التهم أن تخفي سلوكها الحقيقي في القتل وسفك الدماء وسرقة الأرض، ورفض أي حل عادل ينصف شعبنا، والتعامل مع العالم كله بازدراء."

غير أنه أكد في المقابل أن "حركة حماس لديها الثقة من أن هذه الوثيقة تساعد على إيصال موقف حماس والشعب الفلسطيني إلى شريحة أكبر وكسب المزيد من الأنصار في العالم".

التفاوض المباشر مع "إسرائيل"

وإجابة منه على سؤالنا حول التفاوض المباشر مع "إسرائيل"، أوضح مشعل أن "التفاوض مع الأعداء مشروع من حيث المبدأ حين يلزم؛ فهو سياسة قابلة للتغير؛ فمن حق أي حركة أو دولة أن تفاوض عدوها حين يكون ذلك ضرورياً ومحققاً لغاياته، بشرط اختيار اللحظة المناسبة التي يكون فيها ميزان القوى والوضع على الأرض مناسباً ويجبر العدو على التسليم بحقوقنا، وتاريخ أمتنا والأمم الأخرى حافل بالأمثلة على ذلك". لكنه أكد أن "سياسة الحركة في هذه الفترة الحالية هي عدم التفاوض المباشر مع إسرائيل"، معللاً ذلك أن "لحظة التفاوض المجدية في إدارة الصراع ليست متوفرة؛ فالعدو لم يجنح للسلام ولم يعترف بحقوقنا، ولا يشعر اليوم أن هناك ما يجبره على التراجع والانسحاب والاعتراف بحقوق شعبنا؛ وبالتالي فالتفاوض هنا غير مجد ومخاطره كبيرة".

وذكر مشعل بأن "إسرائيل" "اعتادت استخدام التفاوض كعلاقات عامة لخداع العالم بأنها تريد السلام؛ وتستغل كذبها وخداعها هذا لفرض المزيد من مشاريعها في الاستيطان وسرقة الأراضي والتهويد وتغيير الواقع على الأرض بما يحول دون أي خيارات مستقبلية." وأضاف قائلاً، إن "إسرائيل" تستغل هذه المفاوضات في استنزاف سقوف المواقف الفلسطينية والعربية؛ وإغراق المفاوض الفلسطيني والعربي في التفاصيل، والبدء في كل جولة جديدة من حيث انتهى التنازل والتراجع في الجولة التي سبقتها، وهذا أمر بالغ الخطورة."

الوثيقة والمجتمع الدولي

في سياق آخر، قال مشعل إن "هذه الوثيقة ومع أنها تأتي تطوراً طبيعياً لفكر الحركة وأدائها وتجربتها، ومعنية بخدمة المصلحة الوطنية وخلق مناخ أفضل في الساحة الفلسطينية، إلا أنها في



الوقت ذاته تصب في تعزيز صورة القضية في العالم، وإيصالها بكل مكوناتها إلى المجتمع الدولي، ونفي الاتهامات والصور النمطية الظالمة للمقاومة الفلسطينية، وتساعد في تحقيق مكاسب للحركة ولشعبنا وقضيتنا في الساحة الإقليمية والدولية في مواجهة الدعاية والأكاذيب الإسرائيلية".

ودعا دول العالم وهيئاته إلى الانفتاح على مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وحركاته المقاومة، والتخلي عن وضع شروط مسبقة لذلك هي في الحقيقة قيود أرادها الاحتلال الإسرائيلي وليست نابعة من مصالح دول العالم. وطالب تلك القوى الدولية بالتعامل بإنصاف وجدية مع القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا في الحرية والتحرر والعودة وتقرير المصير، وإدراك حقيقة أن أساس المشكلة هي في الاحتلال وفي السياسات الممارسات والمواقف الإسرائيلية، وليست في الموقف الفلسطيني أو العربي.

الحركات الإسلامية والوثيقة

وحول تأثير الوثيقة على تجارب الحركات الإسلامية في مجال فكرها وعملها السياسي، قال مشعل إن حماس من خلال فكرها وأدائها السياسي تقدم نموذجاً تؤمن به، وتمارسه عملياً، وترى أنه الأصلح للحركات الجادة والمتطورة، وهو الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين التمسك بالثوابت والمرونة والانفتاح، والسعي الدائم إلى المزيد من التطور والفعالية والتجدد والإبداع، بما يوصل إلى النجاح وتحقيق الأهداف، ويعزز الثقة والرضا بين أبناء تلك الحركات. وكما نحن نستفيد من تجارب غيرنا في المنطقة وفي العالم، فإننا نأمل أن تستفيد الحركات الإسلامية وغيرها من تجربة حماس، مع إدراكنا لاختلاف الظروف والخصوصيات بين حركة وأخرى، واختلاف ساحاتها وبيئاتها.

مشعل بعد ترك موقعه

وحول دوره بعد انتهاء فترة رئاسته للمكتب السياسي لحركة حماس؛ أكد مشعل أنه بصرف النظر عن موقعه فإنه سيواصل دوره في خدمة حركته وقضيته وشعبه، والتفاعل مع هموم أمته ومختلف قضايا الإنسانية. واختتم قائلا: "كما قدمت حماس بفضل الله نموذجاً متميزاً في المقاومة والسياسة؛ فإنها تقدم نموذجاً رائداً في عمق الشورى والديمقراطية في عملها وتجديد مؤسساتها وقيادتها، وفي تواصل عمل القادة واستمرار دورهم بصرف النظر عن مواقعهم.

وكالة الأناضول للأنباء، 2017/5/4

٧. مشعل يعرض بحوار مع "دير شبيغل" رؤيته حول فرص نجاح مبادرة ترامب للسلام في الشرق الأوسط

بينما يدفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أجل مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط، يعرض خالد مشعل في حوار أجراه مع مجلة "دير شبيغل"، رؤيته حول فرص النجاح.

وفي التالي نص الحوار الذي أجراه نيكولا آبي، وكريستيان هوفمان:

شبيغل: سيد مشعل. أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط. وفي الخطاب الذي ألقاه يوم 21 أيار (مايو) في السعودية، قسم العالم الإسلامي إلى "خيِّر" و"شرير". ووجهة نظره أن حماس تقع بوضوح في فئة "الشرير".

مشعل: نحن نرفض وجهة نظر ترامب. كان قول ذلك خطأ –خطأً كبيراً.

شبيغل: وضع ترامب حماس في نفس فئة تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية. هل كان مخطئاً في ذلك؟

مشعل: إننا نرفض هذا تماماً. إن ما تفعله حماس والشعب الفلسطيني هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومقاومتنا مقتصرة على الأراضي داخل فلسطين وتستهدف الاحتلال الإسرائيلي فقط. إننا لسنا أناساً يستمرئون القتل ويقتلون الناس الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

شبيغل: قبل رحلة ترامب إلى الشرق الأوسط، تحدثتم عن "فرصة تاريخية". ما الذي كنتم تتوقعونه؟

مشعل: إننا نشاهد رئيساً أميركياً جديداً يتحدث بشكل مختلف عن أسلافه. وإذا كان جاداً بما يكفي، فإنه يمكن أن يغتنم الفرصة المتاحة لصنع سلام حقيقي في المنطقة. وبتبني نهج جديد، يستطيع أن يحقق ما فشلت كل المناهج السابقة في تحقيقه. ولكن للأسف، ما نشهده الآن هو أن الحكومة الأميركية الجديدة عالقة في أنماط التفكير نفسها المنحازة القديمة فيما يتعلق بمقاومتنا. وهذا خطأ.

شبيغل: في الماضي، لم تشارك حماس أبداً في محادثات السلام. هل كنتم تأملون بأن ذلك ربما يتغير الآن؟

مشعل: من حيث المبدأ، ليست حماس حريصة على أن تكون جزءاً من عملية تفاوض غير عادلة، والتي تكون الأمور الوحيدة التي يمكن أن تنتج عنها هي تنازلات جديدة يقدمها شعبنا. فلماذا نتفاوض؟ للأسف، حتى مع إدارة ترامب، لا أرى وجود أي رؤية حقيقية في اتجاه تحقيق سلام عادة.

ومن جهة أخرى، فإن أي نهج لا يعترف بحقوق الفلسطينيين المشروعة سيكون محكوماً بالفشل. وينطبق هذا أيضاً على أي استراتيجية تتجاهل حقيقة أن حماس هي جزء من المقاومة الفلسطينية.

شبيغل: يبدو أن رؤية ترامب تتصور الجمع بين إسرائيل والدول العربية والفصيل الفلسطيني المعتدل الذي يقوده الرئيس محمود عباس. وإحدى الأفكار هي تهدئة الصراع عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. ما رأيك في ذلك؟

مشعل: القضية الفلسطينية قضية وطنية سياسية. يجب عدم النظر إليها كقضية سياسية يمكن حلها أو معالجتها باتباع نهج اقتصادي ما، والذي يجعل المستوى المعيشي للناس أفضل تحت الاحتلال. لقد ضاق الشعب الفلسطيني ذرعاً بالمحادثات التي تجري لسنوات. إننا نتطلع إلى السلام، لكننا لا نبحث عن عملية سلام جديدة. هذه العملية سوف تفشل.

شبيغل: نشرت حماس مؤخراً وثيقة سياسية جديدة. وهي أقل تطرفاً من الميثاق التأسيسي للعام 1988 ويبدو أنها تهدف إلى إنهاء العزلة الدولية. هل تشعر بخيبة الأمل من حقيقة أنها لم تترك أي انطباع على ترامب كما يبدو؟

مشعل: الموقف السلبي الذي ذكره الرئيس لم يشكل مفاجأة لنا. ولا يمكن أن يتصل بالوثيقة، لأنها تعكس تطورنا على مدى السنوات العشر الماضية، وهي موجهة بشكل أساسي إلى الفلسطينيين. لقد أردنا أن نظهر رؤيتنا، وإنما أيضاً رغبتنا في التعامل مع الصراع بطريقة براغماتية.

شبيغل: دعنا نتحدث قليلاً عن رؤيتكم. وفقاً لها، سوف تقبل حماس بدولة فلسطينية ضمن حدود العام 1967 –بمعنى قبل حرب الأيام الستة– مؤقتاً على الأقل. هل يعني هذا أنكم يمكن أن تعترفوا بحكم الأمر الواقع بحق إسرائيل في الوجود وبحل قائم على مبدأ الدولتين؟

مشعل: تُظهر وثيقتنا السياسية أننا مستعدون في سياق إجماع وطني للقبول بدولة على أساس حدود العام 1967، مع القدس كعاصمة والوفاء بحق العودة للاجئين. هذا لا يعني أن هذه الوثيقة تعترف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي. كما أنها لا تعني أننا سنتنازل عن أي جزء من الأراضي الفلسطينية.

شبيغل: عندما تتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي، هل تشير إلى احتلال الضفة الغربية أم المنطقة بكاملها، من نهر الأردن إلى البحر المتوسط؟

مشعل: الوثيقة واضحة بهذا الخصوص. أولاً، سوف لن نتنازل عن رؤيتنا، ومبادئنا وحقوقنا المشروعة كفلسطينيين. ويشمل ذلك الأراضي الفلسطينية، التي لن نتخلى عنها. ومع ذلك، نحن

مستعدون في الوقت نفسه للقبول بدولة ضمن حدود 1967 في نطاق توافق للآراء. هذه هي سياستنا البراغماتية الواقعية.

شبيغل: لكن هناك تناقضاً جدياً بين سياستكم ورؤيتكم.

مشعل: لقد اعترف ياسر عرفات ومحمود عباس بحق إسرائيل في الوجود. ماذا كانت نتيجة ذلك الموقف السياسي؟ لم تعترف الحكومة الإسرائيلية أبداً بحقنا في دولة ذات سيادة وفي تقرير المصير. كان المجتمع الدولي ينتزع التنازلات من الطرف الأضعف الذي يرزح تحت الاحتلال. طوال عقود، لم تفعل هذه الاستراتيجية أي شيء مطلقاً للفلسطينيين. والآن هم يطالبون بأن تسلك حماس الطريق نفسه. نحن لن نقبل بهذا. إن انتزاع التنازلات ليس هو المفتاح لتحقيق السلام. يجب أن يُمارس الضغط على الطرف الذي يمارس الاحتلال.

شبيغل: هل يكون خطكم الجديد مجرد شيء لوضعه في واجهة العرض؟ هل ما يزال تدمير إسرائيل هدف حماس؟

مشعل: يُظهر نهجنا البراغماتي كم نحنُ جادون في هذا الشأن. إننا مستعدون للقبول بدولة ضمن حدود 1967.

شبيغل: ولكن هل ستكونون مستعدين لتقديم تنازلات من أجل جعل السلام ممكناً؟

مشعل: عندما نرى جدية من الجانب الإسرائيلي إزاء التعامل مع متطلبات السلام الحقيقي في هذه المنطقة، فسوف نكون عندئذٍ على استعداد لتقديم تنازلات.

شبيغل: لم تأت الوثيقة على أي ذكر لكون إسرائيل هي العدو. بدلاً من ذلك أشارت إليها باسم "الكيان الصهيوني". لكن الوثيقة لم تستبعد العنف. هل يعني هذا أن حماس ستواصل هجماتها الصاروخية والتفجيرات الانتحارية؟

مشعل: بالنسبة لنا، هذا ليس عنفاً، هذه مقاومة مشروعة. هذا حق شعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

شبيغل: لكنكم تستهدفون المدنيين.

مشعل: كلا. إننا نستهدف الاحتلال الإسرائيلي، وليس المدنيين.

شبيغل: عندما تقوم كتائب القسام بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، فإن الهدف النهائي يكون عشوائياً تماماً.

مشعل: إننا ندافع عن أنفسنا بالوسائل العسكرية البسيطة التي في متناولنا. ونحن حريصون على تطوير والحصول على أسلحة دقيقة متطورة من أجل استهداف المؤسسات العسكرية الإسرائيلية بدقة.

شبيغل: لكن الناس الذين يموتون يكونون من المدنيين في كثير من الأحيان.

مشعل: كلا، معظمهم من الجنود. في الحرب الأخيرة في العام 2014، فقد الجانب الإسرائيلي 70 شخصاً، 95 في المائة منهم كانوا جنوداً. وعلى الجانب الفلسطيني، قتل 2,500 شخص، 80 في المائة منهم من المدنيين. وكانت لدى الجيش الإسرائيلي أكثر الأسلحة تطوراً والتي استخدمها ضد الأبراج السكنية والمستشفيات.

شبيغل: لأن حماس كثيراً ما كانت تخبئ الأسلحة والمقاتلين فيها.

مشعل: هذه هي الرواية التي يروجها الاحتلال الإسرائيلي.

شبيغل: ولكن، حتى الأمم المتحدة أكدت أن هذا حدث في قطاع غزة.

مشعل: إننا لا نستخدم شعبنا كدروع بشرية.

شبيغل: هل تحل الوثيقة السياسية الجديدة محل ميثاق حماس القديم للعام 1988؟

مشعل: إننا لا نتحدث عن استبدال الميثاق. كان الميثاق وثيقة تاريخية تعود وراء إلى أصول حماس.

شبيغل: هل أصبح منتهي الصلاحية الآن؟

مشعل: أحب أن أستخدم لغتي الخاصة. الحركات السياسية مثل الكائنات الحية –إنها تتطور. كل وثيقة تعبر عن وقتها، والمراحل المختلفة هي جزء من التطور الطبيعي.

شبيغل: ما هو الوضع في قطاع غزة الذي تحكمه حماس؟ تم انتخاب متشدد من الجناح العسكري مؤخراً رئيساً للحكومة هناك. البطالة مرتفعة جداً؛ والناس يعانون من نقص الغذاء والإمدادات، وهناك القليل جداً من إعادة البناء منذ الحرب في العام 2014. وقامت احتجاجات كبيرة ضد نظام حماس في العام الماضي. لماذا لا تستطيع حماس أن تحكم غزة بطريقة أفضل وأكثر كفاءة؟

مشعل: الاحتجاجات كانت ضد إسرائيل، وليس ضد حماس.

شبيغل: حتى أن الطلاب نظموا إضراباً عن الطعام لأنهم ساخطون من الوضع في قطاع غزة، بالنظر إلى عدم وجود فرصة للعثور على عمل. وقد اشتكوا من الفساد، والمحسوبية والقمع الوحشي.

مشعل: غضب الناس في قطاع غزة يتجه بشكل رئيسي نحو أولئك المسؤولين عن ظروف المعيشة القاسية، والاحتلال والحصار. ولكن، نعم، بالتأكيد، كما هو واقع الحال في كل مكان، هناك البعض الذين يعارضون الحكومة. لكنهم قليلون جداً مقارنة بسكان غزة الذين يقترب عددهم من مليوني مواطن، والذين يعانون من إسرائيل، قوة الاحتلال.

شبيغل: تتعرض غزة أيضاً للحصار من الجانب المصري. وقد أمر الرئيس عبد الفتاح السيسي بإغراق أنفاق التهريب وقام بقصف القرى وإعادة توطينها على الحدود. هل تشعرون بأن الحكومة المصرية قد تخلت عنكم؟

مشعل: لدينا خلافاتنا حول ما تفعله الحكومة المصرية. لكن العلاقات الجيدة مع مصر مهمة للغاية بالنسبة لنا. مصر هي جارتنا الكبرى وأكبر بلد عربي. والناس في كل الدول المسلمة يقفون إلى جانبنا.

شبيغل: ربما الناس، ولكن ماذا عن القادة السياسيين؟

مشعل: هناك البعض الذين يدعموننا وآخرون يقفون على الجانب الآخر. إنهم ينحنون للضغوط من المجتمع الدولي. ولكن، ليس هناك سبب لأي منهم ليكون ضد مكامن قلقنا الفلسطينية. إننا حركة وطنية ونحن نركز على صراعنا ومعركتنا ضد الاحتلال الإسرائيلي.

شبيغل: بعد عقدين، تركتم موقعكم على رأس المكتب السياسي لحركة حماس. لماذا؟

مشعل: كان هذا هو الوقت المناسب للمغادرة. تحتاج قيادة حماس إلى دم جديد. كما أنني أردت أن أظهر أيضاً أن من الممكن في هذه المنطقة من العالم مغادرة المنصب طوعاً، قبل أن يموت المرء.

شبيغل: الآن سيتم تعيينك رئيساً لمجلس حماس الديني. هل تنوي الترشح لتصبح الرئيس الفلسطيني وخليفة عباس؟

مشعل: سوف أواصل خدمة شعبي. لكن رئاسة السلطة الفلسطينية المستقلة ليست منصباً حراً سيادياً –إنها منصب مقيد بالاحتلال. وهو السبب في أن هذا المنصب ليس مثيراً للاهتمام بالنسبة لحماس.

شبيغل: سيد مشعل، شكراً لك على هذه المقابلة.

الغد، عمان، 2017/6/12

٨. الرشق: وثيقة حماس تعزز أصول الوحدة الوطنية والفهم المشترك للقضية وترسم مبادئ العمل

ربيع أبو نقيرة: قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق، إن "وثيقة حماس تُبرز معالمَ الطريق، وتعزِّز أصولَ الوحدة الوطنية، والفهمَ المشترك للقضية، وترسم مبادئ العمل وحدود المرونة". وأضاف: "وثيقة حماس بها تتعمَّق تجربتُنا، وتشترك أفهامُنا، وتتأسّس نظرتُنا، وتتحرَّك مسيرتنا على أرضيات ومنطلقات وأعمدة متينة وثوابت راسخة".

وأوضح الرشق في تغريدات له على مواقع التواصل الاجتماعي أن فلسطين أرضٌ أعلى الإسلام مكانتها، ورفع لها مقامَها، وبسط فيها روحَه وقيمه العادلة، وأسّس لعقيدة الدفاع عنها وتحصينها.

وغرد على هاشتاق #وثيقة_حماس قائلا: "فلسطين المقاومة التي ستظل متواصلة حتى إنجاز التحرير، وتحقيق العودة، وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس"،

وأشار الرشق إلى أن فلسطين قضية شعب عجز العالم عن ضمان حقوقه واسترداد ما اغتصب منه، وبقيت أرضه تعاني من واحد من أسوأ أشكال الاحتلال في هذا العالم.

فلسطين أون لاين، 2017/5/2

٩. بدران: وثيقة حماس تطور فكري وليس إرضاءً لأحد

الدوحة، غزة – يحيى اليعقوبي: أكد القيادي في حركة حماس حسام بدران بأن الوثيقة السياسية التي أصدرتها حركته، مساء أمس، لم تصدر بناء على ضغوط الواقع ولا التغيرات الإقليمية المختلفة، بل هي تطور طبيعي في فكر حماس السياسي وخطابها ومفرداتها، يراد منها تبني رؤية واضحة تصلح للكل الفلسطيني.

وقال بدران في تصريح خاص لصحيفة "فلسطين": "إن الوثيقة السياسية التي أصدرتها حركة حماس، موجهة أولا لشعبنا الفلسطيني ثم لكل العالم كي يسمع منا مباشرة"، مؤكدا أن الوثيقة تعبير عن ثوابت الشعب الفلسطيني، وأن حماس لا تبحث من خلالها عن إرضاء أي طرف.

وجدد القيادي في حماس تأكيده أن أهمية الوثيقة تكمن بأنها نتاج نقاشات وحوارات داخلية معمقة على مختلف المستويات في حركة حماس، وتأتي لتعبر عن المواقف والرؤى المعتمدة لدى الحركة، بحيث تصبح ركيزة يتعامل معها الجميع داخليا وخارجيا.

وفي السياق ذاته، تابع بدران: "نحن كفلسطينيين أصحاب حق لا لبس فيه وعلى العالم أن يحترم طموحاتنا، ويتعامل على هذا الأساس". وردا على سؤال "فلسطين" حول تطلعات حماس بتقبل الوثيقة عربيا ودوليا، قال: "ننصح الجميع أن لا ينتظروا تنازلات من جانبنا أو من جانب شعبنا فهذه قضية عادلة دفع شعبنا في سبيلها ثمنا باهظا من دماء أبنائه، ونحن أوفياء لمن سبقنا وعلى العهد حتى تحرير أرضنا كاملة غير منقوصة".

فلسطين أون لاين، 2017/5/2

١٠. البردويل: وثيقة حماس تبرهن تمسكها بالثوابت الفلسطينية

غزة – محمد السنوار: قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل "إن الوثيقة السياسية الجديدة لحماس تعكس تمسكها بالثوابت الفلسطينية، وإن الحديث عن إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 لا يلغي حقنا في كامل فلسطين وتحريرها من بحرها إلى نهرها". وأضاف خلال حديثه للرأي "أن البعض يحاول تشويه الوثيقة من خلال الترويج أن حماس تقبل بدولة مجتزأة، مؤكداً أن فلسطين كل فلسطين هي ملك للشعب الفلسطيني، والحديث عن إقامة دولة على حدود عام 67 لا يمكن أن يلغي حق الشعب في كامل فلسطين وتحريرها من بحرها إلى نهرها، من رفح جنوباً حتى رأس الناقورة شمالاً".

وأشار البردويل إلى أن الوثيقة تؤكد أن حماس هي حركة تحرر وطني فلسطينية، وما يحكم علاقاتها مع الدول قائم على طرق كل الأبواب التي تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وقضيته، دون التدخل في شؤونها الداخلية، وتجاوز حدود العقائدية والمذهبية والعرقية والأيدولوجية، وأن الصراع فقط مع الاحتلال الذي يغتصب الأرض والحقوق الفلسطينية، وليس مع اليهود". وأوضح أن حركته تشاورت مع شخصيات وطنية فلسطينية وسياسية عربية كبيرة لضمان تحلّيها بمبادئ القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى أن من بين تلك الشخصيات الخبير في القانون الدولي أنيس القاسم، والكاتب المصري المعروف فهمي هويدي، وغيرهما من الشخصيات العربية المعروفة. وشدد على أن الوثيقة تم صياغتها وستصدر بإرادة "حماس" الداخلية، نفياً اعتراض أي من الدول على تلك الوثيقة.

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام 2017/5/1

١١. الزهار: وثيقة حماس تضمنت الثوابت وآلية تحقيقها

غزة: أكد د. محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس أن الوثيقة السياسية التي أعلنتها الحركة، الاثنين، تتضمن الثوابت الأربعة للحركة العقيدة والأرض والإنسان والمقدس وآليات تحقيق هذه الثوابت. وأوضح أن الوثيقة تعبر عن ثقة الحركة بقدرتها العالية في الربط ما بين المبادئ والثوابت التي لا تتغير وما بين وسائل التحقيق، كما عبّرت عن حقيقة الفكر الذي تؤمن به الحركة وكيف ترى نفسها فلسطينيا وعربيا وإسلاميا ودوليا. وأعلنت حماس عن بنود ميثاقها الجديد مساء الاثنين، في مؤتمر عقدته بالعاصمة القطرية الدوحة.

الرسالة، فلسطين، 2017/5/1

١٢. حماس تصف تمزيق نتنياهو لوثيقتها السياسية بـ"السلوك العنصري"

الأناضول: هاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مساء الأحد، وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة، قبل أن يقدم على تمزيقها في مقطع فيديو.

من جانبها، وصفت حركة حماس تمزيق نتنياهو لوثيقتها السياسية بـ"السلوك العنصري". وقال سامي أبو زهري، المتحدث باسم الحركة، في تغريدة عبر حسابه بموقع "تويتر": "تمزيق نتنياهو وثيقة حماس فعل الضعفاء ودليل تأثيرها وقوتها". ودعا أبو زهري الرأي العام العالمي للتوقف عند سلوك نتنياهو "العنصري"، بحسب وصفه.

القدس العربي، لندن، 2017/5/8

١٣. الرشق: وثيقة حماس مطاردة من قاعة إلى قاعة

الدوحة: قال عزت الرشق القيادي في حركة حماس إن الوثيقة السياسية التي كان سيعلن عنها ليلة 2017/5/1، مطاردة من قاعة إلى قاعة في فنادق العاصمة القطرية الدوحة. وأوضح الرشق في تغريدة عبر حسابه على "تويتر" أن "الوثيقة المطاردة من قاعة إلى قاعة قبل إعلانها، وثيقة حماس ماضية تشق طريقها رغم التضييق والحصر". وأكد الأبواب أغلقت لمنع عقد المؤتمر الخاص بإعلان الوثيقة في الدوحة، مضيفا: "فليعلم الحمقى أن من صمد أمام آلة حرب الاحتلال الإسرائيلي، سيقابل بكل سخرية حرب القاعات التي لجأ إليها أذنابه".

واضطر القائمون على المؤتمر الصحفي لحركة "حماس"، الذي سيعلن خلاله رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، وثيقة المراجعات الجديدة للحركة، إلى الإعلان عن نقل المؤتمر الصحافي لفندق ثالث، بعد اعتذار فندقين عن عقده خلال اليومين الأخيرين.

وقال عضو المكتب السياسي في حركة "حماس" عزت الرشق لـ"العربي الجديد" إن إدارة فندق "انتركونتنتال الدوحة ذا سيتي"، قد اعتذرت عن استضافة المؤتمر الصحافي في آخر لحظة، مما اضطر قيادة الحركة إلى نقل المؤتمر الصحفي إلى فندق الشيراتون هذه الليلة. وأضاف الرشق في رده على أسئلة "العربي الجديد" أن إدارة "انتركونتنتال الدوحة"، أبلغت حماس أن الإدارة العالمية لفنادق انتركونتنتال قد ضغطت من أجل منع عقد المؤتمر الصحفي.

الرسالة، فلسطين، 2017/5/1

١٤. "القدس الفلسطينية" تكشف كواليس "حرب القاعات" في الدوحة لمنع إعلان وثيقة حماس

الدوحة – خاص: كشفت مصادر فلسطينية مطلعة، يوم الثلاثاء، عن كواليس ما وصفها عزت الرشق القيادي في حركة حماس بـ"حرب القاعات" في الدوحة أمس منعا لإعلان وثيقة حماس. وأوضحت المصادر في حديث لـ"القدس"، الأسباب التي دفعت إدارة فندق انتركونتننتال عن الامتناع عن استضافة إعلان وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة أمس في العاصمة القطرية الدوحة. وذكرت المصادر أن إدارة الفندق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من إدارتها في الدوحة إلغاء الحجز الخاص بحركة حماس ومنع استضافة المؤتمر، مشيرةً إلى أن الحركة حاولت كثيرا من خلال اتصالات أجرتها بإدارة الفندق في الدوحة وكذلك عبر جهات أخرى لتغيير موقف إدارة الفندق إلا أنها لم تستطيع ذلك.

وأشارت المصادر إلى أن حركة حماس بحثت عن عدة بدائل وتواصلت مع فنادق عدة إلا أنها لم تستقبل إجابة مباشرة من أي من تلك الفنادق التي تواصلت معها حتى قبل بذلك فندق "شيراتون الدوحة". وقالت المصادر أن الحركة تعرضت لضغوط غير مباشرة من جهات تعمل خارج قطر تشرف على بعض الفنادق لمنع استضافة إعلان وثيقتها السياسية.

ونفت المصادر أن يكون للجهات القطرية الرسمية أي علاقة بما جرى، مشيرةً إلى أن القيادة القطرية اطلعت على الوثيقة قبل أيام بعد الانتهاء منها وتم التشاور حولها ولا يوجد أي خلافات مع حماس بشأنها أو بشأن أي من القضايا.

القدس، القدس، 2017/5/2

١٥. فتح: وثيقة حماس الجديدة مطابقة لموقف منظمة التحرير عام 88

رام الله: قالت حركة فتح أمس إن وثيقة حماس الجديدة هي وثيقة مطابقة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1988. وطالبت حركة فتح حماس بالاعتذار لمنظمة التحرير بعد ثلاثين عاما من التخوين والتكفير، وما تسبب ذلك من انقسام حاد في الشارع الفلسطيني، توجته حماس بالانقلاب، وما أدى إلى تشويه بشع لصورة شعبنا ونضاله ولقضيته العادلة.

وقال المتحدث الرسمي باسم حركة فتح أسامة القواسمي: إن قبول حماس بإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967 كصيغة توافقية، وتطبيق القانون الدولي هو تماما الموقف الذي خرجت فيه كافة الفصائل في العام 1988، ولم يكن ذلك موقفا لحركة فتح، وإنما موقفا توافقيا لكافة الفصائل، متسائلا: إذا كانت حماس احتاجت ثلاثين عاما لتخرج علينا بذات مواقفنا، فكم من الوقت

ستحتاج لأن تفهم أن الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام أفضل للشعب الفلسطيني؟ وما هو المبرر الذي ستسوقه حماس للشارع الفلسطيني اليوم لاستمرا ر الانقلاب والانقسام؟

الحياة الجديدة، رام الله، 2017/5/2

١٦. زياد النخالة: الجهاد الإسلامي ترفض القبول بدولة في حدود 67

فلسطين اليوم – خاص: في حوار شامل وصريح، أجاب نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الأستاذ زياد النخالة عن موقف حركته من وثيقة حماس السياسية "التي جاءت في توقيت غير مناسب". وقال النخالة في مقابلة خاصة مع "وكالة فلسطين اليوم الإخبارية" إن القبول بدولة في حدود 67 غير مرحب به وأعلن أن حركة الجهاد ترفض هذا الحل. وأبدى أبو طارق تحفظاً شديداً على ما ورد في الوثيقة من حديث عن توافق وطني بشأن القبول بدولة في حدود 67، متسائلاً: "هل من يرفض القبول بفكرة 67 كالجهاد الإسلامي وغيرهم، غير وطني وغير توافقي؟!! ووصف هذه الصيغة بأنها تمس بمشاعر رفقاء السلاح. وأكد على أن "حماس والجهاد" شركاء في مشروع المقاومة والتحرير.

وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017/5/6

١٧. "الشعبية": وثيقة حماس تحمل تطوراً في مواقف الحركة عما كان عليه ميثاقها السابق

رأى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كايد الغول أن وثيقة حماس "تحمل تطوراً في مواقف حركة حماس عما كان عليه ميثاقها السابق، حيث اقتربت في الكثير منها إلى مواقف الجبهة الشعبية وغيرها من القوى. فقد ربطت ما بين التكتيكي والاستراتيجي، وفي رؤيتها لطبيعة الصراع والحركة الصهيونية والتمييز بينها وبين اليهود، إلى غيرها من القضايا، كما أن الوثيقة اعتمدت لغة خارج سياق اللغة التي تستخدمها حماس وثقافتها السائدة خاصة عندما تتحدث عن العدالة وحقوق المجتمع والقانون الدولي".

وشدد الغول على أن "المهم هل هذه الوثيقة جاءت نتيجة تطور طبيعي لتجربة حماس على مدار 30 عاما أم لاعتبارات تفرضها اللحظة السياسية، الإجابة على هذا السؤال أمر مهم، كون مضمون الوثيقة لا يعكس وعي قواعد الحركة بما يفرض هذا التغيير في مواقفها، لذلك يجب أن يلتقط الأمر من زاوية البناء الإيجابي على ما ورد، ومن زاوية اعتبار أننا أمام فرصة لقواسم مشتركة اعلى يمكن أن نستند عليها في إنهاء الانقسام والا تتحول هذه الوثيقة إلى ميدان تسابق سلبي بين حركتي فتح

وحماس في كسب ود اطراف ودول عربية وإقليمية من دون محددات ترتبط بمصلحة الشعب الفلسطيني".

إلغاء تعبير تدمير "إسرائيل" اعتبره الغول "تطوراً نوعياً له علاقة باعتبارات البحث عن علاقات دولية توفرها مثل هذه الصيغ. فحماس ربطت بين موضوع الدولة والحق التاريخي والعديد من القوى ربطت بين الاثنين، وهذا له علاقة بخبرة حماس في السلطة وما تقتضيه من تدوير زوايا لفك الحصار عنها من جهة أو لتقديم نفسها للمجتمع الدولي كقوى ناضجة تستطيع أن تتسلم زمام السلطة الفلسطينية".

عدم ذكر كلمة "الإخوان" في الوثيقة امر متوقع بحسب الغول الذي قال: "كان مطلباً صريحاً للمصريين خلال حواراتهم مع الحركة، بأن تعلن حماس عدم ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين، وعدم الإتيان على ذكر أي رابط تنظيمي أو إداري بينها وبينهم، فأعلنت أنها حركة تحرر ومقاومة وطنية وإسلامية، أي ربطت بين الوطني والإسلامي لكنها أعطت الوطني الأولية وهذا الأمر جديد".

وعما إذا كانت الوثيقة إضافة أم تعديل على الميثاق، اعتبر الغول أنها " تعديل كبير على ميثاق الحركة سواء من حيث اللغة أم من حيث المحددات كما وردت في البنود التي جاءت عليها الوثيقة، بهدف الخروج من عباءة الفكر الإخواني المباشر الذي حكم الميثاق لمصلحة التعامل بواقعية مع الأحداث ومقتضيات أن تكون حماس قوى مقبولة على الصعيدين الدولي والعربي، وتالياً أن تكون مؤهلة على الأقل لأن تكون شريكاً في النظام السياسي الفلسطيني إن لم تكن قائدة له كما تطمح".

النهار، بيروت، 2017/5/2

١٨. "الديموقراطية": وثيقة حماس خطوة للأمام وينقصها عدم الاعتراف بوحدانية تمثيل منظمة التحرير

غزة – خاص وكالة خبر – محمود غانم: قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريفة، الثلاثاء 2017/5/2، إن وثيقة حماس السياسية "حملت نوعاً من المرونة والواقعية في بعض جوانبها، الأمر الذي يمكنها من فتح مسارات مع الحركة الوطنية الفلسطينية، كما أنها تفتح الطريق أمام قبول حماس ولو بشكل مبدئي في المجتمع الدولي، والغربي".

وأضاف أبو ظريفة في تصريح خاص بوكالة "خبر"، أن التطور الجدَي في وثيقة حماس يكمن في موافقتها على إقامة حدود دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، الأمر الذي يُشير إلى انسجام الحركة مع البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير، والذي قدمته الجبهة الديمقراطية في ذات العام.

ونوه إلى أن الوثيقة الجديدة التي أصدرتها حماس، هي بمثابة خطوة يمكن البناء عليها وبالتالي الارتقاء بالمكونات السياسية.

وحول القضايا المبهمة التي نوه إليها أبو ظريفة ضمن بنود الوثيقة، قال إنّ "وثيقة حماس لم تتطرق إلى وحدانية التمثيل لمنظمة التحرير، وأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واكتفائها بأنها إطار وطني فلسطيني في الداخل والخارج". وبيّن أن حماس ما زالت على اتصال مع جماعة الإخوان، رغم اعتبارها بأنها حركة وطنية فلسطينية في الوثيقة، مشيراً إلى أنها أكدت في وثيقتها على وجود علاقة وثيقة مع الحركة الوطنية، دون الإشارة إلى القوة المحركة للثورة الفلسطينية.

وطالب أبو ظريفة حركة حماس بالبدء بترجمات عملية وجدّية، بمضامين الوثيقة من خلال الإقدام على إنهاء الانقسام، وإعادة بناء منظمة التحرير وإقامة علاقات مع الكل الوطني الفلسطيني.

وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2017/5/2

١٩. حزب الشعب: وثيقة حماس تمثل تطوراً فكرياً بتاريخها

خاص: قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض إن وثيقة حماس تمثل تطوراً فكرياً بتاريخها، ووضعت الحركة على سكة منظمة التحرير الفلسطينية التي مشتها في سبعينيات القرن الماضي، وللوثيقة إيجابيات بلا شك ومنها فك ارتباطها السياسي مع الإخوان المسلمين. وقال العوض بتصريح خاص لـ(أمد): "هي وثيقة بدون شك تمثل تطور في الفكر السياسي لحركة حماس، وهي وضعت نفسها على ذات السكة التي ركبتها منظمة التحرير منذ السبعينات". وأضاف العوض: قد حملت هذ الوثيقة أنصاف إجابات على مختلف القضايا وتركت الباب مواربا في القضايا المفصلية وقد وضعت حماس نفسها على مدخل طريق الدخول في العملية السياسية سواء من خلال التفاوض المباشر أو غير المباشر.

وقال القيادي في حزب الشعب الفلسطيني: "تناولت الوثيقة العديد من القضايا بتقديم أنصاف إجابات، سواء من حيث العلاقة مع الإخوان المسلمين أو فيما يتعلق بالمنظمة أو الموقف من الدولة بحدود 67 أو المفاوضات أو المبادرة العربية. وقال العوض: "إن المعيار الحقيقي أو في الآليات العملية لترجمة ما جاء في الوثيقة".

وكالة أمد للإعلام، 2017/5/2

٢٠. أحمد مجدلاني: حماس اقتربت كثيراً من برنامج منظمة التحرير

رام الله: اعتبر مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية الوثيقة السياسية الجديدة لحركة "حماس" محاولة للحصول على اعتراف الغرب والإقليم بها. وقال عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد مجدلاني لـ"الحياة"، إن "حماس تحاول أن تتأقلم مع التغيرات الدولية والإقليمية". وأوضح "أن بعض النقاط في الوثيقة غامض وملتبس، ويحتمل أكثر من تفسير، لكن عموماً اقتربت كثيراً من برنامج منظمة التحرير في ما يتعلق بالدولة المستقلة على حدود عام 1967، واستخدام أساليب النضال المختلفة". وقال إن "الخلاف السياسي بين منظمة التحرير وحماس وجد طريقه إلى الحل في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006، وأن الخلاف القائم هو خلاف على السلطة وليس خلافاً على السياسة". وأضاف: "مشكلتنا مع حماس جاءت بعد السيطرة على السلطة في غزة بالقوة المسلحة، وإذا ما تراجعت عن ذلك، يمكننا تشكيل حكومة وحدة وطنية والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية".

الحياة، لندن، 2017/5/2

٢١. واصل أبو يوسف وثيقة حماس جاءت بعد استشعارها بالمتغيرات وتلمسّاً للوقائع

عمّان – نادية سعد الدين، والوكالات: قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، تعليقاً على وثيقة حماس الجديد، إن هذا الأمر يعكس "استشعار حماس بالمتغيرات الجارية على المستويات الإقليمية العربية والدولية، وتلمسّا للوقائع المتجسدة فعلياً". وقال أبو يوسف، لـ"الغد"، إن خطاب الوثيقة "براغماتيّ"، بعدما أدركت حماس أن الشعارات الطنانة لن يقدر لها الانعكاس فعلياً على أرض الواقع، وبالتالي لن تشغل الصدى المطلوب عند الجمهور الفلسطيني العربي والرأي العام العالمي".

وأوضح بأن "تأكيد حماس، في وثيقتها، على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة، لا يعدّ تحولاً في الخطاب، حيث أكدّه مشعل في حوار القاهرة مسبقاً، إلا أنه لأول مرّة يتم تضمينه في وثيقة رسمية جمعّية للحركة". وأشار إلى أن ذلك "تأكيد على نفس الثوابت التي قامت عليها منظمة التحرير، وبذلك تكون حماس قد عادت إلى البرنامج الوطني الجامع بعدما رفضته مسبقاً".

ورأى أن "حديث حماس عن منظمة التحرير كإطار وطني للشعب الفلسطيني، داخل الوطن المحتل وخارجه، بعيداً عن الهوية الوطنية الجامعة والمشروع الكفاحي للتحرير وتقرير المصير وحق

العودة، يعدّ صيغة للتقليل من وجودها التمثيلي الوازن، رغم محاولاتها للانضواء داخلها". وقدّر بأن "طرح الوثيقة في هذا التوقيت تعدّ محاولة للحديث عن إمكانية التعاطي مع حماس كمشروع سياسي وأحد الركائز الأساسية التي لا يمكن تجاوزها"، مبيناً بأن "إنهاء الانقسام لم يعط حقه المناسب".

الغد، عمّان، 2017/5/3

٢٢. الوزير أبو دياك: حماس تجدد تعريف نفسها للعالم كحركة مرنة وتطل على شعبنا بلغة التشدُّد

رام الله: قال وزير العدل الفلسطيني علي أبو دياك، الثلاثاء 2017/5/2، إن "حركة حماس تجدد وجهها للعالم كحركة مرنة سلسة متهاونة مهاودة في ميثاقها ومبادئها وتطل على شعبنا بذات لغة التشدد والشدة والحدة والتكفير والتخوين والحرق والشنق لقادة ورموز وتاريخ شعبنا". وأضاف أبو دياك، في بيان صحفي، أن "حماس قد بدت أكثر وضوحاً وتعريفاً بتعديل ميثاقها ومبادئها، لتصبح أكثر قبولاً لإسرائيل وأكثر تقبلاً للشرعية الدولية، وتعترف ضمنياً بإسرائيل، وتوافق على دولة في حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتشطب من ميثاقها كافة العبارات التي كانت تدعو لتدمير إسرائيل، لتصبح فجأة من دعاة الشرعية الدولية والمواثيق الدولية والقانون الدولي وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والديمقراطية، وقبول الآخر والشراكة والوحدة الوطنية".

وأشار إلى "أن ما بدا غريباً ومتناقضاً بعد هذه الليبرالية وبعد هذا التغيير الجوهري في ميثاق ومبادئ حماس الذي أعلنته للعالم ولإسرائيل، أن تطل على شعبنا بسلوك مشين هابط وبذات لغة التكفير والتخوين وهي تدع عناصرها يحرقون ويشنقون صور رئيس دولة فلسطين، لتثير بسلوكها مرة أخرى ذات السؤال القديم الجديد، ما هي الشراكة في الحكم؟ ومن هو الآخر الذي تقبله حماس بميثاقها الجديد؟ ودعا أبو دياك حماس لأن تقدم نفسها لشعبنا بوجه جديد مقبول وطنياً وأخلاقياً، قبل أن تجدد وجهها وميثاقها للعالم. وأكد أن "من يريد الشراكة والوحدة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، عليه الوقوف في الصف الوطني وحمل رسالة الحرية والاستقلال والدولة التي يحملها رئيس دولة فلسطين إلى كل دول العالم".

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/5/2

٢٣. الضميري: حماس تريد أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير

رام الله – كفاح زبون: قال اللواء عدنان الضميري، مفوض التوجيه السياسي والمعنوي في السلطة الفلسطينية، معلقاً على وثيقة حماس الجديدة: إن حماس تريد أن تكون بديلاً للمنظمة. وتساءل

الضميري: "ما الذي يمنع حماس من دخول منظمة التحرير من أوسع الأبواب، باب المبادئ والسياسات العامة؟ لا شيء إلا أنها ترى نفسها بديلاً وليست شريكاً".

الشرق الأوسط، لندن، 2017/5/3

٢٤. فتح: وثيقة حماس السياسية لم تأتِ بشيء جديد

رام الله: قالت حركة فتح، تعقيبا على إعلان وثيقة حماس، إنه كان الأولى أن تذهب حماس أولا إلى منظمة التحرير الفلسطينية وتخرج موقفها في إطار وحدة وطنية حقيقية، وليس من خلال محاولات فاشلة لتقديم أوراق اعتماد.

وأكدت حركة "فتح"، أن "حماس" لم تأت بشيء جديد، وأن قبولها بدولة على حدود عام 1967 يتناقض مع ممارساتها على الأرض، الرامية لفصل القطاع أو قبولها بدولة ذات حدود مؤقتة.

وأوضحت الحركة أن الواقعية السياسية أمر جيد إذا كانت في إطار الوحدة والتوافق الوطني، وإذا كانت المواقف تنسجم مع الشرعية الدولية، وليست مواقف ملتبسة ومتناقضة.

وتساءلت: هل "حماس" بهذا الموقف تريد وحدة وطنية أم تسعى إلى تقديم أوراق اعتماد؟ وأكدت "فتح" أن كل المؤشرات لا تشير لا من قريب أو بعيد إلى أن حماس متجهة نحو الوحدة الوطنية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/5/2

٢٥. أشتية يصف حماس بـ"متخلفة بعقود فكرياً": تناقش اليوم ما نفذته منظمة التحرير قبل 43 عاما

ذكر موقع **الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/2**، أن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد أشتيه طالب القيادة الجديدة لحركة حماس بإنهاء الانقسام، لأنه لم يعد هناك خلاف على البرنامج السياسي، على حد قوله.

وفي تصريحات للجزيرة تعليقا على الوثيقة الجديدة التي أعلنتها حماس أمس الاثنين، قال أشتيه "إذا كانت حماس وصلت إلى هذه الصياغات في 2017، فهذا يعني أن حركة فتح وفصائل منظمة التحرير لم تكن مخطئة في أي موقف سياسي، وكل الأحداث تثبت أننا كنا على المسار الصحيح". وأضاف "نريد لحماس أن تدرك أن الموقف واحد على الصعيد السياسي، ونريد لهذا الموقف الواحد الذي لا خلاف عليه في المجمل أن يكون أساسا للمصالحة الفلسطينية"، متسائلا "إذا لم يكن هناك خلاف على البرنامج السياسي، فعلام نختلف؟".

كما دعا اشتيه حركة حماس إلى تقديم أوراق اعتمادها للشعب الفلسطيني لا للمجتمع الدولي، على حد قوله.

وجاء في **الشرق الأوسط، لندن، 2017/5/2**، من رام الله عن مراسلها كفاح زبون، أن اشتية، لم يجد أفضل من وصف حماس بالـ"متخلفة بعقود فكريا"، مبررا ذلك بقوله: "إن الحركة تناقش اليوم ما نفذته منظمة التحرير الفلسطينية قبل 43 عاما". وأضاف، إن حماس تحاول تقديم نوع من أوراق الاعتماد للمجتمع الدولي بإظهار نفسها على أنها شريك.

٢٦. قيادي بفتح لـ"الرسالة": وثيقة حماس خطوة إيجابية وأحرجت عباس

الرسالة نت – خاص: عبر قيادي بارز في حركة "فتح" بالضفة الغربية، عن ترحيب حركته بالوثيقة السياسية التي أطلقتها حركة "حماس" بالأمس من العاصمة القطرية الدوحة، مؤكداً إنها خطوة هامة وإيجابية في الوقت الراهن.

وأوضح القيادي الفتحاوي، في تصريح خاص لـ"الرسالة نت"، أن حركة "حماس" تعاملت بذكاء كبير في صياغة وثيقتها السياسية الجديدة، مشيرا إلى أنها فتحت كل الأبواب أمام الدول العربية والأجنبية للتفاوض والتحاور معها، على نفس الخطوط العريضة التي تضعها حركة فتح.

وأشار إلى أن وثيقة حماس السياسية قد تحرج الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي كان دائما يتحدث عن تشددها في بعض القضايا الأساسية كحدود الدولة الفلسطينية حتى 1967، والصراع مع "إسرائيل. وتوقع القيادي الفتحاوي، أن تنجح حركة "حماس" في تسويق وثيقتها السياسية على الدول العربية والأوربية حتى الإدارة الأمريكية الجديدة، موضحاً أن حركة "فتح" مطالبة الآن باستغلال هذه الخطوة من "حماس" وتوحيد كل الخطوات معها داخلياً وخارجياً.

الرسالة نت، فلسطين، 2017/5/2

٢٧. حسين الشيخ: تلاعبٌ بالجمل والمصطلحات في وثيقة حماس السياسية

رام الله: اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ أن الوثيقة السياسية التي أعلنتها حماس لم تحمل أي جديد، "وبها تلاعب في الجمل والمصطلحات، وتأتي في توقيت سياسي يهدف إلى تقديم أوراق اعتماد للإقليم ولبعض الجهات الدولية بأنها البديل عن منظمة التحرير". وقال الشيخ لإذاعة صوت فلسطين الأربعاء 2017/5/3، إنه "كان أولى بحماس أن تقدم وثيقتها للرئيس محمود عباس الذي يمثل الكل الفلسطيني، وذلك لتقديم موقف سياسي موحد في اجتماعه أمام الإدارة الأمريكية للضغط من

اجل تحقيق السلام". وتابع: أن حماس في مأزق جدي وهي لم تتصالح مع ذاتها، وكان الأولى بها أن تقدم أوراق اعتمادها بداية للفلسطينيين قبل أن تقدمها لأي جهة دولية أو إقليمية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/5/3

٢٨. الرجوب: تمنينا لو قدمت حماس وثيقتها السياسية لعباس كي يحملها إلى البيت الأبيض

رام الله: أثار إعلان حماس وثيقتها الجديدة مواقف مزدوجة في منظمة التحرير وحركة فتح، فمن جهة رحب المسؤولون في المنظمة وفتح باللغة المعتدلة للوثيقة، لكن من جهة ثانية اعتبروا الوثيقة رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي مفادها أن حماس مستعدة لأن تلعب دوراً بديلاً عن دور المنظمة.

وقال جبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لـ"الحياة": "نحن نرحب بهذا التطور في حركة حماس، لكن كنا نتمنى لو أنها قدمت الوثيقة للرئيس محمود عباس كي يحملها إلى البيت الأبيض وليس وزير خارجية تركيا". وأضاف: "لو كانت حماس تسعى إلى إقامة شراكة مع منظمة التحرير الفلسطينية لكانت قدمت وثيقتها إلى المجتمع الدولي عبر رئيس المنظمة، لكنها تسعى لأن تكون بديلاً من المنظمة".

الخليج، الشارقة، 2017/5/4

٢٩. ثوري فتح: وثيقة حماس محاولة مكشوفة لتقديم نفسها وتنظيمها الدولي كبديل لما هو وطني

رام الله – وفا: ذكر المجلس الثوري لحركة فتح، في بيان صحفي، أن وثيقة حماس محاولة مكشوفة لتقديم نفسها وتنظيمها الدولي كبديل لما هو وطني بالمنطقة، وكبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشروعها الوطني الجامع والمقاوم للاحتلال والمطالب بالاستقلال والسيادة.

الحياة الجديدة، رام الله، 2017/5/4

٣٠. محمد الهندي: فلسطين من بحرها إلى نهرها حق لشعبنا ولن نقبل تجزئتها

غزة: نظمت حركة الجهاد الإسلامي مساء السبت 2017/5/6 حفلاً تأبينياً للشهيد كامل قريقع، أحد مجاهدي وحدة الهندسة والتصنيع في سرايا القدس، الذي ارتقى الخميس 2017/5/4 بعد إصابته بجروح بالغة، في أثناء الإعداد والتجهيز. وفي كلمة حركة الجهاد تحدث عضو المكتب السياسي، د. محمد الهندي، وأكد الهندي على موقف حركته وإصرارها تجاه ما يجري من حراك على الساحة الفلسطينية، قائلاً: "إن فلسطين كلها من بحرها إلى نهرها هي ملك للشعب الفلسطيني، ولن نقبل بأي

تقسيم أو تجزئة مهما بلغت المهاترات التي تحيط بنا". ودعا الهندي لتحصين شعبنا أمام المؤامرات، وخصوصاً في هذا الوقت الذي تعصف به العواصف لتذهب بما تبقى من طموحات وآمال شعبنا.

وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017/5/6

٣١. حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية ترحب بـ"التطور الإيجابي في فكر ورؤية حماس"

نشرت **الغد، عمّان، 2017/5/3**، نقلاً عن مراسلتها في عمّان، نادية سعد الدين، والوكالات، أن حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية رحبت "بالتطور الإيجابي في فكر ورؤية حماس"، بما "يؤسس لقاعدة مشتركة للوحدة الوطنية، ورؤية استراتيجية موحدة تتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وبالأهداف الوطنية". واعتبرت أن "ذلك يفتح الطريق لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة".

وأضافت **الشرق الأوسط، لندن، 2017/5/3**، نقلاً عن مراسلها في رام الله، كفاح زبون، أن أمين عام المبادرة الفلسطينية مصطفى البرغوثي عقّب على وثيقة حماس فقال، إنها "دليل على نضج وتطور سياسي"، مضيفاً: "الوثيقة هي نتيجة لحوار سياسي يجري منذ فترة طويلة، وهي أيضاً تعكس الإحساس بضرورة التعامل مع المجتمع الدولي وإظهار الصورة الحقيقية للحركة". وتابع البرغوثي: "أنا مسرور أن الحركة وصلت إلى مستوى من النضج قررت معه تطوير برنامجها السياسي".

٣٢. مكتب نتنياهو يدعي أن حماس تخادع العالم

تحرير هاشم حمدان: قال مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء يوم الإثنين 2017/5/1، إن حركة حماس تحاول خداع العالم بواسطة الوثيقة السياسية الجديدة التي تنوي عرضها مساء اليوم. وادعى مصدر في مكتب رئيس الحكومة أن "حماس لن تنجح في محاولتها"، مضيفا أن الحركة تبني "أنفاق إرهاب، وتطلق حتى اليوم آلاف الصواريخ على البلدات المدنية في إسرائيل"، مضيفا أن "هذه هي حماس الحقيقية". على حد تعبيره.

عرب 48، 2017/5/1

٣٣. نتنياهو يهاجم وثيقة حماس ويمزقها

الأناضول: هاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مساء الأحد، وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة، قبل أن يقدم على تمزيقها في مقطع فيديو. وقال نتنياهو، في الفيديو، الذي نشره

الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية، أوفير جندلمان، على صفحته بموقع "فيسبوك"، إن "وثيقة حماس الجديدة تلفيق كامل للحقيقة". وأضاف: "الوثيقة الجديدة تنص على أنه ليس لإسرائيل أي حق بالوجود، وأن كل سنتيمتر من أرضنا يعود للفلسطينيين، وأنه لا حل مقبول إلا بزوال إسرائيل". واتهم نتنياهو "حماس" بأنها تريد "استخدام الدولة الفلسطينية لتدمير إسرائيل".

وفي نهاية الفيديو المصور، ظهر نتنياهو وهو يمزق وثيقة حماس الجديدة قبل أن يلقيها في سلة مهملات.

القدس العربي، لندن، 2017/5/8

٣٤. نتنياهو: حماس تحاول تضليل العالم بوثيقتها

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن حركة حماس تحاول خداع العالم وتضليله، لكنها لن تفلح في ذلك. وأضاف نتنياهو تعقيبا على إعلان وثيقة حماس الجديدة أن قادة الحركة يدعون يوميا إلى إبادة جميع اليهود وتدمير إسرائيل. واعتبر أن حركة حماس الحقيقية هي تلك التي تحفر أنفاق الإرهاب، وتطلق آلاف الصواريخ باتجاه المدنيين الإسرائيليين، وتعلم في مدارسها وجوامعها أن اليهود هم قردة وخنازير، على حد وصفه.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/2

٣٥. نتنياهو يصف وثيقة حماس بـ"مسرحية تحريف"

بيروت حمود: وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وثيقة حماس بـ"مسرحية تحريف"، وأضاف أنها "تواصل استثمار مواردها، ليس للإعداد للحرب فقط، بل لتنشئة أطفال غزة على تدمير إسرائيل، وفي اليوم الذي تتوقف فيه حماس عن حفر الأنفاق وتوجه مواردها وطاقاتها للبنية التحتية المدنية وتتوقف عن تربية الأجيال على قتل الإسرائيليين، سيكون ذلك تغييراً جوهرياً، وهذا ما لم يحصل".

الأخبار، بيروت، 2017/5/3

٣٦. المتحدث باسم نتنياهو للصحافة الغربية: حماس تحاول تضليل العالم من خلال وثيقتها

بيروت حمود: المتحدث باسم نتنياهو للصحافة الغربية، دايفد كيز، فقال في تصريح إن "حماس تحاول تضليل العالم من خلال وثيقتها السياسية الناعمة، لكنها لن تنجح". ورأى أن "حماس الحقيقية هي التي تبني أنفاق الإرهاب، وتقذف بآلاف الصواريخ باتجاه إسرائيل".

الأخبار، بيروت، 2017/5/3

٣٧. "إسرائيل": وثيقة حماس محاولة لـ"تلميع صورتها" في مواجهة ضغوط خارجية

تل أبيب: اعتبرت الحكومة الإسرائيلية، مساء الإثنين 2017/5/1، أن حركة "حماس" تحاول من خلال وثيقتها السياسية الجديدة "تلميع صورتها في مواجهة ضغوط خارجية". وقال الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية أوفير جندلمان، خلال مقابلة تلفزيونية مع "هيئة الإذاعة البريطانية" (بي بي سي العربية)، إن "وثيقة حماس الجديدة، هي محاولة من قبل حماس لتلميع صورتها؛ بهدف صد الضغوطات الخارجية التي تمارس عليها (لم يحددها)، وتحسين علاقاتها مع الدول العربية، وخاصة مع مصر". وأضاف جندلمان أن "عقيدة حماس، واستراتيجيتها لم تتغير، حماس لا تزال تنظيماً إرهابياً وحشياً، يرفض أي تسوية سلمية، ويسعى إلى تدمير دولتي وقتل شعبي"، وفق زعمه.

القدس، القدس، 2017/5/2

٣٨. "إسرائيل": حماس تحاول أن تخدع العالم بوثيقتها الجديدة

رام الله: قال متحدث باسم رئاسة الوزراء الإسرائيلية، في 2017/5/1، أن حركة حماس تحاول أن تخدع العالم من خلال إصدارها وثيقتها السياسية الجديدة. ونقل موقع "يديعوت أحرونوت" عن دافيد كيز المتحدث باسم نتنياهو في مقابلة مع رويترز قوله "حماس تحاول خداع العالم لكنها لن تنجح". وأضاف "حماس تبني أنفاقا للإرهاب وأطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل، هذه هي حقيقة حماس". وقال مكتب رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في بيان، إن "المدارس والمساجد، التي تديرها حماس تعلم الأطفال بأن اليهود هم قردة وخنازير، هذه هي حماس الحقيقية".

من جهته قال وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان في تصريح صحفي له أن الوثيقة الجديدة لحماس مجرد إعلان علاقات عامة يهدف إلى محاولة الحصول على شرعية دولية، لكن عمليا حماس لا تزال تعزز قوتها لتنفيذ هجمات "إرهابية" وتحرض بشراسة على قتل الإسرائيليين وترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وأضاف "يجب على المجتمع الدولي أن لا يعامل حماس على أساس

حدوث تغيير في سياساتها". داعيا إلى محاسبة حماس على ارتكابها عمليات قتل ضد الإسرائيليين واستخدام سكان القطاع دروع بشرية. كما ادعى.

موقع صحيفة القدس، القدس، 1–2017/5/2

٣٩. أردان: الوثيقة الجديدة لحماس تضليل للعالم ومناورة للعلاقات العامة

بيروت حمود: قال وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان عن وثيقة حماس، أن "الأمر لا يعدو خطوة لتضليل العالم ومناورة للعلاقات العامة، وأن هدف الحركة هو تجنيد الشرعية الدولية"، داعياً المجتمع الدولي إلى عدم النظر إلى ما وصفه "خديعة حماس" على أنه "تغيير جوهري في سياستها".

وأضاف إردان: "تعمل الحركة جاهدة ويومياً لقتل اليهود الإسرائيليين، من خلال استغلال السكان الغزيين كدروع بشرية". وتابع: "في الحقيقة، حماس مستمرة في إرهابها وتحريضها لقتل الإسرائيليين، وتواصل رفضها الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود".

الأخبار، بيروت، 2017/5/3

٤٠. تشكيك ورفض إسرائيلي لوثيقة حماس

نابلس – عاطف دغلس: لم يتأخر الرد الإسرائيلي على وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أعلنتها حركة حماس قبل أيام، وجاء فورا على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي اعتبرها وثيقة "تضليل وخداع". كما اتهم نتنياهو حماس بتكريس مواردها بالاستعداد للحرب وتثقيف أطفال غزة على "انقراض" دولة إسرائيل، وقال إنها تتغير فقط عندما تتوقف عن حفر الأنفاق وعن التحريض على قتل الإسرائيليين.

من جهته، رأى وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية جلعاد أردان أن الوثيقة الجديدة مجرد استعراض علاقات عامة لكسب شرعية دولية لحماس، أما على الأرض فهي مستمرة في التحريض وعدم الاعتراف بإسرائيل. وطالب المجتمع الدولي بعدم التعاطي معها.

من جهته، أجمل المحلل السياسي الإسرائيلي يؤاف شتيرن رأي إسرائيل الرسمي في الوثيقة بأنها "مناورة تكتيكية" لحركة حماس ليس إلا، وتساءل: كيف يكون الاعتراف بدولة على حدود الرابع من حزيران 1967 دون اعتراف بطرف المعادلة الآخر وهو إسرائيل؟ ويرى شتيرن في حديثه للجزيرة نت أن حماس اضطرت لتغيير مواقفها لتكون أكثر ليونة بسبب التغيرات في المواقف الإقليمية والظروف الدولية وتغير الظروف بقطاع غزة أيضا. وقال إن اعترافها بدولة على حدود 1967 هو موقف

إيجابي لأنه يعني بالضرورة أن هناك فرقا بين فلسطين التاريخية وفلسطين المستقبلية، بين حدود من النهر للبحر وبين حدود تم ترسيمها بموازين قوى منذ النكبة الفلسطينية 1948.

وحسب شتيرن، فإن "إسرائيل" لا تريد أن تتحول حماس لحركة سياسية بحتة تتداول معها السياسة، بل تريدها "إرهابية" لتبقى غير شرعية دوليا، وقال إن "إسرائيل" معنية ببقاء حماس باعتبارها معارضة قوية لفتح والسلطة، وقوة عسكرية بغزة لتبرير الصراع معها وإطالة أمده. واستبعد أي مخاوف من إحراج حماس لـ"إسرائيل" دوليا عبر هذا التغير الجديد، وقال إن تصرفات الحركة بغزة تضمن عدم شرعيتها دوليا، وبالتالي لا تأثير على مكانة إسرائيل ومواقفها "لأنه لا تغير بالجوهر في موقف حماس".

من جهته، رأى الصحفي الإسرائيلي روني شكيد أنه رغم الوثيقة الجديدة فإنه لا يوجد "ثقة" قط بين حماس وإسرائيل، وأكد أن لا أحد في إسرائيل يصدق أن "أيديولوجية" حماس وطريقها سيتغيران، مشيرا إلى أن الشيخ أحمد ياسين سبق أن صرح له عام 1992 بأنهم يريدون دولة على حدود 67 وعاصمتها القدس وبدون الاعتراف بإسرائيل. واتفق شكيد مع شتيرن على أن حماس وبهذه الوثيقة لا تحرج إسرائيل بعلاقتها بالدول الغربية، وقال إن أوروبا وأمريكا تعرفان من هي حماس، "ولكن الشعب بغزة هو المظلوم وهو الذي يعاني دمارا في اقتصاده وحياته"، واعتبر أن الوثيقة مجرد كلام فقط، وتأتي لنيل رضا عربي وغربي وفلسطيني.

لكن الخبير الفلسطيني في الشأن الإسرائيلي عصمت منصور قال إن إسرائيل لم تكن لتقبل وثيقة حماس بأي حال، وقد قامت بالتشكيك بالحركة ووثيقتها منذ اللحظة الأولى "لأنها بالأساس ترفض حل الدولتين وإحياء عملية السلام". وقال إن إسرائيل ستشكك بنوايا الفلسطينيين حتى لو استعدوا للتنازل، وسترفع سقف مطالبها لينزلوا سقفهم أكثر. وبين منصور أن إسرائيل ترفض الوجود الفلسطيني أصلا، ودليل ذلك أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قدم لها ما لم تحلم به من تنسيق أمني بأصعب الظروف، واستعد للتفاوض دون شروط مسبقة وفي ظل الاستيطان وبوجود أسرى في السجون، ومع ذلك لم تقدم له شيئا وظلت تعطل وتتذرع بأن الفلسطينيين يعملون لإبادتها.

ويختم بأن الوثيقة –سواء قصدت حماس أم لم تقصد بالفعل– ترى أن إسرائيل معطل وحيد لحل الدولتين أو دولة فلسطينية على حدود الـ67 وهذا تحد حقيقي لها.

الجزيرة.نت، 2017/5/5

٤١. مسؤول عسكري إسرائيلي: وثيقة حماس لا تتضمن أية تجديدات أو تغييراً جذرياً

الناصرة (فلسطين): كشف مسؤول قسم الموارد البشرية في جيش الاحتلال موتي ألموز، النقاب عن أن قضية إعادة الجنود الأسرى تشغل أروقة الجيش والحكومة الإسرائيلية، مشدداً على أن لديهم "دين" يجب سداده من حركة "حماس". وقال القائد العسكري في جيش الاحتلال في تصريحات نقلتها صحيفة المصدر الإسرائيلية عنه يوم السبت، إن الحرب مع قطاع غزة "لم تنته ما دام هناك جنود أسرى لدى حركة حماس". وذكر أن "إعادة الإسرائيليين إلى بيتهم، وحتى إن كانوا موتى من قيم وواجب الجيش والحكومة تجاه عائلاتهم". وزعم أن السنوات الماضية أثبتت أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة؛ صيف عام 2014، "كانت ناجعة"، مستطرداً: "الهدوء جيد، لكن حماس تعزز قوتها كما يعزز الجيش قوته في المقابل". وفي تعقيبه على الوثيقة السياسية التي أصدرتها حركة "حماس" مؤخراً، ادعى ألموز بأنها لا تتضمن أية تجديدات أو تغييراً جذرياً، "فحماس منظمة تطمح إلى إبادة إسرائيل، وهذا موقف واضح مؤكد، وهذه حقيقة ترافقنا كل وقت"، وفق قوله. وحول توقعاته للتطورات المقبلة، بيّن: "كل الأحداث تمر بسرعة البرق من درجة 0 إلى 100 مباشرة، فشهدنا تصعيداً سريعاً وفورياً، وعلينا اتخاذ خطوات لإعادة الهدوء، والعمل على متابعة الحياة العادية في كلا الجانبين".

قدس برس، 2017/5/27

٤٢. أردوغان: وثيقة حماس السياسية خطوة هامة من أجل القضية الفلسطينية والمصالحة

إسطنبول – نورهان جورلو: قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، اليوم الإثنين، إنّ "القدس هي أولى القبلتين ومدينة الأنبياء، وهي شرف وعزّ كل المسلمين".

وأوضح أردوغان في كلمة ألقاها خلال مشاركته في الملتقى الدولي لأوقاف القدس الذي ينعقد بمدينة إسطنبول، أنّه على "كافة المسلمين الإكثار من زيارة القدس والمسجد الأقصى". وأضاف أنّ "الأرقام الخاصة بشأن زيارة المسلمين إلى القدس والمسجد الأقصى، تظهر تقاعساً كبيراً في هذا الخصوص".

كما تطرق أردوغان إلى وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة التي تمّ الإعلان عنها مؤخراً، قائلاً في هذا الصدد "أعتبر وثيقة حماس السياسية الجديدة خطوة هامة سواء من أجل القضية الفلسطينية أو التوافق بين حركتي حماس وفتح".

وكالة الأناضول للأنباء، 2017/5/8

٤٣. رئيس الوزراء التركي يهاتف هنية ويشيد بالوثيقة السياسية لحماس

تلقى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، اتصالاً هاتفياً يوم الأربعاء 2017/5/31 من رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم حيث قدم له التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك وكذلك انتخابه رئيساً لحركة حماس. وعبر يلدريم عن أمله أن يعم الأمن والاستقرار في فلسطين وأن تحل مشاكل العالم الإسلامي جميعاً، مشيداً بالوثيقة السياسية التي أطلقتها مؤخراً حركة حماس واعتبر أنها فرصة لإحداث المزيد من التقارب بين حماس وفتح. وأشار يلدريم إلى متابعة بلاده ملف الاستيطان وما يحدث في القدس المحتلة، قائلاً: نتحرك في هذا المجال في مستويات مختلفة.

موقع حركة حماس، 2017/5/31

٤٤. رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التركية الفلسطينية: وثيقة حماس الجديدة قفزة للأمام

أنقرة، إسماعيل تشيمان: قال رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التركية الفلسطينية، أيدن أونال، إن الوثيقة السياسية الجديدة لحركة حماس التي أعلنتها الاثنين 2017/5/1، ليست خطوة إلى الخلف ولا تنازلا، وإنما هي على العكس "قفزة للأمام". وأضاف أونال في بيان له أن "حماس قامت عبر تجديد سياساتها، بفتح باب هام، لدعم القضية الفلسطينية بقوة في المحافل الدولية". وأكد أن وثيقة حماس "ستقوي بلا شك المقاومة الفلسطينية، وستنقل النضال إلى بعد أكثر تأثيرا".

وأشار أن "ما أسعدنا جميعا وأثار فينا الأمل هو أن الوثيقة السياسية ستكسب بعدا جديدا للعلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية". وقال أونال إن اعتبار الوثيقة "منظمة التحرير إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه"، يبعث الأمل على تقارب المنظمتين، وهو ما سيصب لصالح تقوية الكفاح الفلسطيني، وزيادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

واعتبر أونال القرار الذي أصدرته أمس منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، باعتبار مدينة القدس محتلة، أول انعكاس إيجابي لوثيقة حماس الجديدة.

وكالة الأناضول للأنباء، 2017/5/3

٤٥. ولايتي: إيران ستدعم "وثيقة" توحد صفوف الشعب الفلسطيني ولا تسمح بالتطبيع مع "إسرائيل"

أكد علي أكبر ولايتي، مستشار علي خامنئي، ورئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، عقب استقباله مساعد وزير الخارجية الإيطالي، "إن إيران ستدعم "وثيقة"، توحد صفوف الشعب الفلسطيني ولا تسمح بالتطبيع مع الكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال".

وتابع ولايتي "إن حماس إحدى أهم الفصائل المقاومة ضد الاحتلال، وإن لديها الحق (حالها حال باقي فصائل المقاومة) في إصدار وثيقة للتعبير عن رأيها".

وبحسب موقع IFP، أضاف ولايتي "ينبغي سماع وجهات نظر باقي فصائل المقاومة الفلسطينية كـ حركة الجهاد الإسلامي أيضا"، مؤكدا أن الوثيقة، إذا ما وحدت أبناء الشعب وفصائل المقاومة الفلسطينية، ورفضت أي نوع من التطبيع مع الكيان الصهيوني، فإن بلاده كانت على الدوام داعمة لنضال الشعب الفلسطيني.

موقع أي أف بي، 2017/5/3

٤٦. نواب بالبرلمان المصري: "وثيقة حماس" مناورة.. وانفصالها عن الإخوان خداع استراتيجي

محمد يوسف وهبة أمين وسعيد حجازي وعبدالوهاب عيسى وحسام أبوغزالة ومحمود أسعد: تباينت ردود الأفعال حول الوثيقة التي أطلقتها حركة حماس، أمس الأول، تحت عنوان «وثيقة المبادئ والسياسات العامة» للحركة، بين مرحب بما جاء في الوثيقة، وإن كان بحذر، ومشكك في حقيقة نوايا الحركة لاسيما بخصوص ما أعلنته عن انفصالها عن جماعة الإخوان، معتبرين ذلك «مجرد خداع ومناورة سياسية».

وقال اللواء سعد الجمال، رئيس لجنة الشئون العربية في البرلمان: "نرحب بأي توجه ينعكس بالإيجاب على القضية الفلسطينية، ليس هناك أي مصلحة للفلسطينيين في الخلاف مع مصر، فمصر هي الدولة التي وقفت دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية".

وتابع «الجمال»: «اعتراف حماس بإنشاء دولة فلسطينية يفرض عليهم الالتزام وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة، حتى لا يتذرع المفاوض الإسرائيلي بعدم وجود طرف واحد ممثل للقضية، أما الحديث عن تخليهم عن الإخوان فهو أمر محل تقدير، ولكن الواقع والتجربة هما ما سيؤكدان صحة ذلك».

في المقابل قال النائب أسامة راضي، وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب: «حماس ستظل هي الجناح العسكري لجماعة الإخوان الإرهابية، الذي تم الاستعانة به خلال أحداث كانون ثاني/ يناير 2011 في فتح السجون وعمليات الاغتيالات، ومن ثم فإن انفصال حماس عن الإخوان، من سابع المستحيلات».

واستطرد: «الحركة والجماعة مرتبطتان فكرياً وتنظيمياً، ويسعيان لعودة الخلافة الإسلامية، فضلاً عن أن مثل هذه الجماعات المتطرفة، تتفق معاً في العمل ضد الدولة، ومحاولة هدمها أياً كانت،

والتلويح بانفصالهم عن الإخوان مجرد لعبة، في ظل وجود توجهات دولية باعتبار الإخوان تنظيماً إرهابياً».

وقال طارق الخولي، أمين سر لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب: "الوثيقة جاءت في إطار استراتيجية التلون والخداع التي تتبعها دائماً الفصائل المنبثقة من جماعة الإخوان"، مشيراً إلى أنه لا بد من التعامل بحذر مع أي فصيل له علاقة بالإخوان، خاصة أن حماس كان لها دور في معاناة مصر أمنياً سواء منذ فتح السجون أو بعد ذلك، بالإضافة للخطورة التي تمثلها حماس على الأمن القومي من خلال الأنفاق التي حققت منها أرباحاً طائلة.

واعتبر النائب سمير غطاس أن ما أعلنته حماس بفك ارتباطها بجماعة الإخوان ليس صحيحاً تماماً، وهي مناورة واضحة، وذلك لعلمها علم اليقين بانهيار جماعة الإخوان أصلاً، وخاصة في مصر.

موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، القاهرة، 2017/5/3

٤٧. نعيم قاسم: مقاومة بلا فلسطين 'كاملة" لا تنفع

قال نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إن الحزب يؤكد "اليوم ودائماً" أنه مع المقاومة في فلسطين ومن أجلها، مضيفاً في استقبال وفد من "الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين"، في بيروت أول من أمس، أنه "إذا لم تكن المقاومة من أجل تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، (فإنها) لا يمكن أن تنفع". وتابع كلامه: "لسنا مع المقاومة التي تمهد للتسوية... والتي تقسم فلسطين إلى دولتين، ولسنا مع المقاومة التي تبادل الدم بالأرض... نحن مع المقاومة التي لا تقبل إلا الأرض محررة بالكامل بلا قيد ولا شرط".

الأخبار، بيروت، 2017/5/3

٤٨. خبراء: حركات تكتيكية لحاجة حماس لعلاقات مع مصر وغيرها

محمد إسماعيل، أحمد عرفة: قطعت حركة حماس شوطا مهما حول ارتباطها بالجماعة، بعدما تضمنت الوثيقة السياسية للحركة، فك الارتباط بالتنظيم، في الوقت الذي لم ترد أي من قيادات الكبرى للإخوان على هذه الخطوة، حتى الآن.

من جانبه علق محمد العقيد، عضو مجلس شورى الإخوان بتركيا، على الخطوة قائلا: "لن نخون الله فيكم، ولن يعطلنا أحد" في إشارة إلى عدم تأثير فك الارتباط بين حماس والإخوان على العلاقة بين الطرفين.

فيما تداول عدد من كوادر الإخوان مدونة لباحث على موقع الجزيرة القطري، يبرر فيها خطوة حماس بالانفصال عن الإخوان بقوله: تحتكم الحركة في قراراتها المصيرية واجتهاداتها السياسية إلى مرجعيات قيادية عليا تقوم على العمل الشوري والعمل المؤسسي، وميثاق الحركة قابل للتطور والنمو والتوسع بما يكفل الحفاظ على الثوابت وذلك لأن الواقع الذي تعيشه الحركة اليوم قد طرأت عليه مستجدات لم ينص عليها الميثاق الذي صيغ في عقد الثمانينيات بألفاظٍ عامة، والإعلان عن الوثيقة السياسية لحركة حماس قد جاء متأخراً قياساً بالأحداث العارمة التي أصابت الساحة الفلسطينية ناهيك عن الساحة الإقليمية والدولية.

من جانبه قال د. كمال حبيب، الخبير في شئون الحركات الإسلامية، إن حماس كحركة تحرر وطني رأت أن ارتباطها بالإخوان سيمثل عبئا عليها، خاصة في علاقتها بمصر وبالسعودية وكلا الدولتين تصنفان جماعة الإخوان باعتبارها إرهابية، كما أن الوضع العالمي الذي تصعد فيه قوي يمينية ونظم شعبوية تعبر عن تيارات مناوئة للإسلام ولجماعات الإسلام السياسي ، وعدم التمييز بينها وبين جماعات الإرهاب المتصاعد في العالم والذي يضرب بقوة داخل أوروبا وداخل أمريكا ، يجعل حماس تفك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر حتي لا تؤثر أية احتمالات بتصنيفها في المستقبل كجماعة إرهابية في أمريكا علي علاقة حماس بأوروبا وأمريكا.

وفى السياق ذاته قال د. جمال المنشاوي، الخبير في الحركات الإسلامية، إن هذه الخطوة تأخرت كثيرا لأن الطرفين بقدر ما انتفعوا من بعضهم البعض، بقدر ما تضرروا خاصة في الفترة الأخيرة. وأوضح المنشاوي، أن هذا تصرف تكتيكي لكنه بلا شك يضعف من معنويات الإخوان وإطارهم التنظيمي، متابعا: لقد سبق حماس في فترات سابقة انفصال الدكتور حسن الترابي في السودان وعدنان سعد الدينرفي سورية، وراشد الغنوشي في تونس، فكل تنظيم يري انه أدرى بظروف بلده وأن سيطرة إخوان مصر على التنظيم الدولي بعد أدائهم المخيب للآمال في الأزمة المصرية لا يعطي لهم أي أولوية في تولي القيادة.

من جانبه قال هشام النجار، الباحث الإسلامي، إن هذه خطوة تكتيكية وهناك توافق على ضرورة خطوات بهذا الشكل بهدف عدم تحمل تداعيات أزمة جماعة الاخوان وتنظيمها الدولي وهذا يحدث حاليا في فروع الجماعة في تونس والأردن وغيرها. وأضاف الباحث الإسلامي، أن الجماعة مشغولة بأزمتها الداخلية وسيطلب منها تفهم هذه المواقف لأنها غير قادرة على حماية أعضائها ومن تسيطر عليهم داخل التنظيم المحلى لتكون قادرة على حماية فروعه في الخارج.

اليوم السابع، القاهرة، 2017/5/1

٤٩. مرصد الإفتاء المصرية: انفصال حماس خسارة جديدة للإخوان

شيماء عبد الهادي: قال مرصد دار الإفتاء المصرية: إن قرار حركة حماس التخلي عن جماعة الإخوان المسلمين والانفصال عنها، يمثِّل خسارة جديدة تضاف إلى خسائر الإخوان في السنوات القليلة الماضية، وذلك بعد خطوات مماثلة سبقت حماس من جانب حلفاء الجماعة وأجنحتها بتونس والسودان والأردن وسورية، إضافةً إلى العديد من المؤسسات الإسلامية بدول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الأهرام، القاهرة، 2017/5/2

٥٠. ثناء إخواني مصري على وثيقة حماس: لم تغير ثوابت الحركة

القاهرة ـ "القدس العربي": رغم عزوف "الإخوان المسلمين" عن التعليق الرسمي على وثيقة حركة "حماس" الجديدة، التي أكدت الانفصال عن الجماعة في مصر، لكن عددا من رموز الأخيرة أثنوا على الوثيقة، معتبرين أنها منضبطة وواضحة ولم تمس ثوابت الحركة.

وقال القيادي الإخواني والمؤرخ والمحلل السياسي المصري، محمد الجوادي، إنه لم ير في التاريخ السياسي وثيقة تتمتع بمثل هذا القدر من الوضوح والانضباط مثلما ظهرت به وثيقة حماس، مشيرا إلى أن الحركة أكدت أنها لا تقبل بالسمسرة، أي التفاوض على مصالح الفلسطينيين، واضطر كل ما كانوا يروجون لذلك إلى الصمت. وتابع الجوادي، الذي يعرف برئيس حكومة الإخوان في المنفى، أنه ليست في سياسة حماس الخارجية أي ثغرة إلا واحدة فقط وهي "أنها تظن قدرتها على عصر القهوة، والقهوة لا تعصر".

وقالت القيادية البارزة في جماعة الإخوان المسلمين والنائبة السابقة في مجلس الشعب المصري، عزة الجرف، إن "وثيقة حماس لم تأت بجديد على ثوابتها لا نقصا ولا زيادة، لكنها تقرير سياسي مهم جدا في توقيته وصياغته".

القدس العربي، لندن، 2017/5/3

٥١. عبد المنعم سعيد: وثيقة حماس مناورة سياسية

وصف الدكتور عبدالمنعم سعيد المدير السابق لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الوثيقة التي أطلقتها حركة حماس، بأنها "مناورة ومراوغة" سياسية لا تتعامل بجدية مع القضية الفلسطينية.

وأضاف "سعيد" خلال مداخلة هاتفية ببرنامج "هنا العاصمة"، المذاع عبر قناة "cbc"، أن هناك محاولة لضياع القضية الفلسطينية في خضم أزمات الشرق الأوسط، مؤكدًا أن فلسطين تشهد تاريخ طويل من الفشل السياسي.

وأشار إلى أن ما قاله خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، من ضرورة العمل على حل الدولتين، بدا وأن حماس تتحدث مع نفسها، متسائلًا عن استخدام حركة المقاومة الإسلامية للسلاح أمام إسرائيل في حال استمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

موقع الفجر، 2017/5/1

٥٢. سياسيون مصريون: وثيقة حماس تحمل مضامين بالغة الأهمية

الرسالة نت – محمود هنية: أكد سياسيون وقادة أحزاب مصرية لـ"الرسالة نت" أهمية الوثيقة وما تتضمنه من تأكيد على الثوابت ورسائل سياسية للإقليم وتحديدا مصر.

رئيس حزب الكرامة المصري محمد سامي، أكدّ بدروه أهمية ما تتضمنه الوثيقة من مواقف مبدئية تعبر عن مبادئ وثوابت الأمة برمتها، وفي مقدمتها عدم الصلح أو الاعتراف أو التفاوض مع "إسرائيل".

وأوضح سامي لـ"الرسالة نت" أن الوثيقة تتضمن مبادئ قومية ووطنية تتمثل في أن الصراع مع الاحتلال هو صراع وجودي لا حدودي وأن كل التراب الذي سرق ونهب يجب أن يعود لأصحابه.

من جهته، وصف رئيس حزب مصر العربي الاشتراكي وحيد الأقصري، الوثيقة بالخطوة "الإيجابية والمهمة"، نظرًا لما استدركته من مواقف وضعتها مع خلاف سياسي مع أطراف في المنطقة. وطالب الأقصري في حديث خاص بـ"الرسالة نت" القيادة المصرية بتلقف مضمون الوثيقة وتعزيز قنوات الاتصال مع حركة "حماس"، مشيرا إلى أن هذه العلاقة تمثل علاقة حاسمة بين الجانبين.

من جانبه، قال السفير محمود فهمي أول سفير لدى السلطة الفلسطينية، إن الوثيقة تشكل أهمية بالغة في هذا التوقيت، مشيرا إلى أن إعلان الحركة عن مرجعيتها الإسلامية دون الإشارة لتنظيم بعينه، هو أمر طبيعي يحصل في كل دول العالم.

وأضاف فهمي لـ"الرسالة نت"، "حماس لم تكن مرتبطة يومًا في جماعة الإخوان المسلمين من الناحية التنظيمية، وهذا ما نعرفه عبر سنوات طويلة قضيتها في غزة وعايشت فيها قادتها

ومؤسسيها". وأكدّ أن الوثيقة تحتوى على مرونة سياسية عالية تعزز من ثقل الحركة سياسيًا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الباحث الاستراتيجي والمفكر القومي فهمي هويدي، أكد بدروه أن الوثيقة تمسكت بالثوابت في مشروع حماس والقضية الفلسطينية، قائلا إنها تضمنت مراجعة للصياغات وليست مراجعة للمواقف التي تمسكت بها.

ويشرح هويدي في حديث خاص بـ "الرسالة نت" أهم ما تتضمنه الوثيقة من رسائل للبعد الإقليمي، مشيرا إلى أن الحركة حرصت على تأكيد احترامها للشأن الداخلي للدول العربية وخاصة مصر، وحرصها التواصل معهم بما يخدم القضية الفلسطينية ومصالح الشعب.

ويعلق هويدي على ما تضمنته الوثيقة بأن: "حماس تعاملت مع صياغات تراعي البيئة وتعاملت بمرونة في التفاصيل دونما أن تهبط بسقف مطالبها"، مشككًا أن يشكل هذا الموقف قبولا لحماس على صعيد أطراف الرباعية العربية، "لكنها على الأقل تبرأ ذمتها أمام الرأي العام العربي".

الرسالة. نت، 2017/5/1

٥٣. هجوم عنيف من صحيفة تابعة لخامنئي على حماس بسبب الوثيقة

لندن– "عربي 21"، والوكالات: شنت صحف ووسائل إعلام إيرانية مقربة من التيار المحافظ هجوما لاذعا على حركة المقاومة الإسلامية حماس بعد إعلان الأخيرة عن وثيقتها السياسية التي حددت فيها رؤاها السياسية للمرحلة المقبلة. واتهمت صحيفة كيهان التابعة لمرشد الثورة علي الخامنئي بنسختها العربية حماس بأنها منذ غادرت "عاصمة الصمود والتصدي سورية أصبحت تفضل العيش في كنف القواعد الأمريكية والقصور الأميرية والاعتياش على المال الحرام". وتابعت الصحيفة هجومها غير المسبوق على الحركة بالقول إن "الكثير من أصحاب الألباب ومن العقول النيرة خاصة المعنيين بالقضية الفلسطينية، أكدوا بدء سقوط حماس وبدأ العد العكسي لخروجها من محور المقاومة". وحاولت الصحيفة الترويج لوجود خلاف بين الجناح العسكري والسياسي للحركة من خلال اتهامها من سمتها "قيادة الحركة السياسية بالانفصال عن نهج جناحها العسكري وتنحيها طريقا آخر". وزادت بالقول: "اليوم أثبتت التطورات هذه الحقيقة وانكشف الغطاء بنشر حماس لوثيقتها السياسية الجديدة والتي ثبت أنها من نتاج المال الحرام بكل تجلياته وتأثيره، وهذا بالطبع نهاية كل فصيل أو مجموعة ترهن نفسها للخارج فكيف بالخارج المشبوه المرتبط بأعدى أعداء الشعب الفلسطيني أي أمريكا والكيان الصهيوني؟".

وتابعت: "ويا ليت أن اكتفى الجناح السياسي لحماس بإدارة ظهره لمن احتضنه أو لمن شكل سندا له وللقضية الفلسطينية بل ذهب إلى أبعد من ذلك ليشهر السيف عليه ويقف في محور يقوده الأمريكان والصهيونية وحثالاتهم في المنطقة هدفهم هو تدمير هذه الدولة وإخراجها من محور المقاومة". وأرجعت الصحيفة المدعومة من التيار المحافظ التذكير بما قالت إنه "رفع علم سورية المزور في غزة وكأنها تعلن رسميا وقوفها في هذا المحور الذي هو في الأساس يعادي الشعب الفلسطيني وهدفه الأول والأخير طمس القضية الفلسطينية وهذا يعني أن حماس وضعت نفسها في خانة معاداة شعبها". وانتقدت الصحيفة قبول حركة حماس بخيار حل الدولتين والقبول بتشكيل دولة فلسطينية على حدود عام 67، مهاجمة بشدة موافقتها على حذف نقطة استراتيجية هامة للغاية من وثيقتها وهي "الدعوة الصريحة لضرورة القضاء على إسرائيل".

واستهزأت افتتاحية الصحيفة بما اعتبرته "تسطيحا لعقول الشعب الفلسطيني والضحك عليه بأنها لن تترك السلاح ولا تعترف بشرعية الكيان الصهيوني"، وأنها لازالت تؤمن بتحرير فلسطين التاريخية من "البحر إلى النهر". واعتبرت الحديث عن المقاومة المسلحة وفلسطين من النهر إلى البحر ما هو إلا "شعارات رنانة وحماسية والعشرات من أمثالها التي تضمنتها الوثيقة لا يمكن أن تنطلي على أبسط الناس، فمن السذاجة والبلاهة جدا أن يتصور المرء أن أمريكا وأذنابها والعدو الصهيوني سيقبلون الوثيقة على عواهنها دون أن يلزموا ويقيدوا حماس وغزة بعشرات القرارات والتقييدات".

موقع "عربي 21"، 2017/8/3

٥٤. وكالة "شينخوا": وثيقة حماس الجديدة "خطوة" لتحسين العلاقات مع مصر

كتبت رنا أسامة: قالت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" إن الوثيقة السياسية الجديدة لحركة حماس خطوة من المُرجّح أن تُحسّن علاقتها بمصر.

وأشارت الوكالة إلى أن الوثيقة الجديدة التي كشفت عنها حركة حماس تُمثّل "بداية النهاية" لعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، ما يُمكن أن ينعكس بالإيجاب بدوره على علاقتها بمصر.

ونقلت شينخوا عن السفير محمد العرابي، وزير الخارجية المصري الأسبق: "يبدو أن الخطوة تهدف إلى تحسين العلاقات مع دول الخليج ومصر، التي تنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة."

وقال العُرابي إن "حماس أدركت أنها خسرت حليفًا استراتيجيًا قويًا مثل مصر، فقررت إعادة فتح قنوات الاتصال مع القاهرة" تحت ضغط كبير وسط ظروف غير مستقرة في المنطقة.

وأضاف أن الحركة الفلسطينية فهمت "حجم المشاكل التي يواجهها الإخوان المسلمين وحلفائها في الوقت الحالي"، إضافة غلى ما تتمتع به مصر من قوة واستقرار يُمكّناها من تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

يقول الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية سعيد اللوندي إن "انشقاق حماس عن الإخوان المسلمين من شأنه أن يرفع اسمها من القوائم الإرهابية، وهو ما يمكن أن يساهم في تحسين صورة الجماعة التي لطالما نظرت إليها بعض القوى العالمية على أنها دموية."

وأضاف الخبير السياسي أن علاقة حماس بالإخوان المسلمين باتت بمثابة "تُهمة" للجماعة الفلسطينية، وضعتها في موضع "الإنكار والأسف" طول الوقت.

المصرواي، مصر، 2017/5/7

٥٥. "الخارجيّة الأمريكية" تعقيباً على الوثيقة السياسية للحركة: لم نُغيّر موقفنا من حماس

رام الله: نقلت وكالة الأناضول للأنباء، عن مصدر في الخارجيّة الأمريكيّة قوله إنّ موقف بلاده "لم يتغيّر" من حركة حماس بعد إصدار وثيقتها السياسيّة، موكداً أنّها ما تزال "مدرجة في التصنيف الخاص للإرهاب الدولي". وبيّن المصدر الذي رفض الكشف عن هويته، أنّ الموقف الأمريكيّ من حماس "لم يتغيّر، حماس ما زالت مدرجة كمنظمة إرهابية".

القدس، القدس، 2017/5/3

٥٦. روسيا: مبادئ تضمنتها وثيقة حماس تمثل خطوة بالاتجاه الصحيح

إينا أسالخانوفا: قالت الخارجية الروسية إن عددا من المبادئ التوجيهية التي تتضمنها وثيقة "حماس" السياسية الجديدة، بما فيها القبول بدولة فلسطينية بحدود 1967، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وجاء في بيان صدر عن الخارجية الروسية اليوم الخميس: "إننا ننطلق من أن مهمة تحقيق الوحدة الوطنية ستتطلب من "حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى اتخاذ المزيد من الخطوات كهذه. إن روسيا عازمة على مواصلة دعمها للفلسطينيين في هذه المسألة".

وأكدت الخارجية أن روسيا تؤيد باستمرار استعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج "فتح" السياسي ومبادرة السلام العربية، مشددة على أن "التغلب على الخلافات الداخلية الفلسطينية سيهيئ الظروف اللازمة للحل العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عن طريق التفاوض وتحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة له".

وتابعت: "وفي هذا السياق، استقبلت موسكو باهتمام التغيرات التي حصلت في حماس"، وهي انتخاب إسماعيل هنية رئيسا للمكتب السياسي للحركة في مطلع شهر أيار/ مايو الجاري، والإعلان عن الوثيقة السياسية الجديدة بعد مناقشات طويلة.

روسيا اليوم، 2017/5/18

٥٧. الاتحاد الأوروبي: وثيقة حماس لن تغير موقفنا منها.. لكنها فرصة لتحقيق المصالحة الفلسطينية

بروكسل – رأى الاتحاد الأوروبي أن قيام حركة حماس بإصدار وثيقة المبادئ والسياسات العامة لن تغير من الموقف تجاهها.

ولكن متحدث باسم الاتحاد الأوروبي، لم يخف، في تصريح لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء اليوم حول هذا الموضوع، شعور الاتحاد بالارتياح لصدور مثل هذه الوثيقة، فـ"هي توفر فرصة متجددة ومرحب بها للفصائل الفلسطينية من أجل المشاركة في عملية مصالحة شاملة"، حسب كلامه. وحث المتحدث كافة الأطراف الفلسطينية على انتهاز هذه الفرصة.

وأشار المتحدث إلى أن المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية توفر أرضية مناسبة لبناء مؤسسات قوية وشاملة وديمقراطية، حيث "تعتبر المصالحة عاملاً حاسماً في بناء الدولة الفلسطينية"، وفق تعبيره.

وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، 2017/5/2

٥٨. برلماني أوروبي: "وثيقة" حماس تساعد في رفع الحصار عن غزة

بروكسل – حاتم الصكلي: قال برلماني أوروبي إن "وثيقة المبادئ"، التي أعلنتها حركة حماس، قبل أيام، تساعد في العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، الذي تفرضه إسرائيل منذ 10 سنوات. وفي حديث للأناضول أوضح رئيس لجنة العلاقات البرلمانية الأوروبية مع فلسطين نيوكليس سيلكيوتيسان أن "التغيير في موقف حماس يساعدنا على العمل لرفع الحصار، الذي أدى إلى وضع كارثي على السكان، وعلينا أن ننهي هذا الحصار". وأضاف أن "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"، بمثابة "تحول هام"، ونطمح أن يساعد ذلك على التوصل إلى وحد وطنية بين الفلسطينيين من ناحية، وبلوغ حل الدولتين المنشود من ناحية ثانية. كما أعرب عن إيمانه بأن هذه الخطوة من شأنها "المساعدة في التوصل إلى اتفاق دائم وشامل بينهما، لأن هذا الموقف يتناسق مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية". وأكد البرلماني الأوروبي أن هذا هو الوقت المناسب للجميع للاعتراف بالدولة

الفلسطينية على حدود 1967. كما طالب الاتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل لوقف الأنشطة الاستيطانية، والعودة إلى العمل في اتجاه حل الدولتين.

وكالة الأناضول للأنباء، 2017/5/4

٥٩. رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس اللوردات: وثيقة حماس ترسل مؤشرات إيجابية

قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس اللوردات ديفد هويل إن وثيقة حماس ترسل مؤشرات إيجابية لحدوث تغيير في مواقف الحركة، مطالبا الجانب الإسرائيلي بالذهاب نحو إجراء "مفاوضات مباشرة وتعاون وثيق" معها.

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أعلن في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة القطرية الدوحة الاثنين، وثيقة سياسية جديدة للحركة حملت عنوان "وثيقة المبادئ والسياسات العامة".

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/3

٦٠. برلماني بريطاني عن حزب العمال المعارض يرحب بوثيقة حماس السياسية

رحَّب البرلماني البريطاني عن حزب العمال المعارض كالفن هوبكنز بالوثيقة السياسية الجديدة التي أعلنتها حركة حماس، مطالبا إسرائيل بالتعامل بإيجابية مع الوثيقة.

وأعرب هوبكنز لمراسل الأناضول في العاصمة البريطانية لندن اليوم الأربعاء، عن أمله في أن تكون الوثيقة السياسية تحتوي على رؤية جديدة للحركة تعبر عن تغيير حقيقي وصادق في مواقفها، وعن قبول بأن تكون حدود الدولة الفلسطينية ضمن أراضي 1967.

ودعا البرلماني البريطاني الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى المزيد من الحوار لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/3

٦١. العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني: اعتراف حماس بإسرائيل شرط لرفعها من "الإرهاب"

نسبت صحيفة غارديان البريطانية لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني إد رويس قوله إنه إذا لم تعترف حماس بحق إسرائيل في الوجود فإنه لن يلغي تصنيفه لها بأنها منظمة "إرهابية"، وكذلك إذا استمرت في إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين واستمرت تحارب

بالوكالة لإيران واستمرت في أعمال أخرى تهدد الولايات المتحدة وإسرائيل.

صحيفة السبيل، عمّان، 2017/5/2

٦٢. ردود فعل في الصحف البريطانية والأمريكية حول وثيقة حماس السياسية

ذكرت **صحيفة السبيل، عمّان، 2017/5/2**، أن أكثر النقاط التي أبرزتها الصحف البريطانية والأمريكية في قراءتها لوثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي أُعلنت أمس هي موافقة الحركة على إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وقالت أغلبها إن حماس خففت رؤيتها حول التدمير الكامل لإسرائيل، لكنها لم تعترف بها، كما أنها نأت بنفسها عن الإخوان المسلمين. وأوردت هذه الصحف –التي أولت اهتماما بالوثيقة– أن التغييرات التي حملتها تهدف لتحسين العلاقات مع مصر والسعودية والإمارات وربما مع الدول الغربية التي تصنف حماس منظمة "إرهابية". كما أنها تأتي عشية زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لواشنطن.

وقالت صحيفة تايمز إن حماس ألغت اللغة المعادية للسامية التي كانت سائدة بوثيقة 1988 التأسيسية للحركة (الميثاق) والتي كانت تتحدث عن حرب ضد اليهود.

وأضافت أن المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين يشكون في أن الوثيقة الجديدة سينتج عنها أي تغيير كبير داخل حماس، والتي وصفتها الصحيفة بأنها "منقسمة بين الجناح العسكري المحارب والمكتب السياسي المعتدل نسبيا".

وقالت غارديان إن الوثيقة تهدف لرأب الصدع داخل الصف الفلسطيني عموما، وتسهيل عملية السلام. ونسبت لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني إد رويس قوله إنه إذا لم تعترف حماس بحق إسرائيل في الوجود فإنه لن يلغي تصنيفه لها بأنها منظمة "إرهابية" وكذلك إذا استمرت في إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين واستمرت تحارب بالوكالة لإيران واستمرت في أعمال أخرى تهدد الولايات المتحدة وإسرائيل.

ووصفت غارديان موافقة حماس على قيام دولة فلسطينية بأنها أكبر تنازل منها "لأنها تتضمن القبول بوجود دولة أخرى خارج الحدود الواردة في الوثيقة، حتى إذا لم تذكر إسرائيل صراحة".

وأضافت أن خلو الوثيقة الجديدة من إعلان حماس أنها جزء من جماعة الإخوان المسلمين سيحسن العلاقات مع مصر. وأوردت إندبندنت معظم ما ذكرته تايمز وغارديان.

أما وول ستريت جورنال الأمريكية فقد نشرت تقريرا بعنوان "حماس تتخلى عن الدعوة لتدمير إسرائيل" وأوردت معظم نقاط الوثيقة التي اهتمت بها الصحف الأخرى، موضحة أن هذا التخلي

العلني محاولة لتغيير صورتها في الوقت الذي يقوم فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالبحث في إحياء جهود السلام في الشرق الأوسط. وقالت: يبدو أن توقيت إعلان الوثيقة سببه منافستها لحركة فتح، ونسبت إلى المحلل المالي السابق لشؤون الإرهاب بوزارة الخزانة جوناثان شانزر قوله إن حماس تحاول الحصول على نصيب في السوق، وإصدارها للوثيقة تغيّر محسوب بدقة "لكنني أعتقد أن إدارة ترامب لن تغيّر موقفها من حماس، الوثيقة تتعلق بتخفيف الخطاب وليس الأفعال.

كما نسبت إلى المدير العام السابق بالإنابة لوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية كوبي مايكل قوله إن رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل يريد للحركة أن تظهر أكثر اعتدالا على الساحة الدولية وعينه على الهدف النهائي بأن تحل حركته محل "فتح" كأكبر فصيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأضافت **اليوم السابع، 2017/5/2**، عن ريم عبد الحميد، أن صحيفة "إندبندنت" البريطانية، قالت إن قيادة حماس التي تحكم قطاع غزة قد تخلت عن دعوتها لتدمير إسرائيل ونأت بنفسها عن الإخوان في محاولة لإعادة تصنيف الحركة كجماعة أكثر اعتدالا.

ونشرت الصحيفة أبرز ما ورد في الوثيقة من أن حماس توافق على دولة فلسطينية على حدود 1967، وقالت إن الخطوة التي قامت بها حماس هدفها على ما يبدو تحسين العلاقات مع الغرب ودول الخليج ومصر التي تصنف الإخوان تنظيما إرهابية.

٦٣. "واشنطن لدراسة الشرق الأدنى": خطاب حماس يعطي انطباعاً خاطئاً عن الأنشطة العسكرية

علق معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى على وثيقة حماس، وقال إن اللهجة الأكثر مرونة من قبل حماس لن تعنى شيئا دون أن يكون هناك تغييرا موازيا في سلوكها. وتابع المعهد: "على الرغم من أنه يتم الترحيب بالوثيقة كدليل على اعتدال [الحركة]، إلّا أنها لا زالت تشمل أقساماً أقل ودية، بما فيها إعادة التكريس للمقاومة المسلحة لتحرير فلسطين بالكامل، "من نهر الأردن شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط في الغرب". وحتى في الوقت الذي تحاول فيه "حماس" تغيير نغمتها، إلّا أن نشاطها المسلح الأخير يتحدث عن النوايا الحقيقية للجماعة". وذكر المعهد بتصريحات خالد مشعل، مدير المكتب السياسي حماس الشهر الماضي التي قال فيها "كنا وما زلنا في حرب مفتوحة مع إسرائيل"، وقال إن على المجتمع الدولي أن يحكم على حماس ليس بأي اعتدال في لهجة الجماعة ولكن بتصرفاتها على الأرض.

معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى، 2017/5/1

٦٤. "غارديان": توقيت وثيقة حماس السياسية يُعدّ ضربة لعباس وترامب قُبيل لقائهما

تناولت صحيفة غارديان البريطانية إعلان حركة حماس وثيقة المبادئ والسياسات العامة قبل يومين، وقالت إنها تحرج إسرائيل وتسهم في لمّ الشمل الفلسطيني، وتنذر بحلول وقت التفاوض مع حماس. فقد نشرت الصحيفة مقالا للكاتب طارق باقوني، أشار فيه إلى إعلان رئيس المكتب السياسي خالد مشعل لهذه الوثيقة التي طال انتظارها أثناء مؤتمر صحفي في الدوحة. وقال الكاتب إن خطوة حماس هذه تمنع الانشقاقات، وخاصة في ظل اعتراض بعض قيادات حماس على الوثيقة التي صدرت في 1988 التي تحظر على حماس التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بحدود 1967 بديلا عن كامل فلسطين التاريخية. وقال إن الوثيقة تثبت أن قادة حماس يتصفون بالمرونة والدهاء السياسي في الوقت نفسه، وذلك وسط اتهام إسرائيل لحماس بالسعي لتدميرها وإبادة الشعب الإسرائيلي، الأمر الذي جعل إسرائيل تتخذ من هذا الأمر ذريعة لقطع الاتصال مع حماس.

وأضاف الكاتب أن الوثيقة الجديدة وضعت العديد من القوى الإقليمية والدولية في حرج يمنعها من تصنيف الحركة على أنها إرهابية متطرفة وتسعى لمحو إسرائيل عن الخارطة بدلا من الدخول في مفاوضات حقيقية للسلام. كما أن الوثيقة الجديدة تفرق بين اليهودية والصهيونية، الأمر الذي يعني تحولا جذريا في سياسة حماس المعلنة منذ ثلاثة عقود. وأضاف أن وثيقة حماس تفتح الطريق أمامها للتعامل مع السلطة الفلسطينية ومع القوى الدولية التي سبق أن رفضت التعامل مع حماس.

وقال إن توقيت الوثيقة يعتبر ضربة للرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبيل لقائهما في البيت الأبيض، وأن الوثيقة كشفت عن أن حماس يمكنها التعامل مع المتغيرات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي. وأشار إلى أن لقاء ترامب المتوقع مع عباس يأتي في ظل مرور الأخير بأزمة جراء هذه الوثيقة التاريخية. وأضاف أن الوقت قد حان أمام إسرائيل وحلفائها للتفاوض مع حماس، وذلك في ظل امتلاكها القوة العسكرية والخبرة السياسية للتعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية التي تضع السلطة الفلسطينية وإسرائيل في موقف دفاعي.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/3

٦٥. صحف ألمانية: البراغماتيون في صفوف الإسلاميين في قطاع غزة يكسبون قوة التأثير

رجحت تعليقات الصحف الألمانية ألا تنتهي العزلة الدولية المفروضة على حركة حماس في وقت قريب، على الرغم من إعلان الحركة تعديلات على برنامجها السياسي وافقت فيه على إقامة دولة فلسطينية بحدود عام 1967.

وقالت صحيفة "زوددويتشه تسايتونغ": "ليس هناك سبب للمدح فقط لأن حماس تخلت عن الدعوة إلى تدمير إسرائيل (...) الفرصة تكمن بالأحرى في أن حماس . لأول مرة منذ تأسيسها . كشفت على الأقل عن طريق مواز لهذا الكفاح. والعامل المحفز في ذلك هو بؤسها الذاتي، فهي لم تتسبب فقط في عزلة مليوني نسمة في قطاع غزة عن العالم الخارجي، بل عزلت نفسها أيضا. وبالتالي فهي الآن رهينة بالدعم من الخارج، وهذا يتطلب انفتاحا. وعليه فإن حماس تقوم بالخطوات الأولى في الاتجاه الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات في الثمانينات. وهذا لا يغير شيئا في أنها تبقى عدوا خطيرا بالنسبة إلى إسرائيل. لكن القاعدة القديمة التي تقول بأنه يجب إبرام السلام ليس مع الأصدقاء وإنما مع الأعداء تبقى قائمة".

وجاء في تعليق صحيفة "فرانكفورتر ألغماينه تسايتونغ: "لا يحق مبدئيا استبعاد قدرة أي شخص على التعلم. وعليه قد يكون من المحتمل أن لاحظ زعماء حركة حماس الحاكمة منذ عشر سنوات في قطاع غزة أنهم لم يكسبوا شيئا "لسكانهم" من خلال نهجهم المتعصب المعادي لإسرائيل. وفي هذه الحال سيكون من المهم أن لا تتضمن الوثيقة الأخيرة لحماس مبدأ تدمير إسرائيل. لكن عندما يقول خالد مشعل زعيم المنظمة إنه يأمل في أن يتغير الآن موقف الأوروبيين وآخرين تجاه حماس، فإن هذا يبدو ضربا من الانتهازية الرخيصة. وتليين المواقف من الجانب الإسرائيلي هو على كل حال غير متوقع".

ورأت صحيفة "تاغستسايتونغ" الصادرة ببرلين أنه يجب التعامل معها بإيجابية، وكتبت تقول:

"حماس تزيل بالميثاق المعدل عقبات إيديولوجية أمام التوافق الفلسطيني الداخلي. فبعد عشر سنوات من الانقسام باتت وحدة فلسطين بالنسبة إلى الفلسطينيين ملحة مثل التحرر من الاحتلال. فقط من خلال تعاون حركتي حماس وفتح يمكن تنظيم الانتخابات التي طال انتظارها. وفقط عندما يُدار قطاع عزة والضفة الغربية من قبل حكومة مشتركة ستجد إسرائيل نفسها أمام شريك جدي لمفاوضات السلام. البراغماتيون في صفوف الإسلاميين في قطاع غزة يكسبون قوة التأثير. ووجب على الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أي حال اعتبارهم شركاء".

موقع دي دبل يو، 2017/5/3

٦٦. صحيفة إسبانية: فك حماس الارتباط مع الإخوان محاولة لتحسين العلاقة مع مصر ودول أخرى

فاطمة شوقي: علقت صحيفة "لابانجورديا" الإسبانية، على الوثيقة السياسية الجديدة التي أصدرتها حركة حماس، قائلة: "تخلي حماس عن الإخوان محاولة من الحركة لإنقاذ نفسها من العزلة التي تعاني منها، كما أنها محاولة لتحسين العلاقات مع مصر والدول العربية، بل وأوروبا أيضا".

وأضافت "لابانجورديا"، أن الخطوة التي اتخذتها "حماس" مؤخرا، تأتي في إطار صراع الزعامة على القضية الفلسطينية، مشددة على أنه ليس من قبيل المصادفة أن تطلق الحركة وثيقتها قبل يومين من زيارة الرئيس محمود عباس لواشنطن، وأنه رغم أن هناك طريقا طويلا لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس، إلا أن الوثيقة تعتبر خطوة مهمة لتسهيل هذا الطريق لدى المسؤولين الأوروبيين.

اليوم السابع، القاهرة، 2017/5/3

٦٧. تقدير الاستراتيجي (99): مستقبل تموضع حركة حماس الإقليمي في ضوء وثيقتها السياسية وانتخاباتها الداخلية

ملخص:

تحيط بحركة حماس في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وهي بالرغم من ذلك تمكنت من إنجاز انتخاباتها الداخلية، متجاوزة عدة عقبات، على رأسها التباعد الجغرافي والتهديدات الأمنية، كما أنها أصدرت وثيقتها السياسية الجامعة، التي أجملت فيها رؤيتها السياسية العامة ومن ضمنها رؤيتها للصراع مع دولة الاحتلال، وكافة المسائل الكبرى في القضية الفلسطينية.

وفي مواجهة المرحلة المقبلة تحتاج الحركة لإعادة تموضع جديد. حيث إن أمامها عدة مسارات محتملة. منها؛ طرح مبادرة وطنية سواء بإتمام المصالحة عبر تنازلات معينة بهدف عبور المرحلة؛ أم تكتيل قوى المقاومة لمحاولة تجميع الصف الوطني في مواجهة جهود تصفية القضية الفلسطينية؛ أم بتبني رؤية إبداعية من خلال الاتكاء على مفردات الوثيقة السياسية، بغية اختراق الفضاء الإقليمي الذي يزداد ضيقاً؛ أم الصمود والحفاظ على المكتسبات الأساسية كقاعدة المقاومة في قطاع غزة، وسلوك مزيج من محاولة تمتين الجبهة الوطنية الفلسطينية، مضافاً لذلك السعي لاختراق الفضاء الإقليمي لتفكيك أو التخفيف من الحملة التي تستهدف الحركة.

ويبقى المسار الأخير هو المتاح حالياً من خلال التحرك وفق استراتيجية الصمود والدفاع عن الذات باعتبارها مهددة في الوقت الراهن، وبموازاة ذلك العمل على بذل الجهود لتمتين الصف الوطني الفلسطيني، ومحاولة اختراق الفضاء الإقليمي.

أولاً: صورة التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على القضية الفلسطينية وفي قلبها حماس:

– ينبىء الصراع في النظام الدولي واضطراب نظامه عن عدم قدرة القوى الدولية على حسم الصراع الإقليمي، مما يسهم في إطالة أمد الفوضى الإقليمية، بما ينعكس سلباً على القضية الفلسطينية بتهميشها، أو استثمارها في صفقات التسوية الإقليمية.

– يتبدى تعاظم الدور الإسرائيلي في رسم سياسات المنطقة من خلال الطرف الأمريكي، واقتراب دول المنطقة من دولة الاحتلال، وانخفاض السقف العربي تجاه الصراع العربي الصهيوني، ولعل زيارة ترامب للمنطقة أبرز شاهد على ذلك.

– يزداد اقتراب الصين وروسيا من الدولة العبرية، ويلاحظ تكثيف التنسيق والتعاون الاقتصادي والأمني معها من جهتهما.

– ما انفكت المنطقة تخوض غمار فوضى إقليمية عارمة، على الرغم من محاولات التكتل الإقليمي في أثناء الصراع الجاري، ويجسد تحالف "الشرق الأوسط الاستراتيجي" الجديد الطبعة الأخيرة من هذه التكتلات الإقليمية؛ الذي ربما يعقبه تأجيج حروب بالوكالة، أو ربما ينعكس المسار بتسويات إقليمية جراء محاولة ضبط التوازن الذي أجراه هذا التحالف.

– المنطقة بلا قيادة إقليمية فردية أو جماعية، والجهود الدولية تمانع من ذلك لتبقى تحت الهيمنة الغربية بغية حماية "إسرائيل"، إلا أنها تتجه للتشكل حالياً في إطار حيّز جيو–استراتيجي شرق أوسطي، مُفرَّغ من الهويتين العربية والإسلامية.

– ما فتىء الإسلام السياسي الذي تحمل حركة حماس لونه الأيديولوجي يتعرض لحملة شرسة من قبل الأطراف الدولية والإقليمية، مما يضغط على الأفق الإقليمي لحماس.

ويرافق ذلك كله على الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي، انقسام حاد في الحركة الوطنية على الصعيد الأول، إضافة إلى انغلاق أفق التسوية والضغط على خيار المقاومة لجهة طرفي الحركة الوطنية، بينما يتعاظم اليمين الصهيوني المتطرف على الصعيد الآخر في دولة الاحتلال، ويتمادى في برامج الاستيطان والتهويد، وتغيير الواقع على الأرض الفلسطينية بالضفة الغربية.

ثانياً: أداء الحركة في الفضاءين الدولي والإقليمي:

– نسجت الحركة بعض العلاقات الدولية غير الرسمية، وقد تواصل مع مكتبها السياسي نخب وقيادات غربية شتى في أكثر من مناسبة؛ إلا أنها لم تنجح في اكتساب الشرعية الدولية بسبب رفضها للاستحقاقات المفضية لذلك، لكونها تمس الثوابت الوطنية الفلسطينية.

– حافظت حماس على بقائها وتماسكها، وتمكنت من إجراء انتخاباتها الداخلية، وإصدار وثيقتها السياسية الجامعة لرؤيتها السياسية، إلا أنها لم تستطع المحافظة على كامل مكتسباتها، وعجزت عن ترجمة انتصاراتها العسكرية إلى حصاد سياسي، بسبب ممانعة الفضاءين الدولي والإقليمي.

– ما زالت حماس محافظة على قاعدة المقاومة في فلسطين بغزة، وتدفع بانبعاثها في الضفة الغربية، وتتمتع بشعبية كبيرة في الوسط الفلسطيني، وما انفكت تتمتع بظهير شعبي في الفضاءين العربي والإسلامي.

– فشلت كل محاولات حصار الحركة وإضعافها، وهي ما زالت تحتل مكانتها كمكون وطني كبير في المعادلة الفلسطينية، وكقائد رئيسي للمقاومة الفلسطينية. لكنها غير قادرة حتى اللحظة على تكتيل معظم الشعب على خيارها، بسبب انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، وضعف الأفق الإقليمي.

ثالثاً: سياسات الحركة في تحركاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي والمحلي:

هناك عدد من المحددات تضبط حراك حماس السياسي على المستويين الدولي والإقليمي والمحلي، من بينها:

– صياغة مواقفها السياسية في خطابها العام على الصعيد الدولي متكئة على القرارات الدولية التي تدعم الحق الفلسطيني، وتجنب القرارات التي تمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

– إدارة العلاقة مع دول المنطقة بتوازن، وقد لاقت الحركة عنتاً شديداً جراء ذلك بسبب حدة الصراع والفرز الإقليمي، ولكن نجاحها كان نسبياً في إدارة هذا التوازن.

– طرح القضية الفلسطينية على أنها رافعة وجامعة لجميع مكونات المنطقة على اختلاف أطيافها، وتقبل مساندة القضية الفلسطينية من أي طرف لا يُلزمها باستحقاقات تتناقض مع مصالح القضية الفلسطينية.

– الاستمرار في بثّ الخطاب الوطني والقومي والإسلامي الجامع، ونبذ التحشيد الطائفي الذي يشرخ الأمة ويقسمها، ويمنح فرصة الارتياح لدولة الاحتلال، ويُغيّب صورة الصراع الحقيقي مع العدو الصهيوني.

– رفض التطبيع مع العدو، والتحذير منه وبيان خطورته على القضية الفلسطينية وعلى مصالح الأمة بأسرها.

– تعزيز الخطاب الوطني، وتفكيك الانقسام الفلسطيني، بتحقيق مصالحة وطنية قائمة على قاعدة الشراكة مع كافة القوى الفلسطينية.

رابعاً: تموضع الحركة الحالي في ضوء المعادلات الدولية والإقليمية والمحلية:

– الحركة خرجت من محور إقليمي كان يوفر لها الحماية الإقليمية إلى حدّ كبير؛ تجاه فراغ قد يسحبها إلى مسارات خطرة في ظلّ الاحتراب الإقليمي القائم.

– تلتجئ الحركة في الوقت الراهن إلى "حضن" إقليمي غير متجانس معها استراتيجياً تمثله قطر وتركيا، ولا تلتقي معه تماماً في خياراتها الاستراتيجية (خصوصاً من حيث تحرير فلسطين من النهر إلى البحر وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل")، وهو يوفر لها مظلة دعم إقليمي حالياً، لكن الأفق غير مضمون فيما لو اشتدت الضغوط.

– بالرغم من أن الحركة ظلّت مؤثرة في المعادلة الوطنية، غير أنها لم تتمكن من تجميع القوى الوطنية على أجندة مشتركة تخدم خيار المقاومة.

– أنجزت الحركة انتصارات عسكرية باهرة، وفي المقابل عجزت عن ترجمتها إلى حصاد سياسي يصعد بالقضية الفلسطينية، ويرفع من مكانة الحركة وطنياً وإقليمياً، جراء الفوضى الإقليمية السائدة.

– حاولت الحركة في إطار منظومة أوسلو، التي أوجدت السلطة الفلسطينية، المزاوجة بين السلطة والمقاومة؛ غير أنها لم تتمكن من ذلك بشكل كامل، لارتهان منظومة أوسلو للمعادلتين الدولية والإقليمية.

– حدَّ العدو، من خلال التنسيق الأمني بالضفة الغربية وفرض قواعد اشتباك في قطاع غزة على أرضية الحرب مقابل أي فعل مقاوم، من قدرة الحركة على تفعيل العمل المقاوم بشكل مؤثر على دولة الاحتلال.

– تمكنت دولة الاحتلال من سحب التركيز الاستراتيجي على جغرافيا محددة في قطاع غزة واستنفاد المجهود فيها، مما أفقد الحركة القدرة على توزيع جهدها على الجغرافيا الكاملة لباقي فلسطين، وخصوصاً في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى استفراد الاحتلال بالقدس وباقي الضفة.

– ما زال الفضاء الدولي معادٍ للحركة، وقد استطاع العدو أن يضعها في دائرة الإرهاب، لكن الحركة في المقابل أسهمت في إحداث دفع نسبي للجهود العاملة لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال في الفضاء الغربي.

– الاحتراب الإقليمي شغل المنطقة بشؤونها الداخلية؛ مما أفضى إلى خفض مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة الإقليمية، ما انعكس سلباً على مكانة حماس ذاتها.

– على الرغم من المعطيات الصعبة الآنفة؛ إلا أن الحركة ما زالت صامدة، وقد فشلت الجهود التي عملت على إضعافها وإزاحتها من المعادلة الفلسطينية بالرغم من شدة كثافتها حتى اللحظة، إلا أن المرحلة المقبلة ربما ستشهد جهوداً في الاتجاه ذاته أكثر كثافة مما مضى.

خامساً: المتغيرات الداخلية في الحركة وتحديات المرحلة المقبلة:

أجرت حماس مؤخراً انتخاباتها الداخلية على الرغم من الجغرافيا المتباعدة والممتدة في فضاء المنطقة، ومع التهديدات الأمنية التي تحيط بالحركة نجحت في إدارة توازناتها الداخلية، لتنتخب أطرها القيادية الجديدة للدورة المقبلة.

وينبئ هذا النجاح عن حيوية الحركة ومرونة نظامها الداخلي، الذي يتيح تبادل المواقع وتجديد الصف القيادي؛ ويجمع مزيجاً من التخصصات الفنية والتمثيل الجغرافي لإرساء الاستقرار والتوازن الداخلي. على أن التباعد الجغرافي لمفاصل القيادة تشكل تحدياً وتعقيداً في إدارة القرار.

وعلى الرغم مما قيل عن الصورة الجديدة لمنظومتها القيادية المعلنة، بـ"تَغوُّل" العسكري على السياسي كما حدث في مخرجات انتخابات غزة، إلا أن التغيرات بمجملها لا تعبّر عن تغيير مواقفها السياسية، لكنها قد تفتح أفقاً لأساليب جديدة في الممارسة السياسية، وهو ما يتسق مع الظاهرة الإنسانية في كل حال. كما أن التكوين البنيوي للحركة يتضمن المكوّنَين معاً العسكري والسياسي في بناء واحد منذ بدايات الحركة وحتى الآن.

أما ما يعزز المنحى الثابت في خطها السياسي؛ فهو أن الحركة تنظيم مؤسساتي يصعب خضوعه وتأثره بقيادات محددة بعينها، إضافة إلى أن تنظيمها غير مركزي وإنما متمدد في جغرافية واسعة. كما أن الكابح الأيديولوجي – الديني يلجم الحركة عن الانزلاق السياسي.

أما التحديات التي ستواجه القيادة الجديدة فيمكن إجمالها في الآتي:

– تحدي الانتقال القيادي، من قيادة تاريخية مَثَّلها خالد مشعل، وكان لها بصمتها الخاصة على أداء الحركة طوال عقدين، إضافة إلى أن القيادة الجديدة التي تتمثل في إسماعيل هنية تتموضع جغرافيا في قلب الحصار، وما يستتبع ذلك من تحديات معقدة.

– تحدي إدارة التوازن الداخلي بين مكونات الحركة، وبالذات ما يمكن تسميته تنظيم الأداء القيادي بين الداخل والخارج.

– تحدي إدارة الملف السياسي في أجواء إقليمية مضطربة واستهداف إقليمي ودولي للحركة.

سادساً: الوثيقة السياسية الجديدة ومدى قدرة الحركة على توظيفها:

أصدرت الحركة وثيقة سياسية قبل فترة وجيزة نالت اهتماماً كبيراً في الفضاءات الدولية والإقليمية والفلسطينية. وقد تضمنت الوثيقة، بلغة سياسية وقانونية دقيقة، ترجمة للسلوك السياسي للحركة طوال ثلاثة عقود.

وكان من اللافت أن الوثيقة أحجمت عن ذكر الإخوان المسلمون كمرجعية تنظيمية للحركة كما ذكر الميثاق، وعرّفت حماس نفسها فيها على أنها حركة تحرر وطني فلسطينية إسلامية، كما حصرت الصراع مع الصهاينة وليس مع اليهود، وعدَّت خطوط سنة 1967 كمرحلة انتقالية يمكن استيعابها في ظلّ توافق وطني فلسطيني، دون التنازل عن أيّ شبر في فلسطين، ومع المحافظة على ثوابت الشعب الفلسطيني.

وفي إطار فرص استثمار الحركة للوثيقة وتوظيفها:

– فبالرغم من الردود السريعة من قبل حركة فتح وبعض الفصائل الفلسطينية، إلا أن الوثيقة يمكن لها أن تنتج نظرياً قاعدة شراكة مع فصائل منظمة التحرير وخصوصاً حركة فتح.

– الوثيقة ستشكل دعماً سياسياً للحواضن الإقليمية لحماس في قطر وتركيا، وستوجد هامشاً للمناورة السياسية لهما.

– يمكن لمضامين الوثيقة أن تتيح فرصة فتح أفق لبناء رؤية سياسية تناور الحركة من خلالها لاختراق الانغلاق الإقليمي الذي أخذ بالتضيّق مؤخراً، وخصوصاً بعد زيارة ترامب للمنطقة.

– ستساعد الوثيقة أنصار الحركة من النخب الغربية في الدفاع عنها في الأوساط الغربية، وفتح قنوات للتواصل معها، وربما تسهم في تخفيف صورة حماس "المُشيطَنة" لدى الغرب. كما أنها قد

تشكل مدخلاً لعلاقات أفضل مع روسيا، والصين، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وغيرها من دول العالم المستعدة للاستماع لحماس وبناء علاقات على أسس مشتركة.

لكن من الصعوبة بمكان أن تحدث الوثيقة نقلة سياسية نوعية للحركة، باعتبار أن شروط الرباعية ما زالت قائمة، وهذا ما ترفضه حماس. وما زالت الفجوة قائمة بين رؤية الحركة للصراع ورؤية معظم دول المنطقة.

سابعاً: أولويات حماس في إعادة التموضع:

– تمتين الصف الداخلي أمام الحملة المحتملة ضدّ الحركة.

– الحفاظ على قاعدة المقاومة في قطاع غزة، وتخفيف الحصار عن الحاضنة الشعبية في القطاع.

– العمل على تماسك الجبهة الوطنية الفلسطينية لمواجهة التحديات المقبلة، من خلال النجاح في إنجاز شكل من أشكال المصالحة الفلسطينية، أو الدفع باتجاه تكتيل القوى الوطنية المناصرة للمقاومة على أجندة وطنية مشتركة لكسر الاستفراد بالقرار الفلسطيني، ولمواجهة الجهود الرامية لتصفية القضية الفلسطينية.

– محاولة اختراق الأفق الإقليمي من أجل إحباط الجهود الرامية لمحاصرة الحركة إقليمياً، أو على الأقل التخفيف من آثارها.

ثامناً: العوامل الدافعة والكابحة داخلياً وإقليمياً ودولياً في إعادة تموضع حركة حماس:

1. العوامل الدافعة لإعادة تموضع الحركة:

– حماس تمتلك شعبية وازنة لدى الشعب الفلسطيني، وهي جزء من نسيج هذا الشعب، وبالتالي يصعب تجاوزها في المعادلة الفلسطينية.

– تتمتع الحركة بتأييد شعبي قوي على المستويين العربي والإسلامي.

– تقف حماس في مركز القيادة فيما يتصل بمقاومة الاحتلال.

– عدم جدية دولة الاحتلال بخصوص مسيرة التسوية، مما يضعف من خيار برنامج أوسلو والداعمين له في الوسط الفلسطيني.

– وثيقة حماس السياسية التي تحدثت باعتدال عن المسائل السياسية الفلسطينية الأساسية دون إخلال بالثوابت؛ ربما تؤهل الحركة للقيام بمناورات سياسية من أجل مواجهة الجهود الرامية لعزلها إقليمياً.

2. **العوامل الكابحة لإعادة تموضع الحركة:**

– استمرار تمسك السلطة وقيادة فتح برؤيتها بشأن التسوية، ورفض الشراكة مع الحركة وبقية الفصائل الفلسطينية على قاعدة القواسم المشتركة.

– ما زالت شروط الرباعية قائمة، وما فتىء الفضاء الغربي غير معترف بشرعية حماس السياسية، ولعل الإدارة الأمريكية الجديدة الأكثر تطرفاً في هذا الشأن، حيث دعا ترامب في زيارته للمنطقة إلى ضرورة إدراج الحركة في قائمة الإرهاب، ويحاول إلزام دول المنطقة بذلك.

– لونها الأيديولوجي بمرجعيتها الإسلامية، بالرغم من كونها حركة تحرر وطني، يزيد من الأعباء عليها، ويدمجها في الحملة الدولية والإقليمية على الإسلام السياسي، ناهيك عن سلاحها المقاوم ومواجهتها للمشروع الصهيوني.

تاسعاً: السيناريوهات المحتملة لتموضع حركة حماس الجديد:

لا شكّ أن المرحلة المقبلة ستكون من أصعب الحقب التي مرت بها مسيرة الحركة، وقيادتها الجديدة تحتاج لحنكة عالية لتجاوز المرحلة المقبلة الخطرة بكل المقاييس، خصوصاً أن التحديات تحيط بالحركة من كل جانب، سواء على الصعيد الداخلي، أم الإقليمي، أم الدولي.

وفيا يتصل بخيارات تموضع الحركة الجديد في ظلّ المعطيات الآنفة؛ فيمكن التنبؤ به على النحو الآتي:

الخيار الأول: تفجير المواجهة في قطاع غزة في محاولة لخلط الأوراق والهروب إلى الأمام.

الخيار الثاني: العمل على طرح مبادرة وطنية سواء بإتمام المصالحة عبر تنازلات معينة بهدف عبور المرحلة، أو تكتيل قوى المقاومة لمحاولة تجميع الصف الوطني في مواجهة جهود تصفية القضية الفلسطينية.

الخيار الثالث: صياغة رؤية إبداعية من خلال الاتكاء على مفردات الوثيقة السياسية بغية اختراق الفضاء الإقليمي الذي يزداد تضيقاً.

الخيار الرابع: الصمود بالحفاظ على البقاء وحفظ المكتسبات الأساسية كقاعدة المقاومة في غزة، وسلوك مزيج من محاولة تمتين الجبهة الوطنية الفلسطينية سواء عبر اختراق أفق المصالحة أم تجميع الصف المقاوم، مضافاً لذلك السعي لاختراق الفضاء الإقليمي لتفكيك أو التخفيف من الحملة التي تستهدف الحركة.

ويبدو من خلال النظر في الخيارات أن "الهروب إلى الأمام" مكْلف جداً على الصعيد الميداني في غزة، ولا فضاء إقليمي داعم له.

وفيما يخص الخيار الثاني، فربما الظروف الفلسطينية والإقليمية غير متاحة لاعتماده كمسار مستقل، لكنه يمكن العمل عليه جزئياً وفق الأفق المتاح، وما يتوافر من إمكانات الحركة الذاتية.

الخيار الثالث، يمكن اعتماده جزئياً كمحاولات لتخفيف الاستهداف، لكنه لا يصلح كخيار مستقل، لأن الفجوة كبيرة بين مواقف الحركة السياسية ودول المنطقة.

ويبقى الخيار المتاح هو الأخير الذي يتخذ استراتيجية الصمود والدفاع عن الذات باعتبارها مهددة في الوقت الراهن، وبموازاة ذلك العمل على بذل الجهود لتمتين الصف الوطني الفلسطيني، ومحاولة اختراق الفضاء الإقليمي.

عاشراً: التوصيات:

– على حركة حماس أن تعمل على تمتين صفها الداخلي، لأن المرحلة المقبلة غير عادية من حيث كثافة الاستهداف الرامية لإضعافها وعزلها.

– تحتاج حركة حماس لتكثيف تواصلها مع المفاصل المؤثرة في وسط الظهيرين العربي والإسلامي، وتعزيز التواصل مع النخب المحركة وذات التأثير الشعبي والرسمي.

– نظراً لعدم جدية دولة الاحتلال والوسيط الأمريكي في مسار التسوية، ولعدم قدرة أيّ طرف فلسطيني من إقصاء الآخر في نهاية المطاف، فإن ذلك يتطلب من قيادة فتح أن تؤوب إلى مسار الشراكة مع كل القوى الفلسطينية للخروج من المأزق الفلسطيني، ولمواجهة جهود تصفية القضية.

– ينبغي التحذير من أن السعي لإضعاف حماس أو إزاحتها عن الساحة الفلسطينية، سيدفع باتجاه ظهور البديل، الذي هو القوى المتطرفة التي لا تملك عقلاً سياسياً، ولا مشروعاً نهضوياً عملياً.

– إن على كل القوى والدول أن تدرك أن حماس تجمع بين كونها حركة تحرر وطني وبين كونها حركة تتماهى أيديولوجيتها السياسية مع هوية المنطقة ودينها، وتُعبرِّ عن تطلعات تشغل الأمة

بأسرها؛ ولذلك فإنه يصعب استئصالها أو حتى إضعافها، وربما أدت محاولات مواجهتها وضربها إلى إثارة مزيد من مشاعر التحدي لديها وربما تحفيزها وتصليب عودها. لذا فالأولى هو محاورة حماس وليس استهدافها.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017/5/29

٦٨. ما هو مستقبل حماس داخلياً وخارجياً بعد وثيقتها السياسية الجديدة؟

غزة – محمود أبو عواد: طوت حماس صفحة من الانتظار والترقب حول ما يمكن أن تحمله الوثيقة السياسية الجديدة، بالإعلان عن البنود الرسمية للوثيقة التي تعتبرها الحركة بأنها تكاملية مع ميثاقها الذي أعلنت عنه منذ ما يزيد على 30 عاما وليست بديلا لذاك الميثاق الذي ترى فيه أنها بحاجة للتطوير مع تغير الأوضاع في المنطقة.

وأبرزت الحركة في وثيقتها الجديدة عدم ممانعتها لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 مع عدم الاعتراف بإسرائيل والتأكيد على حق عودة اللاجئين، بالإضافة إلى تعريف نفسها كحركة وطنية ذات مرجعية إسلامية دون الإشارة لجماعة الإخوان المسلمين، وتأكيد استعدادها للانخراط في منظمة التحرير مع ضرورة العمل على إصلاحها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأثارت الوثيقة حتى قبيل إعلانها بشكل رسمي الكثير من التساؤلات حول مستقبل حماس السياسي داخليا وخارجيا وما يمكن أن تذهب إليه الحركة في ظل محاولاتها من خلال الوثيقة فتح آفاق جديدة لنفسها عربيا ودوليا بعد أن تعرضت خلال سنوات حكمها لغزة وخروجها من سورية وتدهور علاقاتها مع إيران وفقدان جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر إلى الكثير من الضغوطات ومحاولات التضييق عليها.

ويرى المحلل السياسي ناجي شراب، أن الوثيقة الجديدة لحماس بأنها امتداد للميثاق الأساسي للحركة وأنها تعبر عن درجة من درجات التكيف والاستجابة السياسية للتحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها الحركة. مشيرا إلى أن أحد أهداف إصدار هذه الوثيقة هو اكتساب مزيد من الشرعية إقليميا ودوليا من خلال الإشارة إلى نبذ الإرهاب والعنف وهو البرنامج الذي يطغى على سياسات الدول في الوقت الحاضر في ظل ما تشهده المنطقة والإقليم بشكل عام، وأن هدفها من ذلك هو أن تحظى بالشرعية والاعتراف من المجتمع الدولي.

واعتبر أن الوثيقة على الصعيد الفلسطيني اقتربت درجة إلى الرؤية السياسية الفلسطينية العامة بإعلان حماس من خلالها القبول بالإشارة إلى قبولها بدولة فلسطينية على حدود 1967 كمرحلة

انتقالية. مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الحركة لم تتخلى عن الدعوة الجهادية والتأكيد على أن إسرائيل جهة غير شرعية ومحتلة.

وأضاف "هذا يشير إلى أن حماس تحاول التكيف والاستجابة بشكل ما مع الرؤية السياسية الفلسطينية وربما أيضا الدولية ولكنها لم ترقى للمطلوب منها في هذه المرحلة".

وتابع "الوثيقة بما تحمله لا توحي بوجود تغير ملموس لدى الحركة عن ميثاقها الأساسي بقدر ما هي محاولة من الحركة للتأكيد على رفضها للإرهاب والعنف والتعريف بنفسها على أنها حركة وطنية بمرجعية إسلامية في رسالة منها للدول العربية وخاصةً مصر بأن الحركة ليس لها ارتباط بجماعة الإخوان المسلمين ولكنها أبقت التعريف في إطار الصورة الفضفاضة التي يمكن أن تفسر في عدة اتجاهات".

ورفض شراب اعتبار أن الوثيقة تقترب من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. مشيرا إلى أن هناك فجوة كبيرة بين ما تحمله الوثيقة والبرنامج السياسي للمنظمة والذي يعترف بدولة فلسطينية على حدود 1967 وبإسرائيل وينبذ العنف ونقاط أخرى لا تتضمنها الوثيقة. مضيفا "لا زال هناك فجوة كبيرة بين رؤية حماس والمنظمة".

وأعرب عن اعتقاده أن المجتمع الدولي سيطالب حماس بالمزيد لفتح علاقات معها، مشيرا إلى أن ما يعني أميركا ودول أوروبا أن تخرج حماس بموقف واضح تجاه إسرائيل ونبذ العنف تجاهها والالتزام بالاتفاقيات الموقعة.

ولفت إلى أن حماس من خلال وثيقتها الجديدة لن تكون بديلا لحركة فتح أو المنظمة، ولكنها ستكون فاعل من الفواعل الرئيسية في النظام السياسي وأنه لا يمكن التصور الدخول في خيارات سياسية بدون حماس. مشيرا إلى الوثيقة لن تمنح الحركة دورا لكي تكون بديلا كاملا لتحل محل فتح أو منظمة التحرير.

وأضاف "الشرعية عادةً لا تكون لحزب أو تنظيم، ولكنها تكون للكل الفلسطيني ومنظمة التحرير ككينونة سياسية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بصرف النظر ممن تتكون". مشيرا إلى أن حماس لا يمكن أن تنشئ منظمة أو شرعية بديلة خاصةً وأن الحركة تسعى لأن تستمد شرعيتها من شرعية القضية الوطنية والشعب وهذا ما يميزها عن الحركات والفروع الإسلامية الأخرى من جماعة الإخوان أو غيرها من الإسلاميين.

ورأى أن عدم تطرق حماس في وثيقتها لارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين قد يفتح لها نافذة على المستوى العربي والإقليمي وتفتح علاقات أكثر اتساعا وشمولا ولكن ليس كبديل لمنظمة التحرير.

من جهته اعتبر مخيمر أبو سعدة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن حركة حماس تحاول من خلال الوثيقة السياسية الجديدة التواصل مع المجتمع الدولي وطمأنة دول الإقليم العربي بخصوص بعض القضايا والتغيرات التي أحدثتها على ميثاقها القديم الذي يبدو أن قيادة الحركة حاليا مقتنعة بأنه لا جدوى منه في هذه المرحلة.

وأشار إلى أن الحركة كانت في ميثاقها تدعو إلى تدمير دولة إسرائيل وإقامة دولة إسلامية على كامل الأراضي الفلسطينية والآن تقبل بدولة على حدود 1967 وعاصمتها القدس وحل عادل لقضية اللاجئين. معتبرا أن ذلك يتطابق مع برنامج منظمة التحرير الذي أعد عام 1988 في دورة الاستقلال ولكن مع اختلاف رفض حماس الاعتراف بإسرائيل.

ورأى أن هناك تغيرا وتطورا في مواقف حماس السياسية وانتقل ذلك من بعض التصريحات التي أطلقها سابقا الشيخ أحمد ياسين وخالد مشعل إلى نص وموقف رسمي للحركة يعبر عن كل مكونات ومؤسسات حماس. مشيرا إلى أن الحركة باتت في وثيقتها الجديدة تعتبر عدائها مع إسرائيل سياسي وليس ديني وأنه لا مشكلة لها مع يهود العالم وهو ما خلق لها من خلال ميثاقها السابق اتهامات بمعاداة السامية.

ولفت إلى أن تعريف حماس لنفسها بأنها حركة تحرر وطني ذات مرجعية إسلامية بدون ذكر جماعة الإخوان إنما جاء ذلك لطمأنة مصر وبعض الدول العربية التي لها مواقف معادية تجاه الجماعة. مشيرا إلى أن الحركة تطرقت للعديد من القضايا في وثيقتها للظهور بمظهر جديد تحاول من خلاله التواصل مع المجتمع الدولي وطمأنة الدول العربية حول مواقفها.

وحول إمكانية قبول الدول الغربية بوثيقة حماس الجديدة، قال أبو سعدة أن شروط الرباعية الدولة واضحة وتتمثل في الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف وغيره، وحماس لا تلبي هذه الشروط ولذلك مستبعد أن تلجأ أميركا والرباعية ودول الاتحاد الأوروبي إلى فتح علاقات مع حماس بناءً على هذه الوثيقة الجديدة.

وأشار إلى أن حماس لديها علاقات مع دول عربية وإسلامية وبعض دول العالم مثل روسيا والنرويج وسويسرا قبيل إعلان الوثيقة، ومع هذا التطور الرسمي قد تفتح لها بوابات علاقات جديدة مع دول أخرى عدا الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. مشيرا إلى محاولات الرئيس الراحل

ياسر عرفات بين أعوام 1986 و1988 بالحديث عن دولة علمانية حتى اضطر للاعتراف بإسرائيل تماشيا مع متطلبات المجتمع الدولي آنذاك.

وحول الوضع الفلسطيني الداخلي على إثر هذه الوثيقة، رأى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر أن الوثيقة تقرب ما بين حماس والكل الفلسطيني خاصةً وأن حماس طالبت فيها بإعادة إصلاح المنظمة للدخول فيها على عكس موقفها السابق الرافض الانخراط والاعتراف بهذه المنظمة.

ولفت إلى وجود تخوفات لدى حركة فتح والسلطة الفلسطينية من المرونة التي تبديها حركة حماس في مواقفها من أن تكون بداية صراع على مسألة التمثيل الفلسطيني. معتبرا أن إجراءات الرئيس محمود عباس الأخيرة في غزة جاءت في أعقاب تسريبات الوثيقة وليس ردا على تشكيل اللجنة الإدارية.

وأضاف "هناك تخوفات حقيقية لدى فتح من إمكانية اقتراب حماس من التمثيل الفلسطيني". معربا عن اعتقاده أن الأمور متجهة إلى مزيد من التدهور على صعيد العلاقات الفلسطينية في ظل حالة الجدال الإعلامي والتراشق في التصريحات والاتهامات المتبادلة ما يشير إلى وصول الوضع الفلسطيني إلى مرحلة اللا عودة بعد حالة التحريض في الشهر الأخير.

وأشار إلى أن رد الفعل الدولي على هذه الوثيقة سيكون بطيئا إلى أن يتحقق من أن حماس بالفعل تريد أن تكون حركة سياسية معتدلة. محذرا من أنه في حال لم تجد حماس التجاوب اللازم فلسطينيا وعربيا ودوليا على هذه المرونة التي قدمتها قد يعزز ذلك حضور "التيار المتطرف داخل حماس" على حساب "التيار المعتدل".

من جهته أعرب المحلل السياسي مصطفى إبراهيم عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي سيتجاوب مع وثيقة حماس ولكنه سيطالب بالمزيد من التنازلات خاصةً بشأن شروط الرباعية الدولية. مشيرا إلى أن اعتبار حماس أن صراعها مع إسرائيل كاحتلال وليس كيهود لن يكون كافٍ بالنسبة للمجتمع الدولي ولكنه سيعتبر خطوة مهمة قد تتبعها خطوات أخرى في المستقبل قد تكون مرتبطة بمستقبل حركة فتح بعد مرحلة الرئيس محمود عباس.

وأضاف "التغيير لدى حماس هو سياسي نحو الانفتاح على المجتمع الدولي والإقليمي، وليس لأهداف داخلية لفكفكة أزماتها وأزمات الفلسطينيين بغزة الذين يتعرضون للتجويع جراء وهم العملية السياسية لدى الرئيس محمود عباس وثقته بالإدارة الأمريكية ورئيسها الجديد دونالد ترامب".

ورأى أن وثيقة حماس الجديدة هي تأشيرة دخول للاعتراف الدولي بها كحركة سياسية فلسطينية قد تشكل بديل لحركة فتح.

القدس، القدس، 2017/5/2

٦٩. وثيقة حماس.. مخاطبة "للمجتمع الدولي بلغته"

القاهرة، رام الله، غزة – نبيل سنونو: خرجت الوثيقة السياسية الجديدة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى النور أمس، في ظل التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، فيما يرى مراقبون أن الوثيقة الجديدة لحماس فيها "صياغات جديدة وليست بالضرورة مواقف جديدة"، وأن الحركة تخاطب من خلالها "المجتمع الدولي بلغته".

صياغات جديدة

ويرى المفكر والكاتب المصري، فهمي هويدي، أن الوثيقة "فيها صياغات جديدة وليست بالضرورة مواقف جديدة"، مبيناً فيما يتعلق بتعريف حماس أنها حركة تحرر وطني بمرجعية إسلامية، أنها تخاطب بذلك "المجتمع الدولي بلغة خالية من الالتباس، وطالما أن حماس تشتغل بالسياسة فهي تتكلم بلغة السياسة".

ويقول هويدي لصحيفة "فلسطين": "هناك إدارة أمريكية وموقف عربي الآن مقبل على مرحلة جديدة أو يحاولون أن يدخلوا على الخط في القضية الفلسطينية فيصح أن حماس تقدم نفسها بوجه سياسي تراعي فيه محاولة ليس القبول ولكن التفاعل مع التحولات السياسية وفي نفس الوقت التمسك بمواقفها الأساسية".

ويعتقد أن حركة حماس تخاطب بهذه الوثيقة المجتمع الدولي بالدرجة الأولى، وحتى تتفاعل معه تخاطبه بلغته، مؤكداً في نفس الوقت أن هذه الوثيقة لا تلغي ما قبلها، أي الميثاق الذي نشرته الحركة عام 1988.

وعن قول المتحدث باسم رئيس حكومة الاحتلال دافيد كيز: "حماس تحاول خداع العالم" بالوثيقة السياسية الجديدة، يوضح هويدي أن سلطات الاحتلال من الطبيعي أنها لن تقبل الوثيقة، مشيراً إلى أن (إسرائيل) هي من خبراء خداع العالم.

ويرى هويدي، أن الموقف العربي بات لا يتحدث عما يعرف بحدود 1967، بل عن التطبيع أولا ثم الكلام في الموضوع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالوحدة الفلسطينية، يقول: "الوحدة الوطنية والداخل ملف طويل عريض، وأظن أن أبا مازن (رئيس السلطة محمود عباس) لا يستطيع أن يقدم على خطوة التفاعل مع حماس أو القبول بتحقيق الوحدة الوطنية لأن حساباته الإسرائيلية أكثر تعقيدا من أن تسمح له بهذا".

"لا تفريط ولا تنازل"

من جهته، يقول الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف: إن التعريف الذي صدر في وثيقة حماس أنها حركة وطنية فلسطينية ذات مرجعية إسلامية، وهي لم تتخلَ عن الفكر والأيديولوجيا الإسلامية، وهي تتوافق مع كل الحركات الإسلامية في أن مرجعيتها هي الإسلام: القرآن الكريم، والسنة النبوية.

ويضيف الصواف، لصحيفة "فلسطين": "هذا أمر واضح لدى حركة حماس، ثم إن هذا التعريف يؤكد لمن يحاولون دائما إلصاق أن حماس هي إخوان مسلمين، وهي كذلك طبعا، لكن حماس ليست لديها أي ارتباط لا تنظيمي ولا إداري مع أي تنظيم من تنظيمات الإخوان المسلمين في الخارج".

وبشأن الدولة الفلسطينية، يوضح أن الوثيقة، تؤكد أنه "لا تفريط ولا تنازل عن سنتيمتر من فلسطين، وحددت حدود فلسطين في هذه الوثيقة، أن فلسطين من بحرها إلى نهرها، ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش"، مبينا أن الحديث عن دولة فلسطينية على حدود عام 1967 هو موقف متوافق عليه بين الكل الفلسطيني بعدما كان هناك وثيقة الوفاق الوطني.

ويشير إلى أن من يزعم بأن حماس تتنازل من خلال هذه الوثيقة، فهذا الكلام "مردود عليه"، مفسرا: "جاءت هذه الوثيقة بكلمات محكمة ولا تحمل التأويل بمعنى أن كل من يريد أن يتعرف على حماس لا بد وأن يقرأ هذه الوثيقة".

وينوه إلى أن الجمل الواردة في الوثيقة لا تحمل معنيين، بل جاءت مباشرة ذات مضامين مصاغة بحكمة كبيرة، لأن هذه الوثيقة عرضت على أساتذة لغة وفقهاء قانونيين وسياسيين، ومعنى ذلك أنها تُعرض وهي كاملة الأوصاف كما تريد حركة حماس.

وبشأن اللاجئين، يؤكد الصواف أن حق عودة اللاجئين إلى أرض فلسطين كاملة، هو جزء مهم من فكر وثوابت حماس، مبيناً أن عودة اللاجئين هي من القضايا الأساسية التي تؤمن بها الحركة.

وعن مدينة القدس، يقول: "القدس كل القدس شرقها وغربها وشمالها وجنوبها أرض فلسطينية لا تقبل القسمة"، منبها إلى أن الحديث عن دولة فلسطينية على حدود عام 1967 كصيغة وطنية توافقية، جاء دون الاعتراف بالاحتلال.

ويتابع: "هذا المبدأ التوافقي الذي توافقت عليه حماس مع الكل الفلسطيني هو نقطة البداية التي ينطلق فيها الشعب الفلسطيني نحو تحرير بقية الأرض".

ويلفت الصواف، إلى أن حماس "تعادي الاحتلال الصهيوني ولا تعادي اليهود كيهود كأصحاب ديانة، وهذا الكلام ليس جديدا، فمن يستمع لقيادات حماس ممن استشهدوا على سبيل المثال الشيخ أحمد ياسين عندما سئل عن ذلك قال: نحن لا نعادي اليهود لأنهم يهود، بل نحن نعادي ونقاتل المحتل وضرب مثالاً قال لو أن أخي جاء وطردني من بيتي وجلس فيه سأقاتله وهو أخي وليس له علاقة بكونه يهوديا أو مسيحيا أو مسلما".

وشدد على أن حماس تحترم "كل الديانات وهذه مسألة مؤكد عليها في الميثاق الأول وفي أدبيات قيادات حركة حماس ومؤكد عليها في هذه الوثيقة".

وفيما يخص العلاقات العربية، يقول المحلل السياسي: إن حماس أكدت "أنها لا تتدخل في شؤون أي دولة عربية وهي تحترم كل الدول العربية وتمد يدها للجميع وتقول: إن بعدها العربي بعد ضروري وحاضر".

ودوليّاً، بحسب الصواف، فإن حماس تقول للجميع إنها حركة تحرر وطني، وكل القوانين الدولية تقول إن من حق حركة حماس الدفاع عن شعبها ضد المحتل، متسائلا: "أليس هذا موجودا في القوانين الدولية الإنسانية؟ وحماس تؤكد عليه وتلتزم به، طالما أن هذا المحتل احتل أرضي لا بد من مقاومته وقتاله حتى يترك هذه الأرض المحتلة".

وبشأن منظمة التحرير، يبين أن وثيقة حماس تقول إن منظمة التحرير هي البيت الذي يضم في داخله الكل الفلسطيني ولكن هذه المنظمة بحاجة إلى إعادة بناء، وإعادة انتخاب مجلسها الوطني وهذا ما جاء في لقاءات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت.

ووفقاً للصواف، فحماس تقول: إن منظمة التحرير هي الجامع للكل الفلسطيني، وأن منظمة التحرير لا بد من إعادة إحيائها حتى تعود لما كانت عليه، متابعا: "الذي يدقق في هذه الوثيقة يرى أجزاء من ميثاق منظمة التحرير عندما أُعلن عن تأسيسها، ويرى أجزاء أيضا من ميثاق حركة فتح التي كانت تطالب بالدولة الفلسطينية من بحرها إلى نهرها، وحماس تريد للكل أن يعود إلى الثوابت التي انطلق بها وهي تؤكد عليها ولا زالت تتمسك بها".

وعن العلاقة بين الوثيقة وميثاق عام 1988، يوضح أن الميثاق واكب مرحلة هي غاية في الأهمية وهي مرحلة الانطلاق ووضع ثوابت ومحددات للحركة وقياداتها أمام الجميع، والوثيقة الجديدة لم تتناقض مع مبادئ الحركة لا في الميثاق ولا في المُعْلَن من قبل قياداتها.

وينوه إلى أن "الجديد هو الصياغة، فالوثيقة تصاغ بطريقة غاية في التوضيح تؤكد المؤكد وتضيف على آليات تحقيق هذا المؤكد، لذلك الوثيقة من ناحية جوهرية صحيحة لا تختلف في مبادئها عن الميثاق ولكن في صياغتها وفي الحديث عنها وفي التفاصيل المتعددة بمعنى أن الميثاق كان شاملا والوثيقة الآن تفصيلية مع التأكيد على الثوابت التي انطلقت منها حماس".

"منهج عقلاني"

أما الكاتب والمحلل السياسي خالد عمايرة، فيرى أن الوثيقة جاءت "لإزالة سوء الفهم" الذي تسببت به دعاية متعددة المصادر ضد حركة حماس، وعلى سبيل المثال سلطات الاحتلال تزعم أن حماس ضد اليهود، ولكن هذا الكلام دعائي، وجزء من الحرب النفسية التي يشنها الاحتلال على الشعب الفلسطيني.

ويقول عمايرة، لصحيفة "فلسطين": إن حماس هي "ضد الصهاينة لأنهم محتلون وظالمون مغتصبون"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني قوتل واغتصبت أرضه وشرد منها وبات نصفه على الأقل لاجئين، إما داخل فلسطين كما هو الحال في المخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية، أو في الشتات كما في لبنان وسورية والأردن ومناطق أخرى.

ويشدد على أن حماس "في وثيقتها الجديدة تؤكد على أمور بديهية جداً من قبيل التوضيح وليس من قبل التعديل، فالأمر لا يتعلق بتغيير في منهج الحركة، وإنما بتوضيح هذا المنهج، وهذا المنهج عقلاني ومنطقي".

فلسطين أون لاين، 2017/5/2

٧٠. وثيقة حماس تضمنت مراجعة للصياغات وليس للمضمون

غزة: قال الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف "إن الوثيقة السياسية الجديدة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" تمسكت بالثوابت في مشروع حماس والقضية الفلسطينية، حيث تضمنت مراجعة للصياغات وليست مراجعة للمواقف التي تمسكت بها".

وأضاف خلال حديثه للرأي "إن حركة حماس لم تتخلى عن الثوابت والمبادئ التي عليها نشأت قبل الثلاث عقود"، منوهاً إلى أن الحركة حرصت على احترامها للشأن الداخلي للدول العربية، وحرصها التواصل معهم بما يخدم القضية الفلسطينية ومصالح الشعب.

وأشار الصواف إلى أن حركة حماس أعلنت التزامها بالمشروع الإسلامي ولم تشر لارتباطها بتنظيم الاخوان المسلمين، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تعد بمثابة إرضاء لمصر.

ورأى أن قبول حماس قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967 دون الاعتراف بإسرائيل، جاء تماشياً مع التوافق الفلسطيني الذي جرى عام 2006 في وثيقة الوفاق الوطني، معتبراً أن قبول حماس بدولة على حدود الرابع من حزيران خطوة مرحلية.

وأكد الصواف، أن البند الذي سبق ذلك يتضمن عدم اعتراف حماس بشرعية الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، مذكراً بما قاله الشيخ الشهيد أحمد ياسين: "أننا نقاتل من يحتل أرضنا حتى لو كان من جلدتنا".

وذكر الصواف، أن هذه ورقة حماس السياسية جرى العمل عليها مطلع عام 2012 وصدرت المسودة الأولى لها من قطاع غزة، وتم بعد ذلك البحث في كثير من التفاصيل، وإعادة صياغتها وعرضها على كثير من المستشارين في اللغة والقانون الدولي والوضع العام ثم وصلت الى ما سيعلن عليه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بعد قليل.

ويشار إلى أنه سيعلن رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، مساء اليوم، عن الوثيقة السياسية الجديدة للحركة، بعد خمس سنوات من العمل عليها، حيث اخضعتها للتدقيق السياسي والقانوني الدولي، وترجمتها لأكثر من لغة.

الوثيقة السياسية الجديدة التي تتضمن 42 بنداً مقسمة على 11 عنواناً، تتحدث فيها "حماس" عن تعريف نفسها ومشروعها ورؤيتها لمشروع التحرير، وتحمل مبادئ أساسية بالقضية بالفلسطينية ووحدة الشعب والأرض والقضية وتعريف النظام السياسي.

وتحمل الوثيقة دلالات ورسائل عدة تبدأ دوائرها من البيئة الفلسطينية المحلية ثم الإقليمية فالدولية، حيث ترصد صحيفة الرسالة مع خبراء في الشأن السياسي والقانوني، ممن اطلعوا على الوثيقة وشاركوا في صياغتها، دلالاتها وعمق رسائلها.

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام 2017/5/1

٧١. تقرير: الإسرائيليون لا يرون جديداً في وثيقة "حماس": هدفها الرد على عباس

القدس المحتلة – آمال شحادة: "وثيقة خداع"، "عملية شد وجه صغيرة"، "عرض عابث"، "غش وخداع"... هذه بعض من التسميات التي أطلقها الإسرائيليون على الوثيقة التي أعلنتها "حماس". وقد رأوا أن توقيت صدورها عشية احتفالات إسرائيل بذكرى تأسيسها، لم يكن مصادفة ولا يقتصر فقط على زيارة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

الإسرائيليون ترقبوا عرض رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، لهذه الوثيقة وتابعوا كل تفاصيلها. السياسيون منهم لم يتأخروا في التعليق وكان السبّاق بينهم رئيس الحكومة، بنيامين نتانياهو، الذي حاول التقليل من أهمية هذه الوثيقة ومضمونها واعتبرها مجرد "عرض عابث" ورأى في مضمونها استمرارية لاستثمار حركة "حماس" لكل مقدراتها من أجل مواجهة إسرائيل. وأصر على رغم تراجع الحركة عن بند إبادة إسرائيل، أن "حماس" تؤكد بوثيقتها هذه وحديث مشعل، عدم التراجع عن موقفها الداعي إلى تدمير إسرائيل. وحاول من خلال تعليقه على الوثيقة إظهار الحركة كعدو خطير لإسرائيل واستعدادها المتواصل للحرب عليها. فنتانياهو وغيره من السياسيين، خصوصاً الداعمين سياستَه يرون أن التغيير الذي تضمنته الوثيقة لا يعني إحداث تغيير حقيقي لدى الحركة إنما يكون التغيير الحقيقي في التوقف عن حفر الأنفاق وعن تربية الأطفال على قتل الإسرائيليين.

وعلى الطريق ذاته خرج ضد الوثيقة أيضاً منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، الجنرال يوآب مردخاي، الذي يعتبر الحاكم العسكري الإسرائيلي ويتحكم في قنوات الاتصال والإتجار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فكتب على صفحته في الشبكات الاجتماعية معلناً: "القرآن دستورنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا – هذا هو الوجه الحقيقي لحماس الإرهابية. وليس ميثاقها أو وثيقتها الجديدة، سوى خدعة بحتة".

الإسرائيليون بمعظمهم خرجوا بموقف شبه موحد بأن الحركة ما زالت الخطر المحدق بإسرائيل. حتى رئيس المعارضة، يتسحاق هيرتسوغ، هاجمها ولم ير فيها أي تغيير إيجابي. وزاد موقف الإسرائيليين حدة بعد التهديدات التي أطلقها الجناح العسكري لـ"حماس"، كتائب عز الدين القسام، في اليوم الثاني من إعلان الوثيقة، وأمهلت إسرائيل بالتجاوب خلال 24 ساعة مع مطالب الأسرى الأمنيين المضربين عن الطعام، وأوضحها الناطق بلسان الكتائب، أبو عبيدة، بالإعلان أن ثلاثين أسيراً سينضمون إلى قائمة الأسرى المضربين عن الطعام، في كل يوم تتأخر إسرائيل عن التجاوب مع مطالبهم. وأشاروا إلى ما تضمنته الوثيقة من تشديد على الاستمرار في الكفاح المسلح، معتبرين إياه دليلاً آخر على أن "حماس" لم تتغير والوثيقة لم تأت بجديد يمكنه أن يخرجها من حلقة

التنظيمات الإرهابية، واعتبر بعضهم الوثيقة مجرد مجموعة رسائل، موجهة أساساً إلى الدول العربية والرئيس أبو مازن. هناك من تناول الوثيقة من جانب آخر، ليطمئن الإسرائيليين. بعضهم رأى جوانب جديدة بينها أن الحركة لأول مرة تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 67. وهذا يعني أن الأحلام بفلسطين الكبيرة اختفت، إذ إن الوثيقة تطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بقيادة حماس، على كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية كعاصمة لها. هذا يعني، وفق ما نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه ومن دون ذكر الاسم والتسمية بالتفاصيل، "حماس" توافق على "دولة أخرى"، هي إسرائيل، كجارة لها. ولكن خلافاً للسلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن، تطالب أولاً، بتحرير كل الأراضي المحتلة، من دون التخلي عن شبر واحد ومن دون الموافقة على تبادل الأراضي.

في تحليل الإسرائيليين للوثيقة يحسمون أن الحركة أرادت توجيه أكثر من رسالة إلى الحركات الإسلامية أيضاً، فهي تتنصل من العلاقة مع الحركة الأم، "الإخوان المسلمين"، وتلتزم أمام حكومتي مصر والأردن "بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى". وهذا، في رأي الإسرائيليين، هو أيضاً سبب إعلانها بأنه ليس لديها أي شيء ضد اليهود واليهودية، وإنما ضد "الاحتلال الصهيوني".

صحيفة "هآرتس" ترى أن الوثيقة تتضمن جوانب جديدة، لا تظهر العنف والرغبة في تدمير إسرائيل. وتقول إن الوثيقة معدة، أولاً، للشعب الفلسطيني وتنطوي على بنود وعبارات تم صوغها خلال المفاوضات على المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما تتوجه الوثيقة إلى الخارج، وليس إلى الحكومات الغربية، وإنما للدول العربية والإسلامية والحركات الشعبية العربية المؤيدة لكفاح الفلسطينيين ضد الاحتلال.

وخلافاً لرأي نتانياهو ترى الصحيفة أنه في كل ما يتعلق بإسرائيل، تثبت الوثيقة أن "حماس" هي حركة تصغي للانتقادات، أو حسب قول خالد مشعل، تعرف كيف تتطور وتتجدد وتعترف بخطر التحجر. وتلائم الوثيقة الجديدة ذاتها مع التعريف الذاتي للتنظيم: حركة تحرر ومقاومة قومية، فلسطينية وإسلامية، هدفها تحرير كل فلسطين ومحاربة المشروع الصهيوني. نقطة الانطلاق في الميثاق، برأي الصحيفة، بأن مصدر الصراع هو ديني – تختفي من وثيقة المبادئ، لكنه في وثيقة المبادئ، أيضاً، بقي الإسلام مصدراً للصلاحيات، وفلسطين هي دولة عربية إسلامية – يمنحها الإسلام مكانتها الخاصة.

في ثلاث نقاط أخرى بارزة، تصغي الوثيقة إلى الانتقاد الداخلي، وفق "هآرتس" وهي: إنها تتطرق إلى المسيحيين الفلسطينيين، من خلال الإشارة إلى أن فلسطين هي موطن المسيح. وأما بنود

الميثاق المتعلقة بمكانة المرأة في البيت والعائلة وكونها "منجبة الرجال"، الذين يحاربون من أجل التحرير – فقد استبدلت ببند عام حول دورها الحيوي في المجتمع.

وحرصت الصحيفة الإسرائيلية على سماع رأي من "حماس" فنقلت على لسان عضو ناشط في قيادة الحركة، رفض كشف هويته، أنه "فور نشر الميثاق في 1988، تقريباً، سمعت في الحركة أصوات تطالب بتغيير بعض بنوده، إذ إن تلك البنود لم تكتب خلال إجراءات مشتركة، وليست دقيقة من ناحية "علمية وقانونية". ووفق أقواله، فإن ناشطي "حماس"، الذين تم طردهم إلى مرج الزهور في لبنان (في آذار 1992)، ناقشوا لأول مرة جدية الحاجة إلى تغييرها. لكن الأمر لم يتم لأن المقصود عملية متواصلة ومعقدة من التفكير والمشاورات، خلال فترات صعبة من التصعيد العسكري. والحقيقة هي أن الوثيقة الجديدة لا تسمى "ميثاقاً". ومن شأن "إلغاء" الميثاق أن يكرر الإهانة التي تعرضت لها منظمة التحرير، عندما تم إلزامها على إلغاء بنود من ميثاقها الصادر عام 1968، بسبب تعارضها مع اتفاق أوسلو. لكن ميثاق حماس لم يعد البرنامج الفكري الرسمي".

ورداً على سؤال الصحيفة ما إذا كانت "حماس" فعلاً قطعت كل ارتباط بحركة "الإخوان المسلمين"، لمجرد عدم الإشارة إليها في الوثيقة الجديدة؟ قال المسؤول في "حماس": "خلافاً لادعاءات فتح، فإن العلاقة مع حركة الإخوان المسلمين كانت علاقة عاطفية وليست مؤسساتية – تنظيمية – قيادية، يخضع كل ذراع لأوامر ما يشبه "الكومنترن". والحقيقة، يضيف المسؤول "الحمساوي"، أنه في كثير من الدول لجأت الأحزاب المرتبطة بـ"الإخوان المسلمين" إلى سياسة مختلفة.

هناك، أيضاً من الإسرائيليين، من يشعر بقلق حقيقي من الوثيقة حيث قال البعض صراحة أنه يوجد قلق على صورة الإسلام وفهم "حماس" بأن عليها الابتعاد وإبعاد أنصارها عن التماثل مع "داعش". ودعا سياسيون وخبراء إلى الانتظار قليلاً "لرؤية ما إذا كان التشدد المبدئي في الوثيقة يهدف إلى تخفيف المرونة السياسية في "إدارة الصراع" كتعريف الوثيقة.

سمدار بيري التي علقت على الوثيقة تحت عنوان "عملية شد وجه صغيرة" كتبت: "كيفما نظرنا، فسنجد أن ميثاق حماس الأصلي اجتاز عملية شد وجه صغيرة: أخيرا، شطبت حماس الدعوة إلى تدمير إسرائيل، ولكن بالروح نفسها تقسم بأنها لن تتخلى عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال بكل الوسائل والطرق". هذا يعني أننا لم نتخلص من الانتحاريين، وعمليات الطعن والعبوات والأنفاق والقذائف والاختطاف. قبل أسبوع فقط، تضيف: "حظيت بتلقي بريد إلكتروني حمل شريط فيديو دعائي ممجوج لحماس – نوع من الضربة في البطن الخفيفة – حول الأسرى والمفقودين

الإسرائيليين، والذي قررت وسائل الإعلام لدينا تجاهله وبحق. وتقول: "لو كان من الممكن التعامل مع وثيقة المبادئ كنقطة انطلاق، لمواصلة الحوار السري وإدراج بعض التغييرات، لكان يمكن تمويه الحسابات الطويلة مع حماس والخطو معاً نحو فجر يوم جديد. لكن حماس هي حركة أيديولوجية متعنتة اقسمت بعدم الاعتراف بإسرائيل، ومواصلة العنف وعدم التحرك حتى لسنتيمتر واحد".

المواقف الإسرائيلية من وثيقة "حماس"، إذاً، تتراوح ما بين الرفض والتشكيك. وحتى الأوساط التي ترى تغييراً بسيطاً ما في مواقف "حماس"، تظل تعتبرها عدواً. وهذا يعني أن السياسة الإسرائيلية تجاه "حماس" لا تتغير. وستواصل محاربتها. وتسعى إلى إقناع العالم بأنها لم تتغير بشيء، حتى تبقي على حججها لتوجيه ضرباتها العسكرية إليها، أكان في الحروب على قطاع غزة أو في الملاحقة والمطاردة في الضفة لغربية أو الاغتيالات في الخارج.

الحياة، لندن، 2017/5/6

٧٢. عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحماس

د. محسن صالح

لعل ظلماً كبيراً لحق بالوثيقة السياسية التي أطلقتها حركة حماس في مطلع مايو/أيار 2017، بسبب نظرة كثير من الجهات والكتّاب والإعلاميين والسياسيين إليها عبر جملة نُزعت من سياقها في المادة 20 من هذه الوثيقة، أو من خلال محاولات التبسيط وتشويه الوعي، التي قامت بها جهات على خصومة مع حماس وفكرها؛ فقامت بقراءات مُجتزأة كمن يحاول تعريف الحصان بحوافره أو ذيله، أو تعريف الصاروخ والطائرة بأنها مجرد "قطعة حديد"!!

وحتى لا نضيع في دوامة النقاشات والتفصيلات، فإننا سنحاول –من خلال هذا المقال– تسليط الضوء على عدد من النقاط المهمة للوصول إلى فهم أفضل للوثيقة:

أولاً: لماذا الوثيقة؟! وفق القراءة الموضوعية المتخصصة، ومتابعات كاتب هذه السطور، فقد كانت ثمة ثلاثة أسباب تدفع باتجاه إعداد الوثيقة ونشرها:

أولها أن العديد من الأطر القيادية لحماس كانت لديها ملاحظات قديمة على الميثاق الذي صدر سنة 1988، وكانت تريد إدخال تعديلات عليه.

وثانيها أن حماس واجهت عشرات القضايا والمستجدات طوال السنوات الثلاثين الماضية كانت مثار نقاش في أطرها، وقدمت عليها إجابات سياسية من قياداتها في بيئات وظروف مختلفة، فأصبحت ثمة ضرورة للملمة الصورة وتوحيد الرؤية، وضبط اللغة السياسية وتحديد المعايير

والأولويات خصوصاً لدى كوادرها ومؤيديها، وبالتالي فقد كانت البنية الداخلية والداعمة سبباً أساسياً لصدور الوثيقة.

وثالثها الحاجة إلى وضع النقاط على الحروف، ومواجهة آلات الدعاية والإعلام، والتعامل مع الفيض الهائل من الكتابات والتصريحات والدراسات التي أخذت "تُنظِّر" بالنيابة عن حماس فيما يتعلق بتطور فكرها السياسي ومواقفها، مستغلة حالة شبه "الفراغ" الناتج عن عدم صدور أدبيات رسمية معتمدة عن الحركة منذ صدور ميثاقها سنة 1988؛ فكان لا بدّ من وثيقة تتحدث فيها حماس عن نفسها بنفسها.

ثانياً: التوقيت: تبدو إشكالية التوقيت إشكالية مزمنة في مثل حالة حماس عندما تريد التعامل مع قضية مفصلية كميثاقها أو وثيقتها. فتطورات الشأن الفلسطيني ومتعلقاته الداخلية والعربية والإسلامية والدولية والإسرائيلية كثيرة ومتسارعة لا تهدأ ولا تتوقف، وأيُما إصدارٍ لهذه الوثيقة لا بدّ مِن أن يجد مَن يربطه بهذا الحدث أو ذاك.

ويبدو أن ذلك كان أحد أسباب التأجيل المتكرر من قبل قيادة حماس لعملية تعديل الميثاق، أو إصدار وثيقة حتى بعد أن أصبح الأمر يُطرح بشكل متزايد في أطرها الداخلية، خصوصاً بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية وتوليها قيادة الحكومة سنة 2006.

والمراجعة التاريخية لموضوع الملاحظات وإشكالية التوقيت تعيدنا إلى سنة 1988 نفسها عندما كانت ثمة ملاحظات لقيادات في الخارج على النص، غير أنها قررت المضي في تبنيه وطباعته وتوزيعه.

حيث إن بيئة الانتفاضة الأولى والتفاعل الشعبي الهائل معها، وحالة الصعود والمطاردة وصعوبة التواصل التي تعيشها حماس في الداخل، لم تكن تسمح بعمل مراجعات هادئة لعدد من النصوص لتحسينها وتعديلها؛ بالإضافة إلى أنه لم تكن قد ظهرت ملاحظات جوهرية على نص الميثاق كالتي ظهرت بعد سنوات طويلة من الممارسة.

والذي لا يعرفه كثيرون، أن القيادة التنفيذية لحماس في الداخل (الضفة والقطاع) هي التي أعدت الميثاق وأقرته، ثم اعتمد لاحقاً من قيادتهم التنفيذية في الخارج. أما مجلس الشورى الخاص بحماس فقد تشكل سنة 1991، ولم يوضع إقرار أو تعديل ميثاق حماس على جدول أعماله أو مهامه إطلاقاً.

من ناحية ثانية، فإن حماس لم تقدّم مبادرة سياسية حتى يتم تحليل سياقها الزمني والموضوعي، وإنما وثيقة مبادئ وسياسات تم إعدادها بهدوء، ومرّ إعدادها ببيئات سياسية وإقليمية ودولية مختلفة،

وهو ما أفقد موضوع التوقيت قيمته إلى حدٍّ كبير؛ وإن كان من حق قيادة حماس أن تتوخى أنسب الأوقات لإصدارها.

والواضح أن أهمية إصدار الوثيقة أخذت تتغلب على مراعاة التوقيت؛ حيث لم يعد ثمة مجال للتأجيل بعد استكمال إعدادها وإقرارها من كافة الأطر القيادية والشورية في الحركة، ومشارفة الولاية الزمنية للقيادة التي رعت إصدار الوثيقة على الانتهاء.

وعلى سبيل المثال، فإن قرار قيادة حماس بإعداد الوثيقة يعود إلى أواخر مايو/أيار 2013 كأحد أبرز أولوياتها كقيادة جديدة منتخبة، وكان ذلك قبل الانقلاب العسكري في مصر، وقبل تصاعد الهجمة المرتدة على تيارات "الإسلام السياسي"، وعلى حراك الشعوب في المنطقة العربية.

ثالثاً: بين الميثاق والوثيقة: من الظلم الحط من قدر ميثاق حماس الصادر سنة 1988 بالنظر إليه من خلال بعض الثغرات التي وُجدت فيه، ودون إدراك للظروف التي تمت كتابته وإقراره فيها.

فيُحسب للميثاق تأكيده –الذي لا يحتمل اللبس– على الثوابت في بيئة رسمية فلسطينية تقودها حركة فتح، بدت مستعدة للتنازل عن الأرض المحتلة سنة 1948 ولحل الدولتين والاعتراف بـ"إسرائيل".

ويُحسب له تأكيده على الهوية الإسلامية والهوية الفلسطينية للحركة، وتُحسب له روحه الوطنية وانفتاحه على منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية. ويُحسب له أن قامة إسلامية وطنية ورمزاً قيادياً في حماس قام بكتابة مسودته هو الأستاذ عبد الفتاح دخان؛ وجرى اعتماده من قيادات ورموز مؤسِّسة لحماس في الداخل.

عالجت الوثيقة ثغرات في الميثاق كان أبرزها ما يتعلق باليهود، حيث كان ثمة لبس بين اليهود كأتباع ديانة وأهل كتاب، وبين اليهود الصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين. وهي ثغرة غير مقصودة باعتبار أن الثقافة الشعبية التي كانت سائدة في العالم العربي والإسلامي تستخدم لغة مبسطة في استخدام المصطلح وتعميمه.

غير أن الجانب الإسرائيلي استغل هذه الثغرة لاتهام حماس بـ"اللاسامية" وتشويه صورتها في كل مكان. ولذلك أكدت الوثيقة أن حماس لا تحارب اليهود لكونهم يهوداً أو بسبب ديانتهم، وإنما تحارب المشروع الصهيوني والصهاينة المعتدين المحتلين لفلسطين. كما عالجت الوثيقة الجوانب المرتبطة بالصياغة السياسية والقانونية، فقدمت صياغة محترفة متماسكة؛ وتجنبت التوضيحات والشروح التي أسهب فيها الميثاق.

رابعاً: احترام المؤسسية: رغم الظروف السياسية والميدانية القاسية التي مرت بها حماس في السنوات الأربع الماضية، ومحاولات إسقاطها وإفشالها في قطاع غزة، ومحاولات مطاردتها واجتثاثها في الضفة الغربية، ومعاناتها الصعبة في بيئة إقليمية مضطربة؛ فإنه يُحسب لحماس أنها قدمت وثيقة سياسية ناضجة طبختها على نار هادئة، وفي أجواء تحترم العمل المؤسسي وتلتزم بمخرجاته.

فقد حظيت الوثيقة بنقاش واسع ومعمق في كل أطرها المعنية في الداخل والخارج، وأقيمت لها ورش عمل في بلدان عديدة، وقامت الجهات المختصة بإدخال التعديلات والتحسينات على النصوص في عدة مسودات وقراءات، إلى أن تم اعتمادها نهائياً في قيادة الحركة التنفيذية، ثم في مجلس شوراها العام أواخر ديسمبر/كانون الأول 2016. وتُرك بعد ذلك للقيادة صلاحية وضع بعض الرتوش وتحديد توقيت إطلاق الوثيقة.

خامساً: أبرز المعالم والمزايا: يمكن أن نختصر أبرز معالم ومزايا الوثيقة فيما يلي:

1- اللغة السياسية والقانونية المحترفة والمعاصرة، التي تخاطب الأنظمة والمجتمعات العربية والدولية باللغة التي يفهمونها.

2- الصلابة والوضوح فيما يتعلق بالثوابت، وتأكيدها عليها في مواضع عديدة بشكل لا يحتمل اللبس.

3- اللغة السياسية المرنة المنفتحة على الواقع، والتي تؤكد على المشترك مع الآخرين دونما إخلال بالثوابت.

4- الروح الإسلامية الوسطية المتسامحة المعتدلة، البعيدة عن الغلو والتطرف والتعصب؛ والتي تؤكد على القيم الإنسانية المشتركة في الحرية والعدالة ورفض الظلم والعدوان.

5- الشمول: حيث غطت الوثيقة كافة الخطوط الأساسية بشكل متوازن في 11 عنواناً، شملت تعريفها لنفسها، ولأرض فلسطين وشعبها، ولرؤيتها الإسلامية لفلسطين، وللقدس، وغطت موضوع اللاجئين وحق العودة، والمشروع الصهيوني، والموقف من الاحتلال ومن التسوية السياسية، وحددت رؤيتها للمقاومة ومشروع التحرير وللنظام السياسي الفلسطيني، كما تحدثت عن الأبعاد العربية والإسلامية والدولية والإنسانية.

سادساً: قبول حماس بدولة فلسطينية: لعل البند 20 الذي يشير جزء منه إلى إمكانية القبول بدولة فلسطينية على خطوط 4 يونيو/حزيران 1967 هو أكثر الجوانب التي أثارت النقاش وشغلت الرأي العام، وكأنه مبادرة جديدة أو تنازل من حماس؛ بل إن قيادات فتحاوية ادعت أن "حماس احتاجت

30 سنة لتخرج علينا بذات مواقفنا"؛ وهو الموقف الذي أخذته فتح والفصائل الفلسطينية في المجلس الوطني الـ19 سنة 1988. والحقيقة أن هذا الاجتزاء والتبسيط غير صحيح، لما يلي:

1- يأتي نص الدولة في سياق نص حاسم يرفض التنازل عن أي جزء من فلسطين مهما كانت الأسباب. والنص نثبته هنا لمن لم يطلع عليه: "لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها. ومع ذلك –وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية– فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة".

2- هذا النص مرتبط بقضية جوهرية كانت ولا تزال مثار النقاش في الساحة الفلسطينية طوال السنوات العشر الماضية، وكانت حماس مطالبة بالإجابة عنها في كل حواراتها مع فتح والقوى الفلسطينية لبناء قاعدة التقاء وتقاطع مشترك، لتجاوز الانقسام الفلسطيني والعمل المشترك في الأطر الفلسطينية كمنظمة التحرير والسلطة.

كما أن أطرافاً عربية وإسلامية ودولية كانت تريد معرفة موقف حماس من هذه القضية، فضلا عن كوادر ومؤيدي حماس الذين كانوا يريدون إجابة لا لبس فيها. ولأن حماس فصيل أساسي فاعل لا يمكن صناعة قرار فلسطيني حقيقي دون مشاركته؛ كان لا بد من وضع النقاط على الحروف في هذه المسألة.

فقد ثبّتت حماس هنا حرصها على الشراكة والتوافق وإنهاء الانقسام، وأنها ليست عقبة في طريق إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران؛ غير أن هذه الصيغة لا تملي على حماس أي التزامات تجاه العدو كالاعتراف بـ"إسرائيل" أو التنازل عن أي جزء من فلسطين، وهي النصوص الحاكمة التي سبقت النص على موضوع الدولة.

3- ليس صحيحاً على الإطلاق أن ما وافقت عليه حماس هو البرنامج نفسه الذي وافقت عليه فتح والفصائل سنة 1988. ففي ذلك المجلس وافقت فتح وفصائل المنظمة على فكرة التنازل عن فلسطين المحتلة سنة 1948 (أي 77% من أرض فلسطين)، واستعدت لمسار تسوية سلمية يعترف بـ"إسرائيل" ويوقف المقاومة المسلحة، كما اعترفت بقرار مجلس الأمن 242 الذي يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين.

4- حتى هذا البرنامج لم تلتزم به فتح في اتفاق أوسلو 1993 فاعترفت بـ"إسرائيل"، وتنازلت عن فلسطين المحتلة 1948، ونبذت المقاومة، مقابل حكم ذاتي في الضفة والقطاع.

وليس فيه أي التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران، ولا بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدودها، ولا بالانسحاب من القدس، ولا بعودة اللاجئين، ولا بالانسحاب من المستوطنات، ولا حتى بالسيطرة على الحدود والمياه.

ثم قامت فتح –التي تقود منظمة التحرير– سنة 1996 بإلغاء كل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع التزاماتها تجاه العدو الإسرائيلي.

5- لو قبلت حماس بما قبلت به فتح من تنازلات لفُتحت لها كل الأبواب بعد فوزها في انتخابات 2006، ولكانت الآن في قيادة المنظمة، وفي قيادة السلطة بالضفة الغربية وقطاع غزة، ولما تعرضت لشروط الرباعية.

ولما تعرضت للحصار الخانق في قطاع غزة، ولما خاضت ثلاث حروب كبيرة مع الكيان الإسرائيلي في السنوات العشر الماضية، ولما تعرضت قواها المقاومة وكوادرها للمطاردة والملاحقة في الضفة الغربية، ولانفتحت أمامها البيئة العربية المحسوبة على ما يُسمى "محور الاعتدال"، ولانفتحت أمامها البيئة الدولية التي لا تزال تصنفها حركة إرهابية.

6- فكرة القبول بدولة فلسطين الكاملة السيادة على خطوط 1967 مقابل هدنة هي فكرة طرحتها قيادات حماس منذ أكثر من 25 سنة، ولا جديد في نص الوثيقة. مع الإشارة إلى أن الوثيقة أشارت إلى "خطوط" وليس إلى "حدود" 1967، مما يعني أنها خطوط هدنة وليست حدوداً دائمة.

سابعاً: العلاقة بالإخوان المسلمين: لم تشر الوثيقة إلى انتماء حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهذا صحيح. لكن ذلك لم يَعنِ انفصالاً عن جماعة الإخوان أو تبرؤاً منها. فهذا مما سكتت عنه الوثيقة، كما سكتت عن نقاط أخرى مثل تحديد ما إن كانت الوثيقة تحل مكان ميثاق 1988 أو تلغيه.

وهذا السكوت لا ينفي صلة حماس بالإخوان، وحماس أكدت أنها ما زالت تنتمي إلى نفس الفكر والمدرسة والمنهج، غير أن شكل العلاقة –على ما يبدو– أقرب إلى التعاون والتنسيق منه إلى التبعية التنظيمية المباشرة، وهو ما لم ترغب حماس في الانشغال بشروحه والجدل حوله.

أما الخشية من التضييق عليها بسبب الصلة بالإخوان؛ فإن حماس لديها من أسباب التضييق عليها ما هو أكبر؛ إذ إنها أقوى عمل مسلح مقاوم ضدّ المشروع الصهيوني، وهي مصنفة إرهابية لدى الغرب، الذي لا تصنف معظم دوله الإخوان جماعة إرهابية.

وأخيراً، لا يمكن لهذا المقال أن يناقش كل النقاط التي أثيرت حول الوثيقة، كما أن الوثيقة نفسها –كأي جهد بشري– عرضة للقصور والنقص والخطأ؛ غير أن ما هو مهم هو أن حماس حافظت على الهوية والثوابت والبوصلة، والتوازن والاعتدال والانفتاح، في بيئة قلقة وأجواء عاصفة.

الجزيرة.نت، 2017/5/30

٧٣. محاكمة حماس بأداء فتح

طارق حمود

تعرّضت وثيقة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) السياسية، في الأيام الماضية، لكثير من القراءات والتحليلات بين رافض وداعم ومتخوف ومخوّن. وقد اعتبرت تعليقات كثيرة الوثيقة مساراً يتكرّر في الحياة الفلسطينية السياسية، وأنها بداية مغامرة جديدة معروفة النتائج. والمقارنات بين حركتي فتح وحماس، وأن الأخيرة على خطى الأولى، ليست هراءً بالتأكيد، وليست قصوراً في الفهم والاستنباط، بل قد تكون مفهوماً ابتدائياً ومنطقياً في النقد التاريخي للورقة.

حجم النقد والتحليل، وحجم التخوف من الدخول بمسار سياسي مجرّب، يعطي "حماس" رصيداً كبيراً كطرف ربما هو الأمل الوحيد ليكون بديلاً عن الوضع التائه اليوم، هذا الوضع الذي بدوره وقع تلقائياً تحت استفتاء شعبي من أصحابه، قبل خصومه بسبب الوثيقة. وقد لا تكون ثمة مبالغة في أن جلّ، وربما كل، انتقادات "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية وثيقة حماس تنبع من هذه النقطة فقط، أي الخوف من البديل المنتظر عن الحالة العقيمة اليوم. هذا مهم لدى الدخول في تحليل الوثيقة ومضمونها، فقبل قراءة المضمون، لا بد من قراءة السياق الذي تأتي فيه هذه الجملة من المبادئ، والتي مهما تحدثنا عن قِدمها وتكرارها في خطاب "حماس"، فهي جديدة، وسياقها يقوم لأول مرة في تاريخ حماس.

لطالما دخلت "فتح"، ومن خلفها منظمة التحرير، في تنافس محموم مع حركة حماس التي نجحت في أن تقف وحدها منافساً كبيراً للحلف الفلسطيني التقليدي لفصائل المنظمة، وهو حلف يشبه المرحلتين، الإقطاعية والبرجوازية، في حياة الريف العربي، الذي اعتمد على مقايضة القوت بالولاء لمالك وسائل الإنتاج، كما تعرّفها أدبيات اليسار. وبين صعود "حماس" وفقدان كل جدوى وطنية من العلاقة المشوّهة بين فصائل المنظمة و"فتح"، بقيت الأخيرة تحتفظ بسند الطابو (سجل الملكية العقارية) المتمثل بـ"الشرعية الفلسطينية".

"من الصعب جداً التكهن بسلامة المسار الذي عبّرت عنه "حماس" في وثيقتها الجديدة، ولكن الأصعب هو الحكم مسبقاً على المآلات التي لم تحدث بعد"

"الشرعية الفلسطينية" تعبير مجازي هنا عن التموضع الفلسطيني السياسي في عالم العلاقات الدولية بمحدّداته النظرية والواقعية بدءاً باللاعبين، من منظمات وحكومات، إلى الوحدات الفاعلة المتمثلة بـ"الدولة"، أو من خلال نظام سياسي ما دون الدولة، والذي تعتبر المنظمة وسلطتها الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد مظاهره في المنطقة. كل نضال منظمة التحرير لم يكن شيئاً بدون شرعيةٍ ما في المجتمع الدولي الذي لا يمكن تجاهله مع كل شعارات العفّة والنقاء السياسي، والثورات التي تتحرّك بمعزلٍ عن هذه الاعتبارات قصيرة الأمد من حيث الزمن، ومن حيث الإطار السياسي المستهدف من اندلاعها، ونجاحها ممكنٌ ضمن هذه الحدود، وصعبٌ في الفضاءات الأوسع التي لا يمكن اعتبارها فراغات خاوية من التفاعلات الملزمة.

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من ثورةٍ، تجاوزت إطارها الزمني والسياسي في 1974، حين تبنت البرنامج المرحلي، أو ما يعرف ببرنامج النقاط العشر. وباتت تدرك أنها ملزمةٌ بالبحث عن شرعية ما في الإقليم أو المجتمع الدولي، كي لا يتحول حجمها المتنامي إلى عبء عليها، وعلى قضيتها برمتها. بعد تبني برنامج النقاط العشر في دورة المجلس الوطني في القاهرة في يونيو/ حزيران من 1974، مدفوعاً بزخم الفعل الفلسطيني وشعبيته في السبعينيات، منحت جامعة الدول العربية بعدها بأربعة أشهر فقط أول شرعيةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين في قمة الرباط، وبعدها بشهر استقبلت منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة عرفات بمسدسه وغصن زيتونة في خطابه الشهير حينذاك.

والشاهد أن البرنامج المرحلي لم يأتِ تحت وطأة تغيرات هيكلية في العالم والإقليم، ولا في جانب الضيق الوطني وانعدام مخارجه، وإنما في ظل اتساع رقعة الفعل الوطني، والبحث عن بنوكٍ سياسيةٍ لتصريف مدخراته المتنامية، من دون إغفال أنه جاء مراجعة داخلية لتجربة الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن، وما أعقبه من أحداثٍ دامية في أيلول الأسود وتأزم علاقاته العربية.

لم تفقد المنظمة، بعد برنامج النقاط العشر، شرعيتها الشعبية، والتخوين الذي حصل بتشكيل جبهة الرفض كان مدفوعاً بالخلافات العربية أكثر منه قناعةً فلسطينية، أو عربية خالصة، فجبهة الرفض المدعومة من العراق وليبيا حينها انتهت بعد أقل من خمس سنوات بالتقارب السوري العراقي، وانعقاد المجلس الوطني في دمشق بجميع الفصائل سنة 1979. وكانت معظم الانتقادات الموضوعية والمستقلة التي وُجهت للبرنامج المرحلي لاحقة عليه بسنوات، تحديداً بعد مؤتمر الجزائر عام 1988،

والاعتراف بالقرارات الدولية الخاصة بأراضي العام 1967، ودخول المنظمة نفق التفاوض بلا أفق والاعتراف الضمني، ثم الرسمي، بالاحتلال. ويمكن القول إن البرنامج المرحلي ربما متقدم على وثيقة "حماس" من حيث سقف الصياغة السياسي. هذا ليس دفاعاً عن البرنامج المرحلي الذي حوكم موضوعياً بعد سنوات طويلة، على خلفية المآلات التي انتهى إليها أصحابه في مؤتمر الجزائر، ثم اتفاق أوسلو، وصولاً إلى سلطة التنسيق الأمني، بدلاً من "السلطة الوطنية ورفض الحدود الآمنة" التي نص عليها برنامج النقاط العشر، وإنما للقول إن محاكمة وثيقة البرنامج المرحلي كانت مقترنةً بالواقع الذي أفضى إليه سلوك المنظمة. بينما تحاكم وثيقة حماس اليوم بأداء غيرها، وتُخوّن وتُجرّم الحركة وطنياً لدى بعضهم، لفعلٍ اقترفه غيرها عبر العقود الماضية، فيما أداؤها الوطني في الحلبة الدولية لم يأخذ مساره الحقيقي حتى الآن.

"تقدّم وثيقة حماس نفسها بديلاً للأداء، وشريكاً في الشرعية التي انتزعها الفلسطينيون في منتصف السبعينيات، بفعل الاعتدال المطلبي وطنياً، المصاحب لأداء نضالي فاعل على الأرض"

تقدّم وثيقة حماس نفسها بديلاً للأداء، وشريكاً في الشرعية التي انتزعها الفلسطينيون في منتصف السبعينيات، بفعل الاعتدال المطلبي وطنياً، المصاحب لأداء نضالي فاعل على الأرض. وفيما يتجاوز البرنامج المرحلي للمنظمة وثيقة حماس، في بعض الصياغات، فإن الوثيقة تتجاوز النقاط العشر في السياق والتوقيت، فالسياق مأزوم، وأعقد بمراحل كبيرة مما كان عليه الوضع الفلسطيني في سبيعينيات القرن الماضي. كما أن الهيكل الدولي المحكوم اليوم بأحاديةٍ، أو تعدديةٍ قطبيةٍ، كان محكوماً في السبعينيات بثنائيةٍ أوجدت توازناً ما استفاد منه الفلسطينيون. والأهم من هذا كله أن الوضع الداخلي الفلسطيني لم يكن محل تنازع وطني بين مسارين متعاكسين، وهو، في أسوأ الحالات، كان محل تنافس وشقاق محكوم بالحزبية والفصائلية التي طبعت المشهد الفلسطيني، ولاتزال، منذ عقود. جاءت وثيقة "حماس" في توازنات وتفاعلات دولية وإقليمية، طالبتها بما هو أكثر منذ 30 عاماً، حين انطلقت الحركة، والعالم يسلم مفاتيحه كلها للهيمنة الأميركية، الراعي الأمثل للاحتلال الإسرائيلي.

إعلان الوثيقة في توقيتٍ ما يمكن أن يخضع لحسابات كثيرة، وكل التحليلات التي تضعها ضمن مقارباتٍ زمنيةٍ وسياسيةٍ، من قبيل لقاءات "حماس" مع توني بلير أو ظروف الربيع العربي، أو انتهاء ولاية خالد مشعل، كلها مقارباتٌ تستند لجزئياتٍ موضوعية، لكنها لا تعطي التفسير الكلي للسياق الذي تصعب قراءته منعزلاً عن الواقع الفلسطيني الداخلي، والتوازن الإقليمي الذي يتفاعل في مرجلٍ لم يخرج منذ ثلاثة عقود عن خطوط الضبط الدولية باستثناء شهور الولادة العسيرة للربيع العربي

التي أسفرت عن وليدٍ خديج، لم يجد حواضنه المؤهلة، إضافة إلى العالم الذي تغيرت منحنيات تأثيره، ونمت فواعله لصالح الاحتلال، والتي كانت أبرز تجلياتها الحملة الدولية للحرب على الإرهاب، حيث من الممكن ممارسة كل موبقات الحرام السياسي والقانوني تحت عباءته.

المقارنة بين الخط الذي انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة "فتح" وخط "حماس" الذي عبرّت عنه الوثيقة، مشروعة ومهمة في ضبط إيقاع الحركة السياسي. لكنها تبقى قاصرة ما لم يناقش السياق والظروف السابقة واللاحقة. وتبقى المقاربة القطعية بينهما ظالمةً، ما لم ننتظر أداء "حماس" وفرصتها التي لا تبدو أنها بين يديها، كما حصل مع ياسر عرفات الذي قطفها سريعاً خلال شهور في الاعتراف العربي والدولي بالصفة التمثيلية والشرعية لمنظمته. ولا يبدو أن "حماس" ستحصل على أي ثمرة مشابهة، أو أقل، في الأفق المنظور، بحكم الظرف الدولي والإقليمي الذي يختلف كلياً عن عالم السبعينيات.

كانت "حماس" التي تعتبر نفسها أكثر من دفع أثمان المواقف الجذرية الأقل حظاً في الحصول على نصيبها المستحق من "الشرعية الفلسطينية" المأسورة لصالح مسار وفصيل بعينيهما، والمتحصلة أصلاً بسبب عدول عن الجذريات الوطنية. ووثيقة "حماس" هي اليوم الخطوة العقلانية ربما من أجل تحصيل حقها، الذي هو حق طيف واسع من الشعب الفلسطيني في توزيع "الشرعية" على كل شرائحه. تمثل مسألة التوزيع العادل للشرعية ضمانة وطنية وسياسية للحد من الانزلاقات، بقدر قد يفوق التخوفات التي حذّرت من اللحاق الأعمى بمسار منظمة التحرير وقيادة "فتح" السياسي.

وختاماً، من الصعب جداً التكهن بسلامة المسار الذي عبّرت عنه "حماس" في وثيقتها الجديدة، ولكن الأصعب هو الحكم مسبقاً على المآلات التي لم تحدث بعد. وعليه، فإن التخوف والنقد مشروعان، وهما ضمانة ورصيد ينبغي على "حماس" تشجيعهما وتأييدهما، أما التخوين والأحكام المطلقة والنهائية (سواء بالسلب أو الإيجاب) فهي ذات منبعٍ قد يكون منطقياً في البناء، ولكنه ليس كذلك في الأساس.

العربي الجديد، لندن، 2017/5/21

٧٤. حماس.. من الميثاق إلى الوثيقة.. ما الجديد؟

د. أسامة الأشقر

أطلقت حماس وثيقتها السياسية بعد انتظار طويل ربما أخذ سنوات من النقاش في أروقتها الداخلية لاسيما أن ثمة ميثاقاً يحمل اسمها أصدرته في سنة انطلاقتها الأولى أواخر ثمانينيات القرن



الماضي، كان ذلك الميثاق يمثل رؤية الحركات الإسلامية تجاه فلسطين ويعبر عنها مع لمسة فلسطينية محلية.

ظل هذا الميثاق يعكس فلسفة الحركة ورؤيتها رغم أنه ليس صادراً من مؤسسة تشريعية فيها، وذلك قبل أن تستقر أجهزة حماس التنظيمية وأنظمتها.

ظل هذا الميثاق بسقفه العالي وتوجهاته غير المعتمدة ولغته الحاسمة وبعض شعاراته غير الدقيقة هو مدخل الآخرين لفهم حماس، مما كان يجعلها في تناقض مع سياساتها التي تعلن عنها في بياناتها وتصريحاتها الرسمية مثل كونها ذراعاً عسكرية لحركة الإخوان المسلمين في العالم، وأنها تقاتل اليهود.

كان الجدل يزداد حول الميثاق بين من يدعو لتعديله أو لإلغائه، ويبدو أن حماس اتجهت صوب مربع آخر فقررت أن تبحث عن صيغة أخرى تبين هويتها المعتمدة بعد نضج تجربتها السياسية، وكأنها قررت اعتبار ذلك الميثاق محطة من محطاتها أوصلها إلى وثيقتها الجديدة.

وقد اختارت حماس مصطلح الوثيقة لا الميثاق؛ لكون مفهوم الميثاق يتضمن مفهوم المعاهدة مع الآخرين ويترتب عليه التزامات تجاههم، أما الوثيقة فإنها معنية فقط بتبيين هوية الجهة التي أصدرتها ونظرتها إلى القضايا التي تليها وبما تلزم به نفسها بغض النظر عن وجود الآخر أو عدمه.

وتمتاز الوثيقة بإيجازها ودقة صياغتها وضبط موادها وتقسيم جملها بعلامات ترقيمية تساعد على فهم المراد، ويظهر أنها خضعت لمراجعة شرعية وسياسية وقانونية ولغوية استثنائية حتى رأيناها بهذا الضبط الذي صدرت عليه.

ولعل المادة الأكثر إثارة في الجانب السياسي هو إشارة الحركة إلى أن إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 هو صيغة وطنية توافقية مشتركة وتأكيدها أن ذلك لا يعني اعترافاً بالكيان الصهيوني أو التنازل عن أي من حقوقها.

هذه الصيغة موجهة بالأساس في تقديري إلى حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية التي ألزمت نفسها بشبكة اتفاقيات دولية تأسست على مشروع الدولة بحدود 67، وكأن حماس تستدعي حركة فتح وأخواتها سياسياً إلى مشروع المقاومة مجدداً على هذه الأرضية التي يريدون الوقوف عليها حسب آخر مواقفهم، وفي الوقت نفسه فقد حصنت حماس نفسها من تبعات هذه الإشارة بجملة كبيرة من المواد في صدر وثيقتها السياسية التي تحدثت بوضوح عن حدود فلسطين التي تلغي فيها تماماً أي وجود (إسرائيلي) حدودي، أي أن (إسرائيل) لا وجود لها في جغرافية السياسة لدى حماس، كما تجدد رفضها لوعد بلفور وعدّته باطلاً لا قيمة له ولا قيمة لكل ما ترتب عليه من إقامة هذا الكيان؛ كما

تؤكد حماس في مواد القدس رفضها لكل إجراءات التهويد فيها، وتعرّف حماس نفسها بأنها حركة تحررية تهدف لتحرير فلسطين بالتعريف الذي قدّمته من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أمّ الرشراش جنوباً، وبالتالي ظهرأن مشروع حماس هو إزالة (إسرائيل) حكماً؛ وحددت حماس رؤيتها بأنها مشروع فلسطيني عربي إسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني.

وقد حرصت حماس على إعادة توضيح موقفها من الدولة على حدود 677 في مقدمة المادة نفسها لئلا يحصل التباس في هذا الموقف (التكتيكي) عندما شددت على أنه لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال، وتأكيد رفض حماس لأي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها، ثم عاودت حماس التأكيد على ذلك في المادة التالية لهذه المادة بإعلان رفضها لجميع الاتفاقات والمبادرات ومشاريع التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو الانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني، وإنَّ أيَّ موقفٍ أو مبادرةٍ أو برنامجٍ سياسيّ يجبُ أن لا يمس هذه الحقوق، ولا يجوزُ أن يخالفها أو يتناقضَ معها.

وربما هدفت حماس إلى تقديم مشروعها السياسي غير المنسجم في أصوله مع الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية والتوجهات السياسية الرسمية العربية والمواقف الدولية بمدخل مرنٍ يتيح لها المناورة السياسية والالتفاف على الضغوط الثقيلة، وبناء جسر مع الجهات الدولية لتوضيح مواقف الحركة وأسباب التزامها بهذا المنهج على قاعدة انفتاحها الفكري ومرجعيتها الوسطية المعتدلة التي تتمايز فيها عن التيارات المتشددة التي تحمل أجندة عسكرية تتقاطع مع حماس، لكن حماس تختلف عنها في أن مقاومتها في الجانب السياسي تتأسس على تشريع قانوني يقضي بقانونية مواجهة المحتل وحق أي شعب تعرض للاحتلال أن يسعى للتحرر منه؛ ولا شك أن هذا الطرح يتيح للدول العربية والإسلامية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية أن تُنفِّس الضغوط الدولية الواقعة عليها إذا ساندت حماس سياسياً.

وفي الجانب الفكري؛ فقد حسمت حماس جدالاً قديماً حول الموقف من اليهودية، وأن موقف حماس هو الموقف من المحتل، فالاحتلال مرفوض يلزم مقاومته لكونه محتلاً بالأساس وليس لكونه يهودياً أو مسيحياً أو بوذياً أو مدعياً للإسلام.

وفي الجانب الفكري أيضاً فقد أعادت حماس التأكيد على مرجعيتها الإسلامية المعتدلة الوسطية وأنها ليست جزءاً من التيارات المتشددة التي تناقض مجتمعاتها وتجرها إلى الاحتراب الأهلي، ووصفت حماس نفسها بأنها حركة ديمقراطية تمارس الديمقراطية وتحترمها وتلتزم بنتائجها بخلاف موقف التيارات المتشددة من الديمقراطية، كما أنها تحترم التعدديات الدينية والمذهبية والعرقية

لإيمانها بوحدة الأمة كقيمة عليا تتصدر القيم الأخرى في قائمة الأولويات القِيميّة، كما تعزّز تمايزها برفضها التدخل في شؤون الدول وخصوصياتها.

ومن الملفت إظهار موقف حماس من العمل المسلح، وأنه خيار استراتيجي يظل قائماً ما دام هناك حاجة إليه للوصول إلى تحقيق الأهداف، وأنه لا يمكن تنحية هذا الخيار تحت أي ظرف، وهذا الحديث يختلف عن اللغة الثورية السائدة في الخطاب الفلسطيني بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، إذ يفتح هذا الحديث مجالات الحل على قاعدة تفعيل القوة وحمايتها وإبقائها عند الاستعداد.

ومن الملفت أيضاً انحياز حماس إلى البقاء تحت سقف النظام السياسي الفلسطيني المعروف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن بعد إعادة بنائها على أسس تضمن الشراكة السياسية، مما يعني تخلي حماس عن البحث عن أطر سياسية تهدف إلى تمثيل الشعب الفلسطيني بعيداً عن منظمة التحرير.

وتطرح حماس قضية فكرية سياسية لا تقل أهمية عن طرحها الفكري السابق أن الدولة الفلسطينية هي نتاج التحرير وثمرته أي أنها ليست أولوية قبل إنجاز التحرير، وهذا خلاف البناء الفكري الذي تدعو له منظمة التحرير وبعض الفصائل المنضوية تحتها.

وتختم حماس وثيقتها بما يفهم منه بدعوتها إلى الحق والعدل والحرية ورفض الظلم والاستعباد.

هذه الوثيقة ترسم لنا حماس بخبرتها المتراكمة وحصاد عملها الصعب، ومن الواضح أن حماس ما تزال حركة مبدئية تعتمد الآن لغة مفهومة تبحث عن التواصل لا العزلة.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/5/1

٧٥. ما الجديد في وثيقة حماس؟

د. فايز أبو شمالة

قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات الداخلية لحركة حماس بأيام معدودة، أعلنت الحركة عن وثيقتها السياسية، ولسان حالها يقول لكل مهتم ومتابع للشأن الفلسطيني: حماس قبل انتخاباتها الداخلية هي حماس نفسها بعد الانتخابات، وأن مواقف حماس الأيديولوجية والسياسية ثابتة على حالها، رغم المرونة في طرح عديد القضايا الخلافية في الساحة الفلسطينية.

لقد سبق عرض وثيقة حركة حماس حملة إعلامية منظمة ومرتبة، حملة إعلامية استمرت عدة أشهر، وترافقت الحملة مع إعلان الوثيقة، وكأن حماس تريد أن توصل رسالتين مهمتين:

الرسالة الأولى موجهة إلى العالم الخارجي، تقول فيها: هذه هي حركة حماس، حركة تحرر وطني فلسطينية، حركة تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، ولا تتدخل بشؤون الدول العربية وغير العربية، حركة حماس حركة غير مرتبطة بغيرها من الحركات السياسية على مستوى الوطن العربي، رغم مرجعية حركة حماس الإسلامية، وبالتالي فإن حركة حماس بريئة من كل اتهام لها بالتطرف والإرهاب، لأنها تقاتل المحتلين فقط، والإرهابي أيها العالم هو محتل الأرض الفلسطينية، إنه الإسرائيلي قاتل الأطفال والنساء في الضفة الغربية وغزة.

الرسالة الثانية موجهة إلى الأمتين العربية والإسلامية، وإلى الشعب الفلسطيني، وفيها تقول: حركة حماس لن تخذلكم أيها الأوفياء لأرض فلسطين، حركة حماس لن تتخلى عن الثوابت الوطنية، لن نتخلى عن القدس وباقي مدن فلسطين المغتصبة، ولن تعترف بإسرائيل حتى لو وافقنا على قيام دولة فلسطينية ضمن حدود 67، ولن تنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى مدنهم وقراهم التي اغتصبها الصهاينة، ولن تعترف باتفاقية أوسلو، وشروط الرباعية، ولا بديل عن المقاومة لتحرير أرض فلسطين كلها من نهرها وحتى بحرها، كما ورد في الوثيقة.

لقد حرصت حركة حماس أن توضح رؤيتها للحل السياسي، وهي تعلن عن وثيقتها، فالأرض الفلسطينية هي كل فلسطين، والمقاومة للمحتلين هي الطريق لتحرير الأرض، والعداء لمغتصب الأرض عداء استراتيجي بغض النظر عن ديانة هذا المغتصب أو عرقه أو جنسه، فأصل العداء للمحتلين بصفتهم الإرهابية وليس لديانتهم اليهودية، وأزعم أن هذه نقطة جوهرية ترفع الغطاء الأيديولوجي الزائف الذي تدثر فيه الغزاة الصهاينة عشرات السنين، ولا سيما أن عدد اليهود المغتصبين لأرض فلسطين لا تتجاوز نسبتهم 43% من عدد يهود العالم.

لم تغفل حركة حماس في وثيقتها عن تحديد موقفها من المشروع الوطني الفلسطيني، وبذلك تعلن حماس بأن تحرير الأرض يسبق الإعلان عن الدولة، فالدولة نتيجة للتحرير، ولا قيمة لدولة دون أرض محررة، وفي الوقت الذي تؤكد فيه حركة حماس أن منظمة التحرير الفلسطينية هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني، فإنها تؤكد أهمية الحفاظ عليها، وضرورة تفعليها، وإعادة ترتيبها من الداخل لتضم كل قوى الشعب الفلسطيني، وكل قواه السياسية، وفق مبدأ الشراكة والمساواة، بعيداً عن التفرد بالقرار السياسي الفلسطيني لأي حزب أو تنظيم كان.

وثيقة حماس ستجد من يعترض عليها داخل حركة حماس نفسها، وله حجته في ذلك، ولكنها ستجد أغلبية تؤيدها، ولهم أيضاً حجتهم في التأييد، والوثيقة ستجد من يعارضها داخل الساحة الفلسطينية، ولهم حججهم السياسية في الاعتراض، ولكنها ستجد الأغلبية تؤيدها، ولهم قناعاتهم

السياسية التي دفعتهم لتأييدها، وإذا كان حجم المؤيدين والمعارضين لوثيقة حماس متغيراً على ضوء القراءة الدقيقة للوثيقة، فإن الثابت هو الوثيقة نفسها، والتي جاءت استجابة لضغوط داخلية وخارجية تعرضت لها حركة حماس، وجاءت استجابة لمناشدة أصدقاء لحركة حماس، والحريصين على سلامتها، وجاءت لتراعي المتغيرات الدولية والإقليمية، التي فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية كما أكد ذلك الدكتور خليل الحية، القيادي في حركة حماس.

فلسطين أون لاين، 2017/5/1

٧٦. دولة فلسطينية في حدود 67.. هل تذهب حماس إلى الحج و"الناس راجعة"؟

ديفيد هيرست

لقد بلغت إجراءات إعلان حماس عن وثيقتها السياسية الجديدة مساء الاثنين من التعقيد ما لا يقل عن محتوى الوثيقة ذاتها.

ففي آخر لحظة، ألغت إدارة فندق الإنتركونتينتال في الدوحة حجز القاعة التي كان من المقرر أن يعقد فيها المؤتمر الصحفي، وفي الأسبوع السابق رفضت السلطات المصرية منح وفد حماس تصريحا بمغادرة القطاع، فحالت بين قيادة الحركة في غزة واللحاق برفاقهم في الدوحة.

ثمة رمزية لما تواجهه الحركة من صعوبة لوجستية في عقد مؤتمر صحفي خارج غزة، وفي هذا إشارة إلى السجن الكبير الذي تحول إليه قطاع غزة بالنسبة لحماس. ولعل هذا يوفر الأسباب التي تدفع بالقيادة السياسية للحركة لتتحرر من حالة الحصار والعزلة المفروضة عليها، وذلك من خلال تبني موقف يقربها من الفصائل الفلسطينية الأخرى.

إلا أن هذه العملية مشوبة بالصعوبات بالنسبة لحماس.

كما لو كانت تتكلم بصوت واحد، فسرت جميع وسائل الإعلام الغربية وثيقة حماس السياسية على أنها ترقيق لموقف حماس تجاه إسرائيل وعلى أنها بمثابة تحد لاحتكار حركة فتح لموضوع الدولة الفلسطينية على حدود 1967.

إلا أن الوثيقة نصت على شروط ثلاثة تحول دون اللحاق بحركة فتح في رحلتها المشؤومة. فحماس ترفض الاعتراف بإسرائيل، وترفض التخلي عن أي بقعة في أرض فلسطين من نهرها إلى بحرها، وتصر على عودة جميع اللاجئين والنازحين إلى ديارهم.

ومع ذلك فقد جاءت ردود الأفعال في الشارع الفلسطيني وفي مواقع التواصل الاجتماعي يوم الثلاثاء على نفس المنوال، ومفادها: إذا لم يكن ثمة فرق بين حماس وفتح بشأن حدود الدولة

الفلسطينية الموعودة، فلم كل هذه الأعوام من الاقتتال الداخلي بين الفصيلين؟ وما الذي سيجعل الناس من اليوم فصاعدا يصوتون لحركة حماس؟ فما الذي بقي لها تختلف فيه عن غيرها؟

التحول الاستراتيجي

هذا سؤال جيد. ما من شك في أن حماس خاضت هذا النقاش بعيون مفتوحة. فعلى العكس من الميثاق الأصلي، الذي كتبه شخص واحد بينما كانت الحرب تشن على الحركة، جاءت هذه الوثيقة ثمرة لأربعة أعوام من الحوار المكثف. وتعرضت الوثيقة لتسريب واسع النطاق. ما تشتمل عليه من رسائل يحظى بدعم القيادة، ولا ريب أنها تمثل تحولا استراتيجيا كبيرا ومتعمدا.

ولكن هل الاستراتيجية ذاتها على صواب؟

تسعى حماس إلى الحصول على حدود عام 1967 في نفس الوقت الذي تخلى عنها كل من سعى إلى إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل. وبعد مرور ما يقرب من أربعة وعشرين عاما على اتفاقيات أوسلو تسطع أنوار المستوطنات المنتشرة في كل حدب وصوب في ليالي الضفة الغربية.

يعيش الآن في المناطق الفلسطينية من مدينة القدس ما يقرب من مائتي ألف مستوطن بينما يتجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية الأربعمائة ألف مستوطن. كما يتواجد ما يقرب من مائة وخمسين ألف مستوطن آخر خارج المجمعات الاستيطانية الرئيسية الثلاث التي ترفض إسرائيل التخلي عنها. وتمخض عقدان من السلام عن عملية تفتيت وشرذمة لا قبل لأحد بترميمها داخل كيان الدولة الفلسطينية المفترضة.

في هذه الأثناء تخلت إسرائيل نفسها عن فكرة الدولة الفلسطينية المنفصلة، وفيما عدا المسرحية التي عرضها الإسرائيليون حينما أخلوا مستوطنة أمونا فإن المزاج السياسي في إسرائيل يتجه بقوة نحو ضم الأراضي الفلسطينية. (إليكم هذا السؤال الرياضي: إذا كان إخلاء أربعين عائلة استغرق أربعة وعشرين ساعة واحتاج إلى ثلاثة آلاف شرطي، فكم عدد الشرطة المطلوب استنفارهم لإخلاء ستمائة ألف مستوطن؟)

لو أردنا تطبيق مثل في اللغة العربية يستخدم لتحذير من يصلون إلى الموعد متأخرين، يمكننا أن نسأل "هل تذهب حماس إلى الحج والناس عائدة منه؟

الثبات على المبادئ

في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الدوحة، سئل خالد مشعل، الزعيم السياسي لحركة حماس، ما إذا كانت الحركة على استعداد للتفاوض مع إسرائيل. وكان هذا أيضا سؤالا جيدا.

بفضل الموقف الاستراتيجي الجديد تجد حماس نفسها في وضع فريد من نوعه، فهي إذا ما أرادت أن تبقى مخلصة لمبادئها ثابتة عليها، والمتمثلة بعدم الاعتراف بإسرائيل، فلا يمكنها أن تجلس على طاولة المفاوضات مع ممثلين للدولة الإسرائيلية.

وهذا يعني أنها ستضطر للاعتماد على فصائل فلسطينية أخرى لإجراء التنازلات الضرورية بشأن الحدود واللاجئين والقدس، بينما تغض حماس طرفها وتولي شطر الجهة الأخرى تحت مبرر الحفاظ على الإجماع الوطني، وهذا بدوره يعني أن حماس لن تتمكن من قيادة العملية السياسية ولن تتمكن حتى من جني أي ثمار منها.

وهذا سيترك حماس في وضع مختلف على سبيل المثال مما كان عليه وضع منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي "الآي آر إيه" تحت قيادة الراحل مارتن ماغنيس. لقد رأت كل من حماس وال "آي آر إيه" حدود العمل العسكري، وذلك بالرغم من أن الـ"آي آر إيه" لم تبدأ عملية تسليم أسلحتها إلا بعد التوصل إلى اتفاق للسلام. كلا المنظمتين وجدتا نفسيهما تجران إلى السياسة كوسيلة لتحقيق فلسطين الموحدة وإيرلندا الموحدة.

وردت إلى ماغنيس بعد وفاته مؤخرا إشادات من جهات لم تكن لتخطر بالبال. وسمعنا أناسا كانوا في الأيام التي كنت أعمل فيها مراسلا صحفيا في بلفاست يعتبرونه شيطانا من شياطين الإنس يكيلون المديح لماغنيس على انتقاله من زعيم ل "آي آر إيه" إلى نائب للوزير الأول في حكومة شمال إيرلندا. ويومها صرحت السيدة بيزلي، أرملة الراحل إيان بيزلي، شريك ماغنيس في حكومة الشراكة في السلطة، بأن التجربة الجمهورية في إيرلندا تشبه ما جرى للقديس بول من اعتناق للمسيحية في دمشق.

كان جيري آدامز محقا في نفي ذلك، مؤكدا على أن ماغنيس ظل جمهوريا ملتزما ولم يتخل أبدا عن رفاقه في الـ"آي آر إيه" بسبب عملية السلام أو حتى بسبب الاشتراك مع الاتحاديين في السلطة.

بمعنى آخر، لقد أنهت الحركة الجمهورية النضال المسلح دون التخلي عن مبادئها وعلى رأسها الإيمان بحتمية إعادة توحيد إيرلندا (وهو الأمر الذي يمكن في حال انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي أن يصبح أقرب إلى التحقق من أي وقت مضى والفضل في ذلك لبروكسيل).

تلك بالضبط هي المعضلة التي تواجه حماس الآن بعد أن باتت تعترف بحدود عام 1967. فكيف يمكن لها أن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية وتصبح جزءا من قيادة الشعب الفلسطيني وتظل في نفس الوقت مخلصة لمبادئها؟ إذا تفاوضت فإنها ستتخلى عن مبادئها وبذلك تتلاشى كل الفروق

التي تميزها عن فتح، وإذا نأت بنفسها عن المفاوضات وتركت مهمتها لغيرها فلن يتسنى لها أن تكون جزءا من القيادة.

بات حزب الشين فين الآن أكبر الأحزاب السياسية في شمال إيرلندا. لن يكون هذا مآل حماس إذا ما قصرت رؤيتها على دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967. كما أنها لن تكون في وضع يمكنها من إنهاء التجزئة والانقسام بين الفلسطينيين، ولن تتمكن من حل المشكلة الناجمة عن التخلي عن الفلسطينيين داخل مناطق 1948، ولن تتمكن من حل مشكلة اللاجئين.

الخيار الحقيقي والعدو الحقيقي

تخلت إسرائيل منذ زمن طويل عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وحتى في أفضل النماذج المطروحة وأكثرها سخاء دار النقاش حول عودة ما لا يزيد عن مائة ألف لاجئ من بين فلسطينيي الشتات الذين يقدر عددهم بستة ملايين لاجئ.

ثم ما الذي سيحمل إسرائيل على قبول حماس كمفاوض إذا كانت قد رفضت فتح التي ظلت على مدى ما يزيد عن عشرين عاما وما تزال حتى الآن أكثر أصدقائها مرونة؟ ما هو الحافز الذي سيتوفر لإسرائيل حتى تقبل بالتفاوض على هدنة مع حماس مع علمها بأن ذلك من وجهة نظر حماس لن يكون نهاية الصراع؟

حتى تبقى حماس على ما هي عليه، وتظل مخلصة لمبادئها، وتجني الثمار السياسية لدخولها مضمار العمل السياسي، فإنه سيتوجب عليها قبول حل الدولة الواحدة، والتي من شأنها أن تنجز لحماس كل ما ناضلت من أجله، فهي التي ستسمح لحماس بأن تقود منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي ستعيد لحمة الشعب الفلسطيني المبعثر والمجزأ، وهي التي ستمثل الفلسطينيين وستنطق باسمهم سواء كانوا من مواطني إسرائيل أو من فلسطينيي الشتات.

من شأن الدولة الواحدة أن تمنح الفلسطينيين رؤية واضحة في عالم لم يعد الخيار الحقيقي فيه بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين. بل إن الخيار الحقيقي اليوم هو بين حل الدولة الواحدة التي تفرضها إسرائيل وكيان سياسي يعيش فيه اليهود والعرب على قدم وساق ويعاملون فيه بالتساوي.

إن أكبر إنجاز لهذه الوثيقة هو إعادة تعريفها للعدو. ففي الميثاق الأصلي، كان العدو هو اليهود واليهودية، أما في هذه الوثيقة فعدو حماس هو المشروع الصهيوني الاستيطاني المحتل. الأمران يختلفان تماما عن بعضهما البعض، وهكذا كانا على مر التاريخ اليهودي، سواء بعد وعد بلفور أو قبله.

يمكن لإعادة التعريف أن تفتح الطريق أمام المحادثات وأمام السلام. ولكن ذلك بحاجة إلى رؤية واضحة للطريق المؤدي إلى الأمام. من المؤكد أن الوثيقة خطوة شجاعة، لكنها قد لا تكون الخطوة الأخيرة.

موقع "عربي 21"، 2017/5/3

٧٧. المفهوم وغير المفهوم في وثيقة حماس السياسية

عزام تميمي

أربعة أعوام من التفكير والتدبير وعامان من الصياغة والتحرير، وساعات طويلة من الحوار المعمق على مدى ذلك الزمن قضاها قادة حماس ومن استعانوا بهم من خبراء القانون والسياسة واللغة في إنجاز مشروع الوثيقة التي يعتبرها جل المراقبين بديلا للميثاق القديم الذي صدر بعيد ميلاد الحركة بقليل، قبل ما يقرب من ثلاثين عاما.

جيد جدا أن تخرج الحركة على العالم بوثيقة سياسية لتعرف الناس بها وبأهدافها وبرؤيتها للصراع، ولا بأس بتاتاً بأن تصدر الوثيقة الآن رغم أنها جاءت متأخرة ما لا يقل عن عشرين عاما كانت الضغوط خلالها تتوالى على قيادة الحركة من داخلها ومن خارجها لكي تبادر بإصلاح الأخطاء التاريخية والسياسية التي حفل بها الميثاق القديم وحولته إلى سلاح في يد أعداء الحركة وأعداء القضية الفلسطينية.

الجديد الأهم، والإنجاز الأبرز، الذي ورد النص عليه في هذه الوثيقة هو توصيف حركة حماس للصراع الدائر في فلسطين وتحديدها للعدو فيه، وهو الموقف الذي يعتبر تصحيحاً للخطأ الفادح الذي وقع فيه من وضعوا الميثاق القديم، وذلك أنهم اعتبروا حينها الصراع صراعا عقائديا بين المسلمين واليهود، واستدلوا على العداوة التاريخية المزعومة مع اليهود بتفسيرات للنصوص واجتهادات في فهم التاريخ أقل ما يقال فيها أنها اجتهادات ضعيفة إن لم تكن خاطئة. من حسن الطالع أن مثل هذه الأفكار لم تعد مقبولة لدى قطاع واسع من العرب والمسلمين بما فيهم أبناء الحركة وأنصارها.

أحسن واضعوا الوثيقة السياسية حين أكدوا بما لا لبس فيه بأن الصراع في فلسطين ليس مع اليهود كأتباع ديانة وإنما هو مع المحتلين الصهاينة الذين غزوا فلسطين وشردوا أهلها منها. ومحمود للوثيقة أنها أكدت على موقف حماس المناهض للظالم أياً كان بغض النظر عن دينه أو عرقه والمناصر للمظلوم أيا كان بغض النظر عن دينه أو عرقه.

لكن، ليس مفهوما أن تسكت الوثيقة عن الإشارة إلى الميثاق القديم، لا من قريب،ولا من بعيد، مما جعل الأمر يلتبس على كثير من الناس، فهل الوثيقة بديل عن الميثاق؟ هل يعتبر صدورها بمثابة إلغاء أو نسخ له؟ وما هو حكمه الآن؟ وإذا كانت الوثيقة الجديدة هي المرجعية في فكر واستراتيجية حماس، فما هو موقع الميثاق من ذلك؟

حاول الأخ خالد مشعل وبعض إخوانه توضيح الأمر وإزالة اللبس، ولكني لا أراهم كانوا مقنعين. لا يكفي بتاتاً أن نقول إن الميثاق وثيقة تاريخية كانت في حينه تعبر عن قناعات الحركة بينما الوثيقة السياسية تعبر عن القناعات التي وصلت إليها في يومنا هذا. فأخطاء الميثاق القديم جسيمة، بما ينتهجه من تحليل تآمري للتاريخ وللأحداث العظام، وبما يعتمد عليه من وثيقة مزورة هي "بروتوكولات حكماء صهيون"التي وضعها أساساً عنصريون متعصبون في الغرب أرادوا بها تبرير انتهاكاتهم لحقوق اليهود الإنسانية وشرعنة ما ارتكبوه بحقهم من تنكيل، وبما يستخدمه من لغة لا تصلح لخطاب الآخر على الإطلاق، بل تنفره وتدفع به بعيداً باتجاه المعسكر الآخر.

لو كنت مسؤولاً في حركة حماس لما رضيت بأقل من إعلان صريح لا لبس فيه بأن وثيقة الأول من مايو (أيار) 2017 تَجُبّ ما قبلها. ليس مفهوماً على الإطلاق أن يخشى قادة حماس على بعض إخوانهم من أن تخدش أو تؤذى مشاعرهم، فيمتنعون عن التصريح بأن الوثيقة في حقيقة الأمر إنما جاءت لتصحيح الخطأ والأوبة عنه إلى الصواب.

مفهوم ومحمود أن تؤكد حركة حماس من خلال وثيقتها الجديدة على موقفها المبدئي من فلسطين، فهي كلها من بحرها إلى نهرها ومن شمالها إلى جنوبها، عربية إسلامية لا شرعية فيها لاحتلال صهيوني مهما طال الزمن. وأحسن واضعوا الوثيقة إذ أكدوا على حق العودة لجميع المهجرين سواء في النكبة الأولى أو ما تلاها من نكبات، وكذلك على حق المقاومة بكافة الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح.

لكن ليس مفهوما على الإطلاق أن يزج في الوثيقة، كما هو الحال في المادة 20، بموضوع الدولة الفلسطينية، والقول بأن الحركة تقبل بدولة على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967. وليس مفهوماً أن يرد في النصف الأول من الفقرة المذكورة ما يتناقض تماماً مع النصف الثاني منها، حيث يؤكد النصف الأول على عدم الاعتراف بدولة إسرائيل وعدم القبول بما يقصر عن التحرير الكامل لكل فلسطين في حين يتحدث النصف الثاني عن القبول بقيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة كأرضية لما يسمى بالوفاق الوطني، وهو أمر في غاية الإشكال والإبهام، فماذا يعني الوفاق الوطني، وبين من ومن يكون مثل هذا الوفاق؟ وعلى أي أرضية وضمن أي رؤية؟

ثم، ما الذي يضطر حركة حماس، التي لا تقبل بشرعية الاحتلال في أي مكان في فلسطين، إلى أن تتحدث عن الدولة بعد أن لم يبق الاحتلال أرضاً لدولة، فاتحة الباب لأسئلة كثيرة لم يسمع الناس حتى الآن من قيادة الحركة إجابات شافية عليها، مما دفع بعض المشفقين لأن يعبروا عن خشيتهم من أن حماس تبدو في حالة تكرار لتجربة النقاط العشر التي شكلت منعطفاً خطيراً في تاريخ حركة فتح ومنظمة التحرير، وهو المنعطف الذي انحرف بالمسار النضالي حتى وصل إلى القبول بعد ما يقرب من عشرين عاما من التيه باتفاقيات أوسلو المشؤومة.

أنا شخصيا أعرف قادة حماس، وأثق بإخلاصهم للقضية، ولا يساورني أدنى شك في أنهم لم يقصدوا إطلاقا ما قصده ياسر عرفات بنقاطه العشر. ولكني أرى بأنهم ورطوا أنفسهم دونما ضرورة، أو على الأقل دونما مبرر مفهوم لدى معظم الناس، في مشروع الدولة الذي يتناقض مع مشروع التحرير. أو لربما كانت لديهم أسباب قاهرة دفعتهم إلى التصريح بقبولهم بدولة فلسطينية إلى جانب دولة الاحتلال ولكنهم آثروا عدم الإفصاح عن هذه الأسباب القاهرة، مما أضعف حجتهم وحال دون أن يزول اللبس عن فكرتهم. فهل من مكاسب مرجوة؟ أم ثمة ضغوط قاهرة؟

من الجدير بالذكر أن القبول بدولة على خطوط الرابع من حزيران 1967 يفسر في المحافل الدولية على أنه استعداد للقبول بحل الدولتين طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ولما ظن البعض أن اتفاقيات أوسلو ستؤدي إليه في يوم من الأيام.

ثم متى كان نضال حركة حماس ونضال الشعب الفلسطيني يستهدف إقامة دولة فلسطينية. لم يكن ذلك ليخطر ببال جدي ولا ببال والدي. بل إن حلمنا وحلم الملايين من أبناء شعبنا هو التحرير والعودة. ومن ذا الذين يريد دولة هزيلة تعيسة فاشلة أخرى في هذه الجوقة من الدول العربية المصطنعة الفاشلة؟

إن نضالنا في فلسطين ليس من أجل إقامة دولة، وإنما من أجل تحريرها من الغزاة المحتلين. لا ينبغي أن ننسى أبداً أصل المشكلة. لم تكن فلسطين في يوم من الأيام دولة حتى نكافح من أجل إعادة بنائها على ما يتاح من أرض، سواء تحررت بالنضال أو انسحب منها المحتل بالمفاوضات. فلسطين كانت، وما تزال، جزءاً عزيزاً من وطن أكبر وأشمل أعمل فيه المستعمرون خناجرهم ومعاولهم فرسموا حدوداً في الرمال تحولت إلى حواجز بين أبناء الأمة الواحدة، وأنشأوا بالتعاون مع عملائهم كيانات من ورق كرست القطيعة وشرعنت الانقسام والتجزئة، وزرعوا في قلب المنطقة مستعمرة صهيونية حتى تبقى الأمة عاجزة مشلولة مسلوبة الإرادة. تلك هي المشكلة، وحلها لا يكون إلا بالتحرر من الاستعمار الصهيوني تمهيدا لاستعادة اللحمة ولم الشمل من جديد.

يمكن أن نفهم ألا تتطرق الوثيقة إلى أصل المشكلة بهذا الشكل، ويمكن أن نفهم أن تتحدث حماس عن نفسها بوصفها حركة تحرير فلسطينية وطنية إسلامية في واقع مر من التجزئة فرض على أمتنا.

ولكن لا نفهم بتاتا أي حديث عن دولة في خطوط الرابع من حزيران في نفس الوثيقة التي تعلن فيها الحركة رفضها لأي حلول تقصر عن التحرير الكامل والعودة الكاملة كما تعلن فيها رفضها لاتفاقيات أوسلو وكل ما ورد فيها.

كم كنت أتمنى ألا تشتمل وثيقة حماس السياسية على النصف الثاني من مادتها العشرين، لكانت حينها أكثر انسجاماً وأصدق تعبيرا.

موقع "عربي 21"، 2017/5/2

٧٨. العميان يقرأون وثيقة حماس

وائل قنديل

كالعادة، جرت قراءة وثيقة حركة حماس، على طريقة "العميان والفيل"، كما وردت عند الفيلسوف الفرنسي فولتير، كلٌ لا يريد أن يرى فيها إلا ما يدعم مواقفه واتجاهاته المسبقة، من دون أن يتوقف عند نص الوثيقة كاملاً.

لكن أكثر القراءات وضاعة تلك التي حصر أصحابها هدفهم منها في استثمارها وجبةً دسمةً على مائدة الاستقطاب وتصفية الحسابات السياسية، وإدارة الصراعات الداخلية في الأحزاب والجماعات السياسية المتطاحنة على "اللاشيء".

المتلمظون، المتربصون لأية فرصة سانحة لغرس المخالب ونشب الأظافر في مشروع المقاومة، وجدوا فيها تخلياً عن البندقية والكفاح، من أجل تحرير الأرض والإنسان الفلسطينيين، وتجديفاً مع تيار "الفتحنة"، وبحثاً عن مساحات صغيرة تحت سقف "أوسلو"، وما تلاها من ملاذاتٍ آمنة في كهوف التصور الإسرائيلي الأمريكي للقضية.

ويدهشك هنا أن بعضاً من القومجيين المتحولين الذين كانوا يطلقون الزغاريد مع كل صاروخ صهيوني يسقط على غزة في عدوان 2014، بل ويطالبون القاهرة بسحق "حماس"، كما تفعل إسرائيل، يرون في الوثيقة تنازلاً من "حماس"، وتفريطاً في القضية.

أعني بذلك ما أسميتها، في ذلك الوقت، "العبوات الليكودية الصغيرة المعبأة في مصانع الثورة المضادة بمصر"، التي يعبر عنها فصيلٌ من القوميين والناصريين الذين عاموا على سطح انقلاب

السيسي، ووصل بهم السقوط إلى أن يدينوا، بأقبح العبارات، عمليات المقاومة الباسلة في غزة، بل وقطع بعضهم شوطا أبعد من ذلك، وهو يعلن، بكل بجاحة، أن غزة مع الاحتلال الصهيوني أفضل.

أما الباحثون عن مادةٍ جاهزة لتصنيع النبال لاصطياد الإسلام السياسي، وبالتحديد الإخوان المسلمين، فلم يجدوا فيها سوى أنها وثيقة انفصالٍ وقطيعةٍ روحية ومعرفية مع "الإخوان"، فيما كانت رؤية "أخوان اللعبة الاستقطابية" أسوأ بكثير، إذ جاءت الترجمة متسرعةً وطائشةً، لتستخدم الوثيقة في النيْل من خصومهم داخل الجماعة، وتعتبرها وثيقة إدانة للحرس القديم.

في العام 2014، أجريت حواراً مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، قال فيه بوضوح قاطع "أعرف أن ساحتنا العربية تشهد خلافاتٍ وصراعاتٍ داخليةً، واستقطاب قوى وطنية وإقليمية، ولكن نحن حريصون على أن ننأى بأنفسنا عن هذه التجاذبات، ولا نتدخل فيما يجري في أي قطر عربي، أو غير عربي؛ هذه سياستنا".

كان من ضمن ما قاله، أيضاً، ولا يزال يلحّ على الذاكرة "نحن حريصون كما يقول المثل على أن نأكل العنب ولا نقاتل الناطور"، ولعل ذلك هو المقصود من عبارةٍ ذكرها مشعل في مؤتمر إطلاق الوثيقة عن "البراغماتية المنضبطة"، والمعنى أن قضية حماس الأولى والجوهرية هي مشروع مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض، وهذا يدفعها لكي تمارس السياسة بمفهوم الاستفادة من كل المعطيات المتناقضة، خدمة للمشروع. وبالتالي، اختارت الحركة أن تنأى بنفسها عن الخلافات العربية/ العربية، والصراعات الأيديولوجية بين القوى والتيارات السياسية.

ما يهمني في الوثيقة وأراه جوهرها الثابت البنود 18–19–20 والتي نصت على:

– يعد منعدماً كلٌّ من تصريح بلفور، وصكّ الانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكلّ ما ترتّب عليها أو ماثلها من قرارات وإجراءات؛ وإنَّ قيام "إسرائيل" باطلٌ من أساسه، وهو مناقضٌ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولإرادته وإرادة الأمة، ولحقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية، وفي مقدّمتها حقّ تقرير المصير.

– لا اعترافَ بشرعية الكيان الصهيوني؛ وإنَّ كلّ ما طرأ على أرض فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق باطلٌ؛ فالحقوق لا تسقط بالتقادم.

– لا تنازلَ عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديلٍ عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها. ومع ذلك، وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيٍّ من الحقوق الفلسطينية، فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس،

على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة.

تلك هي استراتيجية حماس، التي أتمنى استمراريتها، أما التكتيكات فليس من المنطق أو العدل أن نصادر حق الحركة في تحديثها وتطويرها.

الرسالة، فلسطين، 2017/5/3

٧٩. وثيقة "حماس": الخطوة متعددة الاتجاهات

أشرف العجرمي

قامت حركة "حماس" بخطوة مهمة بتبني وثيقة جديدة تحمل تغييراً سياسياً وفكرياً نحو المزيد من الاعتدال في مواقف الحركة.

هذه الخطوة هي أقرب ما تكون إلى تبني منظمة التحرير للبرنامج المرحلي من حيث الصياغات ولكنها فعلياً تعتبر قريبة إلى حد بعيد لموقف منظمة التحرير الحالي مع اختلاف النصوص.

ومع أن خطوة "حماس" جاءت متأخرة جداً خاصة وأنها لم تأخذ بالاعتبار التطورات التي مرت على الحركة الوطنية الفلسطينية التي انتقلت من البرنامج الشعاراتي إلى مواقف واقعية فرضتها موازين القوى وسياق التحولات التي عصفت بالقضية الوطنية، إلا أنها تمثل تطوراً إيجابياً قد يخدم المشروع الوطني إذا كانت أهداف التغير هي الاقتراب من موقف الإجماع الوطني.

"حماس" كغيرها من حركات الإسلام السياسي لا تأخذ تجارب الآخرين بنظر الاعتبار عندما تصيغ برامجها وتحاول الاعتماد على تجربتها الخاصة، وهذا يجعلها في تأخر دائم بالمقارنة مع غيرها وغالباً لا تنجح في اشتقاق طريق خاص بها وتعود إلى نفس الطريق الذي سبقها الآخرون إليه.

وهذا بالضبط ما حصل، وربما كانت "حماس" كذلك بحاجة للوقت حتى تصبح عملية التغيير مقبولة على قواعدها ومؤيديها خاصة بعد اعتماد خطاب سياسي وأيديولوجي أقصوي لا يرى ما يجري محلياً وإقليمياً ودولياً.

وكان بإمكان "حماس" أن تختصر المسافات والزمن لو أنها درست التجربة الخاصة بالقوى الوطنية ومنظمة التحرير على مدى أكثر من أربعين عاماً.

لغة برنامج "حماس" الجديد يسمح لها أن تقول الشيء ونقيضه، فهي توافق على دولة في حدود العام 1967 وعاصمتها القدس وفي نفس الوقت تقول إنها تريد فلسطين الكاملة من النهر إلى البحر ومن رأس الناقورة إلى رفح.

وبالتأكيد ستستخدم اللغة المعتدلة مع الأطراف الخارجية لتثبت أنها تغيرت بصورة جوهرية، واللغة المتشددة مع قواعدها وجماعتها لتؤكد أنها لم تتخل عن مواقفها، ولكن من حيث الجوهر هناك تغيرات حقيقية في مواقف الحركة، فالقبول بدولة في حدود العام 1967 هو اعتراف ضمني بحل الدولتين حتى لوبقيت تتحدث عن عدم الاعتراف بإسرائيل وعن التمسك بكامل تراب الوطن.

وهذا يمكن أن يظهرها بصورة مرنة أمام بعض الأطراف، ولكن هل سيكون هذا الخطاب مقبولاً دولياً بعد تغير الخطاب الفلسطيني في مرحلة "أوسلو" والمرونة الكبيرة التي أبدتها قيادة منظمة التحرير والتي لا تخلو من تنازلات في بعض قضايا التسوية الدائمة؟ من الواضح أنها لن تكون كافية ولكنها ستكون دون شك مقدمة لمواقف أكثر قبولاً في المستقبل.

فعندما تستوعب قواعد "حماس" الخطاب السياسي الجديد ستجد الحركة نفسها تتقدم باتجاهات أكثر اعتدالاً.

والسؤال الذي يسأل بحق لماذا الآن وما هو الهدف من هذا التغيير؟ إجابات رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل عن هذا السؤال لم تكن واضحة، فهو ذكر أنه بدأت دراسة التغيير في الدورة القيادية الجديدة قبل أربع سنوات، ولكنه لم يقل لماذا حصل ذلك ولماذا الآن بالذات تم الإعلان عن المواقف الجديدة.

ولو بحثنا في سياقات التحولات في المنطقة سنجد أن الثورات العربية التي تحولت إلى هيمنة الخطاب الإسلامي الأصولي المتشدد من الناحية الفكرية والعنيف جداً في محاولات التطبيق على الأرض قد أضرت كثيراً بمشروع الإسلام السياسي الذي تبنته حركة "الإخوان المسلمين" التي حاولت جاهدة أن تسوق خطاباً معتدل الشكل، قاد إلى نوع من التفاهم مع قوى غربية مهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما تهاوت هذه الاتفاقات مع الغرب بعد سقوط حكم "الإخوان" برئاسة محمد مرسي في مصر وخسارتهم الانتخابات العامة في تونس وبعد النجاحات التي حققها النظام السوري بدعم حلفائه ضد كل الجماعات الإسلامية في سورية.

وبالتالي خسرت هذه الحركات جزءاً كبيراً من شعبيتها لأنها لم تحقق نموذج البديل الديمقراطي المنشود للأنظمة الديكتاتورية التي ثارت الشعوب ضدها، بل على العكس وجد الناس فيها بديلاً أسوأ.

وساءت سمعة هذه الحركات بسبب فظاعة أفعال تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في بلاد العراق والشام "داعش" والحركات المتشددة الأخرى، ولهذا أصبح من الضروري التميز وعدم الالتصاق بأي تنظيم دولي يمكن ألا يكون مقبولاً، وخاصة بعد تبدل موقف أمريكا تجاه مصر مؤخراً ودعمها للرئيس السيسي.

وهذا سبب لمحاولة "حماس" النأي بنفسها عن الارتباط بحركة "الإخوان المسلمين" وأن تظهر نفسها بشكل أكثر وطنية واعتدالاً وتتماشى أكثر مع اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية.

اعتدال "حماس" يستهدف الحصول على القبول والاعتراف لكن بأي اتجاه؟! هل هو باتجاه التوافق الوطني والاندماج في الحركة الوطنية الفلسطينية كجزء من منظمة التحرير وجز من مشروعها الوطني الذي باتت "حماس" تقبله، أم باتجاه أن تحصل على اعتراف تمثيلي كبديل لمنظمة التحرير أو مواز لها وكقائدة لكيان غزة المستقل؟ في الواقع هذا سؤال جوهري لفهم إلي أين تتجه "حماس" وما هي دوافع التغيير في هذا التوقيت خصوصاً في ظل الحديث عن صفة سياسية تقوم بها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومحاولاته إيجاد حل للصراع مع إسرائيل، ومدى التأييد الذي يحظى به الرئيس محمود عباس في سعيه لاستعادة غزة بالضغط على "حماس" من خلال وسائل مباشرة وغير مباشرة.

الأيام، رام الله، 2017/5/3

٨٠. الأساس في وثيقة "حماس"

محمد كريشان

"وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي أعلنتها حركة "حماس" أول أمس تطور كبير في تاريخ الحركة ونظرتها لجوانب مختلفة من القضية الفلسطينية لا سيما لجهة القبول بقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، ولكنها على الأرجح قد لا تغير كثيرا من واقع الحال.

الوثيقة تناولت تقريبا كل ما يمكن أن تسأل عنه الحركة سواء من أبنائها ومناصريها أو من خصومها وأعدائها، غير أنها بدت في الغالب وكأنها معالجة لـ"أزمة الضمير" التي عانتها الحركة في تحديد هويتها أكثر من كونها خطوة للتعامل مع استحقاقات سياسية محتملة. هل تُلام الحركة على ذلك؟ لا، لأنه ليس سهلا، بكل المعايير، أن تتوفق الحركة، دفعة واحدة، في أن "تحفظ الصورة العامة وتبرز معالم الطريق وتعزز أصول الوحدة الوطنية والفهم المشترك للقضية وترسم مبادئ العمل وحدود المرونة" كما جاء في مقدمة الوثيقة، لا هذا ليس سهلا.

مشكلة الروح العامة للوثيقة أنها تريد أن تقول "نحن تغيرنا لكننا لم نفرط في الثوابت".. وهذا صحيح ولكن هل من شأن ذلك أن يعدل قليلا أو كثيرا في طبيعة التعامل الدولي مع الحركة سواء من قبل إسرائيل والولايات المتحدة أو أطراف دولية كبرى فاعلة كأوروبا؟ ربما، ولكن ليس جذريا أو بذاك القدر الذي يسمح بتغيير كبير في مثل هذا التعامل. لماذا؟ لأن هذه الأطراف التي سبق أن طالبت من الرئيس الشهيد ياسر عرفات وحركة "فتح" بأشياء من هذا القبيل، قدمتها الحركة تدريجيا، لم تشفع لها في النهاية كي تحصل على شيء ذي قيمة. صحيح أن القيادة الفلسطينية أصبحت محل اعتراف دولي وتحضر المؤتمرات والقمم ويفرش لها السجاد الأحمر لكنها على أرض الواقع، لم تحصل عمليا على شيء بل إن واقع الاحتلال ازداد سوءا على سوء.

"حماس" ربما وفقت، عبر هذه الوثيقة، في إعادة صياغة هويتها، وهذا جيد ودليل حيوية وقدرة على المراجعة، كما أنها وفقت في رسم ملامح مطمئنة في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وبقية الفرقاء الفلسطينيين، كما أن حرصها على التفريق بين اليهود والصهاينة والإشارة إلى معاداة السامية أمر جيد بلا شك، ولكن قد يكون من الوهم أو مغالطة النفس توقع أن يتغير العالم مع "حماس" لمجرد أن "حماس" نفسها عدلت قليلا أو كثيرا في نهجها ومواقفها.

هل معنى ذلك أن خطوة "حماس" لا قيمة لها؟! لا أبدا، هي خطوة كبيرة تحسب لها وتحرج من كان يكرر أن هذه حركة إرهابية متطرفة لا يجوز التعامل معها لكن حرص الحركة على أن تتغير ولا تتغير، أن تعدل ولكن لا تفرط، أن تغير ولكن لا تكرر غلطة "فتح" التي تغيرت أكثر من اللازم... كل ذلك من شأنه أن يخلق إشكالات كبيرة لقيادة الحركة حتى "تهضم" هي ومناضلوها ومقاتلوها هذا الفهم الجديد للذات وللمحيط.

الإشكال الآخر، هو تمسك الحركة بهويتها الإسلامية التي حرصت على تثبيتها في النقطة الأولى من الوثيقة التي فصلت لتعريف الحركة على أنها "حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها". طبعا، هذا حقها، هي لا يمكن أن تخرج من جلدها وتدعي شيئا آخر ولكن السياق الإقليمي والدولي الحالي يبدو معاديا في معظمه لهذا التوجه، إنه معبأ ضد كل هذا النوع من الحركات ذات المرجعية الإسلامية. هذا السياق يخلط كثيرا بين كل هذه الحركات وهو لا يبدو معنيا كثيرا، سواء كرأي عام أو حتى حكومات أحيانا، أن يبحث عن الفرق الحقيقي بين "داعش" و "النصرة" والميليشيات الطائفية في كل من سورية والعراق وبين حركات أخرى مثل "الإخوان

المسلمين" و"حماس" وغيرها. الصورة النمطية السائدة تجعلهم جميعا بالنسبة لهؤلاء مجرد ملتحين موتورين وإرهابيين.

المسألة الأخرى منهجية أي أن "حماس" لم تكن مجبرة على أن تقول كل شيء فتبدو أحيانا في تناقض سيعمل الكثيرون على اصطياده. مثلا: الإشارة إلى "القانون الدولي" لا يمكن أن تكون انتقائية وعلى مزاج صاحبها فتشير إلى أن المقاومة كفلتها القوانين الدولية وكذلك حق العودة، وكلاهما صحيح، وفي نفس الوقت تشير إلى أن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وكل ما ترتب عليه أو ماثله من قرارات وإجراءات "يُعد منعدما"... لأن التمسك بالمرجعيات الدولية كل لا يتجزأ نحاجج به نحن إسرائيل الرافضة لكثير منها ولا نجعله حجة علينا حين نفعل الشيء ذاته التي تفعله هي. باختصار شديد، "حماس" أقدمت على خطوة كبيرة عليها أن تدير الآن ما سيترتب عنها، داخليا وخارجيا، لأنه لا يمكنها أن ترمي وثيقتها هكذا وتذهب في حال سبيلها...

القدس العربي، لندن، 2017/5/3

٨١. "حماس الجديدة"!

محمد أبو رمان

الوثيقة السياسية التي أعلنتها حركة حماس أول من أمس (وكانت قد مهّدت لذلك منذ شهور عبر بعض التسريبات والإشارات عن مضمونها) ستكون محور نقاش واختلاف وسجال كبير في قراءتها واستنطاق دلالاتها ومغازيها السياسية من قبل الدول والقوى والمثقفين وحتى الشارع العربي.

بالطبع سيطفو على السطح توجّهان رئيسان، وقد أخذا بملء المشهد الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي، الأول الذي يقول إنّ الحركة لم تتخلّ عن مشروعها ولا عن ثوابتها ومبادئها، بقدر ما طوّرت خطابها السياسي ضمن الأصول الثابتة، والثاني أنّ الحركة تسير على خطى حركة فتح والحركات الأخرى، في التنازل عن الثوابت والتوجه نحو البراغماتية والواقعية.

من وجهة نظري لا هذه ولا تلك من القراءات تقترب من فهم جوهر الوثيقة الجديدة والتحولات التي عبّرت عنها في مسار الحركة وأفكارها، وهي تتجاوز قصة المواقف السياسية الراهنة إلى إعادة تعريف الحركة لنفسها بصورة جوهرية كبيرة، بما يتوازى ويتزامن مع التحولات والتطورات التي تمرّ بها عموم حركات الإسلام السياسي، وبصورة خاصة مرحلة الربيع العربي وما أفرزته من نتائج على مستوى القناعات الفكرية والسياسية.

بالطبع لا يمكن تجاوز الضغوط السياسية الإقليمية على الحركة التي حاولت الدفع بها إلى القبول بالحدّ الأدنى من المشروعات الدولية ومشاريع السلام (أي حدود الرابع من حزيران 1967)، وهو ما فعلته الحركة في الوثيقة الجديدة مع شيء من التحايل والالتفاف عبر القبول بالدولة على حدود الـ67؛ وفي الوقت نفسه عدم الاعتراف بإسرائيل، وبتعريف الدولة الفلسطينية الموعودة بأنّها من النهر إلى البحر، وبالتمسك بعودة اللاجئين.

دعونا نرفع الوهم تماماً، فمثل هذه الوثيقة لن تكون مقبولة من قبل الإسرائيليين، ولا حتى الأمريكيين ونسبة كبيرة من الأوروبيين (أقصد هنا القوى السياسية)، وهي كذلك لن تكون شفيعاً للحركة مع النظام الرسمي العربي الذي يقيم عداءه معها ليس على قاعدة موقفها من التسوية السلمية فقط، بل ما هو أهم من ذلك خشيته من "البديل الإسلامي".

جوهر التحول، إذاً، هو بكلمة واحدة "التسييس"، أي أن الحركة التي تأسس ميثاقها الرئيس في نهاية الثمانينيات على قاعدة أيديولوجية صلبة، تقوم على ثيمة الصراع الديني مع إسرائيل والجهاد في سبيل الله، وعدم الدخول في السياسة ومشروع البديل الإسلامي للأنظمة العلمانية ولحركة التحرير الوطني الفلسطيني العلمانية، وبوصفها جزءاً من جماعة الإخوان المسلمين الأم، ومشروعها هو استكمال لأدوار الجماعة وفريضة الجهاد، تعيد – أي الحركة– تعريف نفسها بصورة جذرية كبيرة بوصفها حركة كفاح وطني فلسطيني، مثلها مثل أي حركة كفاح ضد الاحتلال والاستعمار، بإضافة جزئية أنّها ذات مرجعية إسلامية وطنية.

هذا التحول جوهري ورئيسي، بل وأزعم ضروري أيضاً، لأنّ الحركة في سلوكها وتحالفاتها ومواقفها تجاوزت الإطار السابق منذ فترة طويلة، فلا بد من إطار جديد يواكب ويتكيف مع التحولات والتغييرات التي طرأت على أفكار ومواقف الحركة!

ما قامت به الوثيقة الجديدة أنّها فتحت الباب أمام قبول الحركة سياسياً، على صعيد إقليمي ودولي، مع مواربة في موضوع التسوية السلمية، لكن ما هو أهم من ذلك أنّ الحركة قفزت في موقفها من الديمقراطية والقبول بالآخر والشراكة الوطنية، والنظر إلى العالم نحو خطاب سياسي احترافي، فأعلنت القبول بهذه القيم والمفاهيم بصورة كبيرة.

بالطبع، كان لخالد مشعل دور كبير في إنجاز هذه الدفعة في ختام زعامته للحركة، فأراد أن ينهى تلك المرحلة بوثيقة تنقل الحركة نقلة سياسية أيديولوجية كبيرة.

الغد، عمّان، 2017/5/3

٨٢. ورقة "حماس": عملية شدّ للوجه

سمدار بيري

سيأتي اليوم الذي ننكشف فيه على الاتصالات التي جرت بين مندوبين إسرائيليين يدعون بأنهم غير رسميين وبين شخصيات أساسية في "حماس". وأنا أعرف حالتين كهذه على الأقل، حين لم يتردد الملتقون في إجراء محادثات طويلة خلف الكواليس. بشكل طبيعي، حتى إشعار آخر، فإن أحداً لن يؤكد ولن يكشف النقاب. ومن المهم الاعتراف بأن هذه المحادثات أنتجت القليل جداً على الأرض. ميزتها هي في تعميق التفاهم حول ما يقلق إسرائيل وما يزعج (ولكن لمن يهم؟) الطرف الآخر.

لا يمكن التجاهل للتوقيت التهكمي الذي عرضت فيه "وثيقة المبادئ والسياسة العامة" لـ"حماس". فقد وقعت علينا (وإن لم يكن بالمفاجأة) في نقطة التماس بين يوم الذكرى ويوم الاستقلال. أما على أبو مازن فهبطت (لعلمه المسبق) وهو في طريقه إلى اللقاء مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض. ولا ننسى إضراب السجناء الفلسطينيين الذي يقوده مروان البرغوثي. هذه أيضاً هي الخطوة السياسية الأخيرة، إذا لم تقع مفاجآت، للأمين العام لـ"حماس"، الذي يفترض أن يعتزل، خالد مشعل.

على هذه الوثيقة عملوا ثلاث سنوات على الأقل، بالتشاور مع رجال قانون، الذراع العسكري في غزة، قدامى "حماس" في الخارج (موسى أبو مرزوق)، فيلسوف الحركة (عزام التميمي في لندن، غير الراضي عن النتيجة النهائية). كما أن سجناء "حماس" البارزين في السجون عندنا ساهموا في فكرهم من خلف القضبان. من تعمق في الـ 22 بنداً، يمكن أن يلاحظ بسهولة كبيرة صراعات القوى وخلافات الرأي غير البسيطة بين "حماس" غزة و"حماس"، الأكثر تطرفاً منها، خارج القطاع.

كيفما نظرنا إلى الأمر، فإن ميثاق "حماس" الأصلي اجتاز عملية شد وجه صغيرة: أخيراً "حماس" تشطب الدعوة لإبادة إسرائيل ولكنها في نفس الوقت تقسم على ألا تتنازل عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال، "بكل الوسائل والطرق". هذا يعني أننا لم نتخلص من المخربين الانتحاريين، أعمال الطعن، العبوات الناسفة، الأنفاق، الصواريخ وأعمال الخطف. وقبل أسبوع فقط "تلت" في البريد الإلكتروني فيلم دعاية كريه ل"حماس" – نوع من الخطة في البطن الطرية، عن الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، الذين قررت وسائل الإعلام عندنا تجاهلهم، وعن حق.

للوثيقة الحديثة يوجد جانبان جديدان: لأول مرة تدعو "حماس" لإقامة دولة فلسطينية في حدود 67. هذا يعني انه اختفت الأحلام عن "فلسطين الكبرى" – فالوثيقة تطالب بإقامة دولة فلسطينية

مستقلة، بقيادة "حماس"، في كل أرجاء الضفة الغربية، قطاع غزة وشرقي القدس كمدينة عاصمة. هذا يعني أيضا دون أن يذكر الاسم الصريح، بان "حماس" تسلم بـ"دولة أخرى"، إسرائيل، كجارة من جانبها. ولكن بخلاف السلطة الفلسطينية لأبو مازن، تطالب "حماس" قبل ذلك بتحرير كل المناطق المحتلة، بأساليبها، دون التنازل عن شبر ودون الموافقة على تبادل الأراضي.

تربط قيادة "حماس" الوثيقة الجديدة بالجهود للتخلص من صورة المنظمة الإرهابية. فهاهم يتنكرون للعلاقة مع الحركة الأم "الإخوان المسلمين" ويتعهدون أمام مصر والأردن "بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى". كما أن هذا هو السبب الذي يجعلهم يعلنون بان ليس لـ"حماس" شيء ضد اليهود واليهودية، بل فقط ضد "الاحتلال الصهيوني".

مشعل ورفاقه يطلقون أيضا غمزة داهية للرئيس ترامب والأسرة الأوروبية: خذونا، نحن وأنتم نعرف أن لـ"حماس" شعبية في الشارع الفلسطيني أكثر من فاسدي فتح. أعطونا الفرصة التي نستحقها لأننا "الحركة الوطنية للتحرير"، وأبو مازن يقلص الرواتب ويطفئ الكهرباء لأنه فقد القوة.

اذا كان ممكنا التعاطي مع "وثيقة المبادئ" كموقف أولي لمواصلة الحوار السري وإدخال تعديلات عليها، فانه مسموح تشويش الحسابات الطويلة مع "حماس" والسير معا نحو فجر يوم جديد. ولكن "حماس" هي حركة أيديولوجية عنيدة أقسمت على عدم الاعتراف بإسرائيل، على مواصلة العنف وعلى عدم التحرك عن سنتيمتر واحد من الأرض. في هذا الموضوع أنا أصدقهم.

عن "يديعوت أحرونوت"

الأيام، رام الله، 2017/5/4

٨٣. حقيقة وثيقة حماس

د. أحمد جميل عزم

لا شك أنّه لا يوجد جهة ستطلق وثيقة جديدة توضح أهدافها السياسية، وبرامجها، إلا إذا أرادت أن تعلن عن شيء جديد، وبالتالي ما يسمى الثوابت في "وثيقة" حركة "حماس" التي أعلنت هذا الأسبوع، والتي لا تختلف عن الميثاق المعلن العام 1988، ليست هي المقصودة بذاتها، بل المطلوب تسليط الضوء على شيء جديد، وذكره مع القديم، يخدم طمأنة من يخشى التغيير بأنّه ليس تغييراً كاملا. ويمكن الإشارة لموضوعين أساسيين تغيرا في الوثيقة، هما القبول بفكرة الدولة على حدود الرابع من حزيران، لكن دون الاعتراف بالكيان الصهيوني. والثاني، تحديد العلاقة مع العالم الخارجي، والاستقلالية الوطنية لحماس، دون التنكر للبعد العربي والإسلامي.

لا يقرأ الخطاب بما فيه وحسب، بل وأيضاً بالمسكوت عنه مما يوجد اتفاق أو إجماع أنه موجود، وحاضر في النقاش والجدل. ومن هنا لفهم وثيقة "حماس" التي أعلنت هذا الأسبوع يجب مقارنتها بالميثاق الأساسي الذي يوضح المسكوت عنه في الوثيقة.

بالإشارة لموضوع الدولة، فإن الوثيقة نصت أنّ "حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة". مع التأكيد على أن "لا تنازلَ عن أيّ جزءٍ من أرض فلسطين". وهذا البند بهذه الطريقة يثير تساؤلا وغموضا حول ماذا يعني؟ فكيف تقبل برنامج التوافق المتعلق بالحدود، وترفضه في ذات الآن. وتفسير هذا ممكن أن نجده تلميحاً في بداية الوثيقة، بالقول "فلسطين المقاومة التي ستظل متواصلة حتى إنجاز التحرير، وتحقيق العودة، وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس". ونجده تصريحاً في مقابلة شهيرة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، مع شبكة ٍ"سي أن أن"، عندما تعهد أنه إذا مُنح الفلسطينيون دولة فلسطينية على حدود 1967 والحقوق الأخرى المطالب بها (اللاجئين) ستتعهد "حماس" بعدم ممارسة المقاومة العنيفة. أي أنـهّ سيجري حصر أي مطالب حينها بأساليب قانونية ومدنية غير عنيفة. وهذا هو حقيقة عرض "حماس" في الوثيقة. وهنا يأتي أهمية المسكوت عنه مقارنة بميثاق "حماس" من حيث تدمير وإزالة إسرائيل تماماً، وعلى الأقل لن ترتبط المقاومة العنيفة بهذا الهدف.

تم تبرير هذا النص بأنه الصيغة التوافقية، والواقع أنه قد يكون كذلك، ولكن من المستبعد أن يكون إعلان هذا الموقف موجها فعلا للقوى الفلسطينية الأخرى، وبشكل عاجل، وخصوصاً "فتح" والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبهدف التوافق معه، لأنّه في ذات الوقت الذي كان يعلن فيه النص كانت قيادات "حماس" تشن هجوماً حاداً ضد حركة "فتح" والرئيس الفلسطيني، وأتبعت ذلك باعتقال عشرات من عناصر "فتح" في غزة. وبالتالي فإن القوى الإقليمية والدولية هي المخاطبة بهذا النص، والتوافق جاء كمبرر.

أمّا النص الثاني والمتعلق بتعريف علاقة "حماس" مع القوى الإقليمية من دول وتنظيمات، فقد جاء في النص "تؤكّد حماس على ضرورة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وعدم ارتهانه لجهات خارجية، وتؤكد في الوقت ذاته على مسؤولية العرب والمسلمين وواجبهم ودورهم في تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني". وهذا النص وإن كان لا يختلف كثيرا عن طروحات حركة "فتح" وعن النصوص التي وضعها مؤسسو "فتح" وعدد مهم منهم جاء من صفوف الإخوان المسلمين، فإنّه في

الواقع ذو معنى عميق، إذا ما تم تنفيذه. وهو نص يحتاج توقفا، وهو ربما نص على الحركات الإسلامية، وتحديداً الإخوان المسلمين، التفكير فيه وإذا قررت تبنيه أن تترجمه عملياً. فمعنى هذا النص أنّ الوحدة الاندماجية الإسلامية والعربية ليست أمراً عاجلا، وانّه لن يتم تجاهل الحدود القطرية، ولن يتم تجاهل الحدود الوطنية، ولها الأولوية على الانتماء لجماعات إسلامية جامعة، مثل الإخوان المسلمين، وهذا تحول يحتاج لندوات وكتابات فكرية كثيرة، ليتم إدراكه. فقد بات من شبه الواضح أن مختلف مكونات السياسة العربية، تقول إن الهوية العربية وربما الإسلامية لها، لا تعني بالضرورة العمل أو تأييد الوحدة الاندماجية، فلم يعد الحديث عن دولة عربية أو إسلامية واحدة، بل عن دول ذات هويات عربية وإسلامية.

الغد، عمّان، 2017/5/4

٨٤. فلسطين بين وثيقتين

زكي بني أرشيد

الرؤية "الإسرائيلية" للدولة اليهودية تستند إلى سردية تاريخية مزعومة بحق اليهود في أرض فلسطين، ولا تخفي الحركة الصهيونية منطلقاتها ومبرراتها الأيديولوجية في تسويغ فكرة إيجاد دولة يهودية نقية يجتمع فيها يهود العالم كافة.

وكتاب "الدولة اليهودية" –الذي كتبه ثيودور هيرتسل ونُشر في فيينا ولايبزيغ بتاريخ 14 فبراير/شباط 1896، قبل ثمانية عشر شهرا من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول– حدد فيه رؤيته لدولة اليهود بأنها التي تمثل "أرض التوراة الموعودة لبني إسرائيل"، ويمثل هذا الزعم أساس الرواية الصهيونية عن فلسطين.

ورغم أن هذه الرواية تبدو "أيديولوجية رومانسية حالمة قافزة فوق حقائق التاريخ"، فإن الصهيونية الأكاديمية –ممثلة في كتابها ومؤرخيها التوراتيين– تمكنت من جعل هذا التصور الخيالي "حقيقة علمية" لا تخضع للجدل.

وفي مقابل هذه الأحلام، ولمواجهة المخاطر الناشئة عن برامج ومشاريع ووعود دولية لترجمة تلك الرواية؛ نشأ النضال الوطني الفلسطيني متأخرا، وفي لحظة المتغيرات التاريخية العميقة، وما رافقها من اختلال نوعي وكمي في موازين القوى لصالح المشروع الصهيوني، وبإمكانيات متواضعة على المستويات كافة في النظر الاستراتيجي والقدرات العسكرية والبيئة الإقليمية الضعيفة، نتيجة التخلف أحياناً و/أو الارتباط المشبوه بالتبعية والارتهان والعمالة أحياناً أخرى.

في هذه البيئة؛ نشأت حركات التحرر الفلسطينية رد فعل على حالة جديدة من الاستعمار تتميز بوصفها احتلال "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب". أو كما قالت رئيسة وزراء الكيان الصهيوني السابقة غولدا مائير "لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني، حتى إنه ليس علينا أن نأتي ونُخرجهم من البلاد، فهم ليسوا موجودين".

ثم نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بقرار من جامعة الدول العربية، وقدمت رؤيتها للصراع الفلسطيني الصهيوني عبر الوثيقة المعروفة بـ"الميثاق الوطني الفلسطيني"، التي تم التخلي عنه بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بحجة أن الظروف الموضوعية المحلية والإقليمية والدولية لا تسمح بالاستمرار في النهج الثوري التحرري.

وكان شعار المرحلة "يا وحدنا" الذي مرر وبرر جميع المحرمات والمحظورات، وتجاوز ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني في التحرير وحق العودة والسيادة، وقفز فوق كل الخطوط الحمر.

وكان التمهيد لقبول هذه الحالة قد بدأ داخليا عبر عناوين الحلول المرحلية والواقعية وبرنامج النقاط العشر، وغير ذلك من المبادرات الفلسطينية والعربية، وكانت حجة القيادة الفلسطينية في قبول وتوقيع اتفاقية أوسلو –إضافة إلى ما تقدم– هو الطموح لإقامة دولة فلسطينية بعد خمس سنوات.

وفي هذه الأثناء نشأ التنافس بين حركة التحرير الفلسطيني (فتح) التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي أعلنت نفسها وبرنامجها نهاية عام 1987.

بلغ التنافس بين الحركتين (فتح وحماس) أشده وصار في ذروته، بعد أن قدمت حماس قراءتها لطبيعة الصراع، عبر ميثاقها ومن خلال عمليات مقاومة مدنية وعسكرية متميزة ومؤلمة للعدو الصهيوني.

بعد هذه المقدمة؛ يأتي دور السؤال عن وثيقة حركة حماس التي أعلنتها أمس (1 مايو/أيار)، عن ماهيّة وأهمية هذه الوثيقة؟ وهل تشكل بديلا لميثاقها؟ أو تغييراً لبرنامجها؟ وقبل ذلك لا بد من التأكيد على:

أولاً: أن النضال الوطني الفلسطيني لم يبدأ بحركة حماس، وأن الشعب الفلسطيني قدم تضحيات كبيرة ومتراكمة وعلى كل الأصعدة.

ثانياً: أن مسار المفاوضات ومسيرة التسوية قد وصلت إلى طريق مسدود، وفشلت في الوصول إلى نظرية إنهاء الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، خاصة مع التوسع والاستمرار في حركة الاستيطان، وتنكب وعود قيام الدولة الفلسطينية، والتراجع عن نظرية "حل الدولتين".

ثالثاً: من المؤسف أن منظمة التحرير الفلسطينية تحولت من مشروع تحرير إلى مشروع لإقامة الدولة الفلسطينية، كما نجحت عملية تحويل السلطة الفلسطينية من مشروع لإقامة الدولة الفلسطينية إلى كيان وظيفي لخدمة الأمن "الإسرائيلي"، عبر التعاون والتنسيق الأمني لقمع المقاومة ومحاولة اجتثاثها، وفقاً لمشروع المنسق الأمني الأمريكي كيث دايتون لإنتاج الإنسان الفلسطيني الجديد.

رابعاً: أن انتكاسة الربيع العربي، وقيام الثورات المضادة، وانشغال الشعوب العربية بألم القمع الدموي الذي وصل بالتأكيد إلى مستوى جرائم الحرب، وما يرافقه من معاناة القتل والتشريد والتعذيب والسجون؛ كل ذلك ساهم –بشكل تلقائي– في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعم المقاومة.

خامساً: نتيجة لتباين المواقف من ثورات الربيع العربي، وما نشأ عن ذلك من إعادة الفرز في المواقف والاصطفاف، فقد تراجع دعم القضية الفلسطينية على جميع المستويات.

سادساً: نشوء نظرية العدو البديل، حيث نجحت "إسرائيل" في تسويق فكرة أن الإرهاب هو العدو الحقيقي الذي يهدد الجميع، وأن مواجهة هذا العدو تتطلب تعاوناً وتنسيقاً معها لدرء مخاطر التطرف، الذي اقترن بالإسلام نتيجة لممارسات حركات أصولية إسلامية متطرفة.

وإلى ذلك؛ فإن تمدد النفوذ الإيراني في بعض الدول العربية (لبنان، سورية، العراق، اليمن) ساهم في انحراف بوصلة المواجهة، وتسلل خطاب يتبنى تصنيف إيران بأنها هي العدو الأول الذي يُحْذر، وأن خطر ما يُوصف بمشروع إيران "الصفوي المجوسي الشيعي" مقدم على خطر المشروع الصهيوني.

ولا شك أن هذا الانحراف يُعد نجاحاً للفكر الصهيوني وللمصلحة "الإسرائيلية"، خاصة بعد اعتماد بعض الإسلاميين لهذا الطرح.

أخيراً؛ هل هذه المعطيات هي التي دفعت حركة حماس لتقديم وثيقتها السياسية الجديدة؟

مع الاحترام لأصحاب التخوفات والتوجسات من عملية الانقلاب الفكري التي تبدأ من الحنجلة ثم تتحول إلى مسارات الضلال؛ فإن تجاهل هذه العوامل يُعتبر من إنكار المعلوم الظرفي بالضرورة.

ليست هذه العوامل وحدها هي التي قادت حركة حماس لإنتاج وثيقتها السياسية الجديدة، ولا شك أنها –بالإضافة إلى أسباب أخرى– دفعت الحركة لإعادة تقديم ذاتها، غير أن ذلك لا يعني تطويع الحركة لإكراهات اللحظة الراهنة، ولا يعني انسلاخها من ثوابتها أو ردتها عن أهدافها.

وإذا بقيت الحركة متمسكة بأهدافها المتمثلة في التحرير، فلا مانع من مراجعة وتطوير الميثاق الذي كُتب في ظروف مختلفة، وخاصة بعد تراكم التجربة السياسية، وتوسع العلاقات الدبلوماسية، وتطور القدرات الميدانية.

وعلى أهمية الفكر السياسي لأي حركة أو النظرية الاستراتيجية لأي دولة؛ فإن ذلك وحده لا يكفي لتحقيق الأهداف وإنجاز الطموحات أو ترجمة الأحلام. ويبدو أن مقولة إرنست همنغواي في رائعته "الشيخ والبحر" صحيحة: "الموتى والحمقى هم الذين لا يغيرون آراءهم أبدا".

ربما تأخرت حركة حماس في تقديم وثيقتها السياسية الجديدة.. ولكنها فعلتها، فهل سيُشكل ذلك دافعا لباقي الحركات الإسلامية لتقديم مقارباتها الفكرية السياسية؟

رغم وجود حالة رفض ومقاومة داخل الحركات الإسلامية لأفكار المراجعة والتطوير والتغيير من الذين يُصنفون بأنهم "حراس الثوابت"؛ فلا شك في أن الحركات الإسلامية تعيش مخاضات صعبة، وأن مناخات الربيع تقيم في فضاءاتها، ودوافع التقويم والمراجعة تنتعش في محاضنها.

حركة المراجعات ليست عيبا وليست مطلوبة من الحركات الإسلامية فقط، ولكنها مطلوبة من جميع الأحزاب والمؤسسات والدول باعتبارهم كائنات حية، تحكمهم قوانين السببية ونواميس الكون التي هي قاهرة بالتأكيد لمن صادمها.

تحقيق الأهداف ليس بالتمني والقعود، وإنما بوضوح الرؤية والعمل الجاد وليس انتظار المهدي أو المخلص. قواعد الحركة الميدانية هي التي تحكم مستقبل الصراع: "لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ "مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً".

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/5/3

٨٥. وقفة أولية سريعة ومحايدة أمام حماس "الجديدة"

طلال عوكل

الوثيقة السياسية التي كشفت عنها حركة حماس مؤخراً، وفي توقيت ألهم البعض لأن يربط على نحو سلبي بين إعلانها وبين الزيارة التي يقوم بها الرئيس محمود عباس للولايات المتحدة، هذه الوثيقة، تشكل بحق تطوراً تاريخياً مستحقاً لحركة تحوز على بعض عوامل القوة، وعلى دور وتأثير بارز في الحياة السياسية الفلسطينية والعربية.

والوثيقة التي تم تداول أفكارها، ومفاصلها الأساسية داخل الحركة لسنوات، لا تنتظر، حتى من أشخاص أو جماعات داعمة وموالية للحركة، أية ملاحظات، أو اقتراحات تعديلية، ما يجعل أية ملاحظات من هذا النوع، مجرد لغو فارغ، ونصائح لا قيمة لها. على أن تسجيل الملاحظات، يأتي في سياق محاولة فهم أبعاد وأعماق السياسات التي ينتظر الناس من الحركة ممارستها خلال المرحلة القادمة. القراءة بالجملة تلزم حتى أشد المناوئين والمتشككين، أو المعادين لحركة حماس لأن يعترفوا،

بأنها تنطوي على توجه عام إيجابي، متفاعل مع الداخل الفلسطيني والمحيط. وباختصار من وجهة نظري فإن الوثيقة بما تضمنته من مواقف تكتيكية واستراتيجية، وبعد تنقيتها من الأبعاد الدينية، فإنها تتطابق بنسبة تزيد على 90% من السياسة التي أقرتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مؤتمرها الرابع عام 1980. الاختلاف بينهما بعد خصم البعد الديني والاجتماعي، يتمثل في أن الجبهة، تعترف صراحة، وهي منخرطة وتدير تناقضاتها، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وثيقة حماس تسجل أن المنظمة تشكل إطارا للفلسطينيين في الخارج والداخل، لكن اعترافها بوحدانية تمثيل المنظمة وشرعيتها يتوقف على شرط إعادة بنائها، بما يضمن انخراط حركتي حماس والجهاد فيها. أي أن الاعتراف بوحدانية تمثيل المنظمة سيبقى معلقاً، وستظل حماس تستخدم هذا الاعتراف، للضغط من أجل التوصل إلى صيغ مقبولة لمشاركة الفصائل التي لا تزال خارجها.

لا يمكن اعتبار هذه الوثيقة السياسية، عملاً تكتيكياً، يستهدف فقط معاونة الحركة على تجاوز عديد الأزمات التي تجابهها في علاقاتها الفلسطينية والعربية. هي إذن حصيلة مراجعة لثلاثين عاماً منذ الإعلان عن تأسيس حماس في عام 1987، والميثاق الذي اشتغلت عليه منذ إقراره في العام 1988. الحركات السياسية التجديدية، ونقصد التي تجدد ذاتها، انطلاقاً من تغير العوامل الذاتية والموضوعية، لا تكتفي بتقديم وثيقة مختزلة من هذا النوع، وإنما تقدم تقريراً مفصلاً عن الأسباب التي أوجبت التغيير، وتمر على نقاط القوة والضعف، والإخفاقات والإنجازات التي عاشتها الحركة، ووجب تغييرها أو تطويرها. والحركات الديمقراطية التي تعتني بمزاج ورأي النخب، والجماهير، عادة، تطرح الوثائق الأساسية للنقاش والجدل، وإمكانية إدخال بعض التعديلات، قبل أن تتخذ قرارها النهائي بالمصادقة على الوثيقة، حيث لا يمكن الاستفادة من بعض الملاحظات او الاقتراحات التي قد تفيد الوثيقة.

نظرياً، وجب القول، إن الوثيقة تقدم حركة حماس جديدة، كما وصفها بعض الكتاب المحسوبين على حركة حماس.

فهي قد صيغت بلغة عصرية، سياسية وقانونية دقيقة، طغى عليها البعد السياسي على البعد الديني، وهي وثيقة وطنت حركة حماس، بحيث تقدمها اليوم على أنها حركة وطنية فلسطينية إسلامية بدون مرجعيات وارتباطات فوق وطنية، كان من الحكمة أن تقدم حماس على الإعلان عن فك ارتباطاتها التنظيمية والإدارية واللوجستية مع جماعة الإخوان المسلمين وأن تخفف عن كاهلها تبعات الصراع الذي تخوضه الجماعة، والتي تعتبرها العديد من الأنظمة جماعة إرهابية. فالقضية

الفلسطينية تنطوي على أثقال كبيرة على أهلها، حتى لم يعودوا قادرين على زيادة هذه الأثقال من خلال علاقات وارتباطات خارجية.

لا يمكن لأحد أن يأخذ على الوثيقة أنها تتمسك باستراتيجية تحرير فلسطين كل فلسطين التاريخية، أو أن عليها الاعتراف بإسرائيل، أو حتى الاعتراف باتفاقيات أوسلو، فلقد قالت الحياة كلمتها إزاء الخيار الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية، والسياسات والرهانات التي حكمت دورها منذ عام 1974، حين أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر.

هذا الموقف الذي يربط بين الهدف الاستراتيجي والمرحلي، والذي لا تتبناه حماس حسب الوثيقة وإنما هي مستعدة لأن تكون جزءاً من الموقف المتوافق عليها وطنياً، ونقصد موضوع الدولة على حدود الرابع من حزيران 1967، نقول هذا الموقف لا يمكن أن يكون مدخلاً للتنافس على خيار المفاوضات، وتقديم البدائل عن المنظمة. السؤال هنا هو لماذا على القوى الدولية والإقليمية أن تنتظر حتى تكون حماس في موقع منظمة التحرير اليوم، بعد أن قدمت الشروط اللازمة لكي تكون الطرف الذي يجري معه الحديث؟ كم عاما، وهل تحتاج حماس لأن تنتقل إلى الموقع الذي تمثله وتشغله المنظمة بعد كل الذي جرى ويجري؟

في ظل الوقائع الملموسة، والسياسات الجارية على المستويين العربي والدولي، من غير المتوقع أن تلاقي حركة حماس حتى بعد هذه الوثيقة، قبولاً وعلاقات تجعلها منافساً لمنظمة التحرير، التي تحظى بشرعية راسخة مهما قيل عنها، وقد يقال عنها الكثير في مجال النقد السلبي. العالم يتعامل مع الشرعيات حفاظاً على شرعيته، وحتى لا يتدخل الآخرون فيها، والعالم يتعامل مع السياسات والمصالح المتماثلة، وحركة حماس لا تحظى بأي من هذين البعدين.

من حق حماس أن تتفاءل بإمكانية أن يؤدي تعريفها الجديد لنفسها، إلى تحريك علاقاتها مع مصر، وعديد الدول العربية، أو ربما الأطراف الدولية، لكن هذا وذاك مرهون باستعداد حماس وقدرتها على الانخراط في المؤسسة الوطنية الفلسطينية الشرعية والرسمية، ومن موقع المعارضة كما هو حال فصائل المنظمة الأخرى، وحتى لو كانت حماس تملك ثقلاً أكبر بكثير من تلك الفصائل.

موضوعياً، وسواء أرادت حماس أو تمنّعت، هذا هو السياق الذي ستقرره الأحداث في لاحق السنين، إلاّ إذا انقلبت الدنيا، وتغيرت جذرياً المعطيات المقروءة اليوم.

بقي أن نشير إلى أن هذه الوثيقة تنطوي على خطاب جديد غريب بمعانيه ومفرداته، ولهجته عما تربى عليه كادر وأعضاء الحركة، وستبدو الوثيقة لبعض الوقت، ونأمل أن لا يطول ذلك، وكأنها

وثيقة فوقية، لم تصل معانيها إلى قواعد الحركة، والأهم والعبرة الأساس هي في السلوك العملي، والتجربة الملموسة، التي ستحكم على قيمة الكلام المعسول.

الأيام، رام الله، 2017/5/4

٨٦. الأسئلة التي لم تجب عليها وثيقة حماس

فراس أبو هلال

كما كان متوقعا، أثارت وثيقة حماس السياسية التي صدرت قبل أيام عاصفة من الردود. بعضها يرحب ويمجد، وبعضها يشكك، وبعضها يخوِّف من مآلات تشبه الواقع الذي وصلت إليه حركة فتح بعد أكثر من نصف قرن على انطلاقها.

ردود الفعل طبيعية بالنظر إلى أهمية الحركة وحجمها، وهي دلالة على احتلال الحركة جزءا مهما من الفضاء السياسي والفكري في المنطقة، وهي أيضا دلالة جديدة على أهمية الصراع العربي الإسرائيلي لدى غالبية الشعوب العربية، إذ أن أي حركة أو حزب عربي– ربما باستثناء الحركات العابرة للحدود– لا يمكن أن يحظى إصدار وثيقة سياسة لها بهذا الحجم من الاهتمام والردود.

قدمت الوثيقة إجابات على بعض الأسئلة المهمة، لكنها بالمقابل فشلت في الإجابة على أسئلة لا تقل أهمية وخطورة، وهو ما جعل الكثيرين بما فيهم مؤيدو حركة حماس يغلبون المخاوف والحذر في تعاملهم مع الوثيقة، بدلا من الرضى.

ولعل أهم ما في الوثيقة هو إصدارها بحد ذاته، لأن ميثاق الحركة الذي أعلن عند انطلاقها في بداية انتفاضة 1987 كان نصا غير سياسي، بني على لغة دينية لحركة دعوية أكثر منها حركة مقاومة، وحوى لغة خطابية تفتقر للتحديد والسياسية، ولذلك فإن مجرد إصدار وثيقة جديدة هو أمر مهم، دون أن يعني ذلك أنها لم تحو مخاوف وعيوبا هي الأخرى، سنأتي على ذكرها لاحقا في هذا المقال وفي مقال قادم. وفي إطار "تسييس" خطاب حركة حماس، تأتي أهمية التأكيد على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع مع محتلين صهاينة وليس مع أتباع الدين اليهودي، بعد أن أدركت الحركة خلال تجربتها السياسية وخصوصا بعد الحصار على غزة أن يهودا عبر العالم وقفوا مع الحق الفلسطيني، ورفضوا ويرفضون الاحتلال، بل ورفضوا الصهيونية كفكرة، وأن الصراع هو مع دولة الاحتلال بما هي مشروع استعماري في المنطقة العربية.

ومع ذلك، فثمة أسئلة مهمة لم تجب عنها الوثيقة ولا ناطقو الحركة الذين تحدثوا في الإعلام للدفاع عنها:

السؤال الأول الذي لم يجب عليه: لماذا صدرت الورقة الآن وما الجديد فيها؟ فإذا كان كل ما في الورقة هو مبادئ قد أعلن عنها سابقا في أدبيات الحركة- وهذا صحيح- فما الجديد إذن؟ إن الجديد الوحيد هو أن المبادئ التي كانت جزءا من الممارسة السياسية للحركة خلال ثلاثين عاما تم تثبيتها الان في وثيقة سياسية تمثل مشروعا سياسيا لها، وهو الأمر الذي يحتاج لإجابة عن سر التوقيت وعلاقته بإكراهات اللحظة الراهنة والوضع الإقليمي البائس وخسارة الشعوب "لجولة" في معركتهم مع الثورات المضادة.

إن الحركة التي تحظى وثيقة سياسية لها بكل هذا الاهتمام تحتاج لشفافية أكبر ووضوح و "تسييس" لإجابتها عن أسباب إصدار وثيقة لا جديد فيها جذريا سوى تثبيت مبادئ وأفكار قديمة لها.

أما الأسئلة الأكثر أهمية ولم تجب عليه الوثيقة، فهي تلك المتعلقة بالبند رقم 20 وهو البند الذي حظي باهتمام كبير في النقاش الإعلامي والسياسي وفي الفضاءات الإلكترونية، وذلك لأنه ذكر صراحة أن الحركة تتعامل مع قبول دولة في حدود 1967 هو محل توافق وطني.

نظر إلى هذا البند من قبل كثيرين باعتباره متناقضا لأنه جمع الأمر ونقيضه، فقبل بدولة على حدود 67 ولكنه رفض في الوقت ذاته الاعتراف بإسرائيل أو التخلي عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني، وهي وجهة نظر مشروعة، ولكنها تستبطن الموقف الدولي بدلا من الموقف النضالي، بمعنى أنها تفترض التناقض لأن "إسرائيل والعالم لن يقبلوا بإعطاء دولة في 67 بدون اعتراف بالاحتلال والتخلي عن فلسطين المحتلة عام 48".

بينما تجاهلت وجهة النظر هذه أن نضال حركة التحرر الوطني لا يجب أن يكون محددا سلفا باشتراطات المحتل أو المجتمع الدولي المؤيد له.

ومع ذلك فإن وثيقة حماس لم تجب على وجهة النظر التي ترى تناقضا في هذه المادة، وذلك لأن النص كان ركيكا (وهذه ملاحظة عامة على الوثيقة أيضا) ولم يحدد أن القبول بدولة على 67 هو حل مرحلي، وهو تحديد كان يمكن أن ينهي التناقض في المادة 20.

ثمة رأي آخر يرى في هذا البند محاولة لاقتفاء مسار حركة فتح، وهو مسار جرب وفشل، والحقيقة أن الوثيقة كان يجب أن تكون واضحة في الرد على هذا التساؤل بالتفريق بين النضال الوطني لتحقيق الأهداف الثابتة التي لا تتغير وبين البرنامج المرحلي الذي يتحسس موازين القوي الحالية، ولكنها فشلت في ذلك.

وبهذا المعنى فإن المقارنة بين الوثيقة وبين برنامج النقاط العشر تجعل الكفة لصالح النقاط العشر، الذي نص بشكل واضح أنه برنامج للعمل المرحلي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القطع بأن التشابه في بدايات الحركتين سيفضي حتما إلى نفس المآلات هو قطع في غير محله، فالحركتان تختلفان في بنيتهما وفي طبيعة الأيدولوجيا المؤسسة لهما، كما أن الظروف الدولية والمناخ السياسي مختلف في التجربتين، وبالتالي فإن وجود مخاوف من تكرار المسار لا يعني أنه تكرار حتمي.

وثيقة حماس الجديدة إذن تحمل بعض التطور في صياغة أدبيات للحركة تترجم التطور في الممارسة السياسية لها، ولكنها في نفس الوقت عجزت عن الإجابة على بعض الأسئلة، وتركت الباب مفتوحا لمخاوف الكثيرين من مسار فتحاوي جديد، ثبت فشله.

موقع "عربي 21"، 2017/5/4

٨٧. ميثاق حماس بين الثابت والمتغير

معين الطاهر

أصاب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خالد مشعل، عندما وصف الميثاق الجديد للحركة، في المؤتمر الصحافي المخصّص لإعلانه في الدوحة، بأنّه جاء بالتوافق والتراضي بين قواعد الحركة، وبالتوافق والتراضي أيضاً مع الأطراف الدولية والإسلامية. فقد استغرقت عملية تعديل ميثاق "حماس" نحو أربعة أعوام، بحسب مسؤولي الحركة، تخلّلتها نقاشات وحوارات وآراء تتوافق عليها قواعد الحركة وأُطرها القيادية أو تختلف. ومن الواضح أنّ أفكاراً رئيسة فيها قد نوقشت مراراً مع أطرافٍ عربية وإسلامية ودولية، بل وربما جاءت التسريبات السابقة لبنود مهمة فيها بمثابة بالونات اختبارٍ لمعرفة صداها وتبيان ردّات الفعل حولها، كما مُهّد لها بتصريحاتٍ مختلفة لكبار المسؤولين في حركة حماس، تناولت القضايا الخلافية فيها مثل دولة في حدود 1967، أو علاقة "حماس" بجماعة الإخوان المسلمين، بحيث بدت هذه التعديلات انعكاساً لواقع كُرّس سابقاً في سياسات الحركة منذ انخراطها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

توافق وتراضٍ في الداخل ومع الخارج ليست مجرد جملة تُقال، فهي تعني، بوضوح، أنّ ثمّة آراء تؤيّد هذه التعديلات الجوهرية، بل وربما تدفع باتجاه أوسع مدىً فيها، وثمّة آراء أخرى تعارضها وتتمسّك، قدر استطاعتها، بموروثها القديم، وجاءت المحصلة توافقاً وتراضياً تحمل حلاً، أو لنقل تفسيراً وتأويلاً لكلا الموقفين، يمكّن كلا منهما من الاستمرار بنهجه، وتطوير اتجاهه فيه.

وبعيداً عن تفصيل بنود الميثاق كلها، إلّا أنّ الجدل يمتد أساساً حول نقطتين، تتفرّع منهما البنود الأخرى؛ الأولى إعلان "حماس" أنّها حركة تحرّر وطني فلسطيني ذات مرجعية إسلامية، متجاهلة ما

ورد في ميثاقها السابق بأنّها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، ولعلّها بذلك تحاول أن تتجنب سلبيات تلك العلاقة، في ظلّ الظروف الإقليمية السائدة، على المشروع الوطني

"يقع على حماس بشكل رئيس واجب الحفاظ على المقاومة ومشروعها في هذه المرحلة" الفلسطيني. وأحسب أنّ هذا تطوّر إيجابيٌّ يخدم حركة التحرّر الوطني الفلسطينية. وفي مقابل ذلك، حافظت "حماس" على مرجعيّتها الفكرية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهي التي تُعبّر عنها بوضوح بنود الميثاق ومفرداته اللغوية المختلفة، وهو بالتأكيد حقٌّ لها، وإن كنّا ما نزال نعتقد بحاجتنا إلى رؤية مزيدٍ من التفصيل والتوضيح في الممارسة والنظرية حول نظرة "حماس" بميثاقها الجديد لدورها حركة تحرّر وطني فلسطينية، بما فيها علاقتها الناظمة مع شرائح الشعب الفلسطيني، وطوائفه واتجاهاته السياسية المختلفة، ضمن مرحلة التحرّر الوطني التي لها قوانين معروفة توضّحها وتتحكم في مساراتها.

النقطة الثانية هي تلك التي تتحدّث عن قبول "حماس" الصيغة التوافقية الوطنية المشتركة (بحسب تعبيرها) الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، أي دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وهي بذلك توافق على أنّ هذا هو المشروع الوطني الفلسطيني المتوافق عليه في هذه المرحلة.

التأكيدات المتتالية، قبل هذا البند وبعده، حول تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ورفض اتفاقية أوسلو، وعدم التنازل عن أي جزءٍ من أرض فلسطين، ورفض أي بديلٍ عن تحرير فلسطين كاملة، إلى آخر هذه الديباجة، لا يُلغي قرار "حماس" بالانضمام إلى مشروع حلّ الدولتين. وهو البند الذي أثار اهتمام الدوائر المختلفة، واعتبر تطوراً في موقف الحركة، أمّا التعبيرات الأخرى المرتبطة بهذا البند، عن استمرار التمسّك بالثوابت، فإنّها تُعبّر عن حالة التراضي بين الآراء المختلفة، لكنّها لا تعكس، بأي حال، سياسةً عمليةً غير التي تضمنتها هذه الفقرة.

حول هذا الموضوع، تبرز ملاحظتان مهمّتان حول هذه السياسة؛ الأولى ينطبق عليها المثل الشعبي الدارج "راح على الحج والناس راجعة"، ذلك أنّ حلّ الدولتين قد تهاوى ومات، أو هو في مراحل النزع الأخيرة، وما عاد سوى شماعة تبرّر بها قيادات السلطة الفلسطينية استمرار بقائها في صدارة الموضوع الفلسطيني. فكان من الأجدى والأجدر أن تبادر حركة حماس في ميثاقها الجديد إلى المساهمة في صياغة مشروع وطني، يضمُّ الفلسطينيين كلهم في الضفة وقطاع غزة والمناطق المحتلة منذ عام 1948 والشتات، بدلاً من محاولة اللحاق بمشروعٍ تعدّ الآن مراسمه الجنائزية،

ويسعى القائمون عليه إلى تحويله إلى بقايا كانتونات بصيغة هزيلة لحكم ذاتي محدود ملحق بما تروّجه الدعاية الصهيونية عن سلامٍ مع العرب يشكّل مدخلاً لحلّ (تصفية) القضية الفلسطينية.

النقطة الثانية هي عدم التعلّم من دروس التاريخ، ولا من الأمثال الشعبية التي يقول بعضها "اللي بجرّب المجرّب عقله مخرّب". لم تنسَ الذاكرة الفلسطينية، بعد ما جرى من حوار بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وسعي الأنظمة العربية إلى زجّ الفلسطينيين في التسوية السياسية المُتوهّمة. يومها اعتقد القادة الفلسطينيون أنّ دولةً في الضفة الغربية وقطاع غزة قد باتت قاب قوسين أو أدنى، وخرجوا علينا بمشروعٍ عُرف باسم النقاط العشر. وللوصول إلى حالة "التوافق والتراضي"، فقد أُدرجت بنود وتفسيرات عن سلطةٍ وطنيةٍ مقاتلة، وعن أرضٍ يندحر عنها الاحتلال، وتكون قاعدةً ثوريةً لتحرير ما تبقّى من أرض فلسطين كلها. لكنّ الحقيقة المرّة كانت واضحة، فجميع تلك العبارات كانت مجرّد تجميل لعملية الانخراط في التسوية ما لبثت مساحيقه أن زالت وانمحت، وما مكث في الأرض كان الانجرار التدريجي باتجاه مشروع التسوية، وتقديم التنازلات المتتالية التي تجعل الخصم والوسيط يقبلان بنا في هذه العملية الوهمية، وتتنافى مع طبيعة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

قد يعتبر بعضهم أنّ ما تقوم به "حماس" لا يتعدّى مناورةً سياسيةً، قد تُجنّبها الضربات

"حلّ الدولتين قد تهاوى ومات، أو هو في مراحل النزع الأخيرة" المتوقعة والحروب والاجتياحات والمحاولات المتكرّرة لتصفية المقاومة في فلسطين وفي غزة تحديداً. لكن غاب عن ذهنهم أنّ إقدام منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم مثل تلك التنازلات لم يُجنّبها ضربات العدو، بل ربما تكثّفت عليها بهدف إضعافها وإجبارها على تقديم مزيدٍ منها. هل لنا أن نتذكّر أنّه بمجرد إطلاق برنامج النقاط العشر، اندلعت الحرب الأهلية في لبنان، وتتالت الضربات والاجتياحات على الجنوب، وصولاً إلى إخراج المقاومة من بيروت، ومن ثمّ اغتيال رموزها وقادتها؟ ألم يحدث هذا كله في مناخ السعي نحو التسوية المتوهمّة؟ وهل لحركة حماس أن تستخلص من هذا درساً؟ فمثل تلك المرونة لن تجنّبها حرباً، ولن تقيها من مؤامرة، بل سيزداد الضغط عليها من أجل انتزاع مزيد من التنازلات منها، كما سيُعطي هذا غطاءً لاتجاهات في داخلها أو قوى من خارجها لمزيدٍ من محاولات الانخراط في هذه العملية المزعومة.

تبقى نقطة تتعلّق بتوقيت إعلان الميثاق الذي يجري التداول حوله منذ زمن بعيد، لماذا الآن؟ أوَلم يكن من الأفضل تأجيل ذلك لتركيز الاهتمام على إضراب الأسرى، واستثمار حالة الوحدة الوطنية والتلاحم حول الأسرى وإضرابهم، وتحويل ذلك باتجاه انتفاضةٍ شعبية كبرى، أم أنّ الهدف منها

الالتفاف على إنذارات الرئيس محمود عباس المتكرّرة لحركة حماس وقطاع غزة، وتحييد بعض الدول في الإقليم، أو استباق لقاء عباس– ترامب؟

في جميع الأحوال، فتح هذا الميثاق الباب أمام تأويلاتٍ متعدّدة له، ولعلّ الأيام المقبلة توضّح لنا بجلاء أي مسار ستعتمده "حماس" التي يقع عليها بشكل رئيس واجب الحفاظ على المقاومة ومشروعها في هذه المرحلة.

العربي الجديد، لندن، 2017/5/5

٨٨. على هامش إطلاق حركة حماس وثيقتها الجديدة: الإسلاميون بين الثابت والمتغير؟

قاسم قصير

شكّل إعلان رئيس المكتب السياسي في حركة حماس خالد مشعل من الدوحة الوثيقة السياسية والفكرية الجديدة للحركة حدثا مهما إعلاميا وسياسيا وإسلاميا وفلسطينيا وعربيا ودبلوماسيا، فهذا التطور بعد ثلاثين عاما على تأسيس الحركة و11 عاما على مشاركتها في الانتخابات النيابية يعتبر تطورا مهما في مسيرة الحركة وعلى صعيد مستقبل القضية الفلسطينية ودور المقاومة الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

ورغم أن الوثيقة تضمنت العديد من النقاط الجديدة الهامة، فإنها لم تخرج عن الثوابت التي تتمسك بها الحركة على صعيد مواجهة المشروع الصهيوني ودور المقاومة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن الوثيقة اتسمت بالمرونة السياسية على صعيد القبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والاستمرار في العمل لإقامة دولة فلسطين على كامل الأراضي الفلسطينية، ورفضت الوثيقة الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وأكدت التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، كما تضمنت الوثيقة إشارات هامة لجهة مواقف الحركة من الدول العربية والإسلامية والحرص على عدم الدخول في الصراعات الداخلية لهذه الدول.

ولا يهدف هذا المقال لمناقشة مواقف الحركة في وثيقتها الجديدة وما تغير في مواقفها وما هو المستجد، لان هذه المناقشة تحتاج لمقاربات مختلفة حول الأسباب التي دفعت الحركة لإطلاق الوثيقة وما هو تأثير ذلك على دورها المستقبلي والقضية الفلسطينية، وان كان الأستاذ خالد مشعل قد قدّم لإطلاق الوثيقة برؤية متكاملة حول الأسباب التي دفعت الحركة لإطلاق الوثيقة وخصوصا المتغيرات السياسية والميدانية والإقليمية والدولية.

لكن ما أود الحديث عنها هو الأسباب التي تدفع الحركات السياسية والفكرية بشكل عام، والحركات الإسلامية بشكل خاص لإطلاق وثائق جديدة تراعي المتغيرات والتطورات المتسارعة، وما هو الثابت والمتغير في هذه الوثائق، وهل ستؤثر هذه الوثائق على المبدئية أو العقائدية التي تتسم بها هذه الحركات.

ولا بد من الإشارة بداية إلى انه ليس فقط حركة حماس أطلقت وثيقة جديدة بعد مسيرة طويلة من النضال، فمعظم القوى والحركات السياسية والحزبية ولا سيما الإسلامية عمدت لإطلاق وثائق جديدة خلال مسيرتها أو عمدت إلى وضع رؤى جديدة تعمل على أساسها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فحزب الله في لبنان أطلق في بداية انطلاقته عام 1985 الرسالة المفتوحة والتي اتسمت بأيديولوجية عالية، ومن ثم في العام 2009 أي بعد 24 سنة على هذه الوثيقة الأولى، أطلق وثيقة سياسية جديدة وسميت بالوثيقة السياسية وتضمنت تغييرات عديدة على مستوى الخطاب والأداء.

والأمر نفسه ينطبق على حركة النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب وعلى الجمهورية الإسلامية في إيران والتي شهدت تغييرات عديدة في خطابها السياسي منذ التأسيس وحتى اليوم، وكذلك على حزب الرفاه في تركيا والذي تحول إلى حزب السعادة ومن ثم انبثق عنه حزب العدالة والتنمية، كما أن بعض التيارات السلفية في مصر والدول العربية شهدت تغييرات عديدة في مواقفها وأدائها، كما أن حزب الدعوة الإسلامية في العراق لم يعد اليوم كما كان الأمر عند تأسيسه.

وهذا ما جرى على صعيد بعض الدول الكبرى كروسيا والصين أو على صعيد الحركات اليسارية والشيوعية في العالم.

طبعا هناك أحزاب وتيارات إسلامية أو يسارية أو قومية تحاول الحفاظ على مواقفها الفكرية والسياسية دون أي تغيير فعلي كما هو الحال مع حزب التحرير والذي لا زال يتمسك بأفكاره التي وضعها قبل حوالي الستين سنة، مع انه لم يحقق أية إنجازات مهمة على الصعد السياسية والعملية ولا يزال يعمل لإقامة الخلافة الإسلامية.

وعلى ضوء ذلك: كيف يمكن تقييم هذه المتغيرات في الوثائق والأداء؟ هل نكتفي بسرد النقاط التي تغيرت أو معرفة هل تخلت الحركة أو الحزب أو الدولة عن ثوابتها؟ أو ما هو مقدار مساهمة هذه التغييرات في تقريب الحركة من الأهداف التي وضعتها أساسا؟

إن سنة الكون تقتضي التغيير والبحث عن أساليب جديدة للعمل ولتحقيق الأهداف في ظل ما يشهده العالم من متغيرات، لكن الأهم هو الحفاظ على الثوابت الأساسية التي انطلقت من أجلها هذه

الأحزاب والحركات، وان لا يؤدي التغيير إلى الخروج عن الثوابت الأساسية والتي تلغي مبرر وجود هذه الحركات.

على ضوء هذه المعطيات يمكن تقييم الوثيقة السياسية والفكرية الجديدة لحركة حماس أو لأي تنظيم أو حزب إسلامي أو يساري أو قومي، فالحفاظ على الثوابت والأهداف التي نشأت من أجلها هذه الأحزاب هو الأساس، أما إذا كان التغيير سيؤدي إلى ابتعاد هذه الحركات والأحزاب عن ثوابتها وأسسها الفكرية، فإنها هنا تكمن المشكلة.

فهل تخلت حركة حماس عن ثوابتها؟ وهل تخلى حزب الله سابقا عن ثوابته؟ وأين أصبحت الأهداف التي وضعتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بداية انطلاقتها؟ وأين هو حزب الدعوة الإسلامية في العراق من مشروعه الفكري والسياسي التأسيسي؟ وهكذا يمكن إعادة تقييم ودراسة كل الحركات والأحزاب على قاعدة الثابت والمتغير في مسيرتها السياسية والفكرية.

موقع "عربي 21"، 2017/5/5

٨٩. أحد ما خاف

عميره هاس

جملة واحدة في مسودة وثيقة مبادئ حماس التي تسربت قبل شهر، برزت في اختلافها عن الحوار الفلسطيني المعتاد. الجملة توجد في البند الذي يتعلق باللاسامية و"مشكلة اليهود" ومطاردتهم. وهذه الجملة تقول إن هذه ظاهرة مرتبطة بتاريخ أوروبا، وليس بالتاريخ العربي والإسلامي. "ظاهرة اللاسامية كانت السبب الرئيس في ظهور الحركة الصهيونية"، كُتب هناك والباقي معروف: "الحركة الصهيونية استطاعت احتلال فلسطين بدعم من الإمبريالية الغربية، وهي النوع الأكثر خطورة للاحتلال الكولونيالي الذي تلاشى من معظم أنحاء العالم، ويجب أن يختفي أيضا من فلسطين".

ربما سنعرف ذات يوم من الذي اقترح هذه الجملة: الذين يؤيدون الغرب؟ أو أعضاء الحركة المحاصرون في غزة حيث أن استخدام الإنترنت هو حرية الحركة بالنسبة لهم تجاه أفكار الآخرين؟ أو مؤرخون مقربون من حماس؟ أو خالد مشعل؟.

لقد استمرت صيغة وثيقة المبادئ السياسية الجديدة حوالي أربع سنوات مع اطلاع عدد كبير من القراء والمُعدلين. لدى حماس قدرة مثبتة على إجراء عمليات ديمقراطية من المشاركة. وهذه الجملة – التي تقترح تفسيرا لافتا للتسلسل التاريخي، مثلما يظهر في الوصف الفلسطيني الثابت، لا تظهر في الصياغة الأخيرة. فهل خاف أحد ما.

الإلغاء المؤسف يشير رغم ذلك إلى عملية التفكير التي سبقت الكتابة. يمكن أن نستنتج أن من طلب شطب هذه الجملة، قد فهمها على أنها تنازل وتضامن عاطفي لا حاجة إليه، وتعبيرا عن شيء من الفهم لوجود الصهيونية اليهودية في البلاد. لقد اعتقدوا كما يبدو أن استثناء الصهيونية من الكولونيالية الدولية سيعتبر تناقضا يضعف الادعاء ويضعف طابع الحركة الصهيونية التي هي من أخطر أنواع الاحتلال الكولونيالي.

هناك تغيير جوهري آخر وجدته بين النسختين، وهو موجود في البند الذي يقول إن حماس تميز بين الصهيونية وبين اليهود. وقد كتب في المسودة أن حركة حماس "تميز بين اليهود كأهل الكتاب واليهودية كدين من جهة، وبين الاحتلال والمشروع الصهيوني من جهة أخرى".

في الصياغة النهائية بقي التمييز بشكل سلبي، بأن الصراع هو المشروع الصهيوني وليس بسبب الدين. هل كان هناك من هو مستعد لإلغاء تعريف أساسي من القرآن بأن اليهود مثل النصارى هم "أهل الكتاب" بشرط أن لا يحدث تنازل عاطفي سياسي في إظهار التعاطي الإيجابي.

فرق ثالث يخص الجزء الذي يتعلق بالموقف من الاحتلال والاتفاقات السياسية. وقد جاء في المسودة: "ليس من المعقول أن يعتمد السلام في فلسطين على ظلم الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وطردهم منها". أما في الصياغة النهائية فقد جاء: "التسبب بالإجحاف للشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه، كل ذلك لا يمكن أن يكون تعبيرا عن السلام". الفرق دقيق ومحدد: في المسودة السلام هو موضوع وقد يكون هذا هو الطموح، رغم أن هناك شروط قاطعة. أما في الصياغة النهائية فان السلام هو أمر مفروض ومعروف مسبقا بأنه لا يجدي نفعا.

من ناحية عدم الموافقة على الوجود اليهودي في البلاد، بقيت الوثيقة متشددة مثل ميثاق حماس. تواجه إسرائيل هذه المواقف بالمزيد من التدمير والإغلاق والملاحقة. كلما صادرت وقتلت كلما زادت قدرة حماس على إقناع باقي أبناء الشعب في الاعتماد عليها والقبول بمبادئ وثيقتها.

وثيقة حماس تُبين أن هناك تفكير مختلف. وقد انبثق النقاش من خلال التعرف على أصوات أخرى. العزلة التي فرضتها أوروبا على حماس كمساعدة غبية لا مسؤولة للحصار الإسرائيلي، تقلل من تعرض أعضاء حماس للمواقف والفرضيات الجديدة.

هآرتس

الحياة الجديدة، رام الله، 2017/5/4

٩٠. في التعامل مع وثيقة حماس

منير شفيق

أعلن الأستاذ خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بتاريخ 2017/5/1 "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" لحركة حماس. وذلك باعتبارها استجابة لما حدث من متغيّرات منذ ميثاقها الأول. فهي بمثابة البرنامج السياسي الجديد لحركة حماس أو بمثابة ميثاق حركة حماس.

ومن ثم تصبح هذه الوثيقة هي الأساس الذي يتجمع أعضاء الحركة حوله، كما تصبح الموافقة عليه أساس العضوية الجديدة. فهو جامع للأهداف والمرجعية والاستراتيجية والمنهجية السياسية والفكرية. ولهذا يجب أن يُعامَل باعتباره البرنامج الخاص بحماس، والملزِم لأعضائها. وهو واحد من معايير التقويم لحماس بالنسبة إلى من هم خارجها.

إن كل من يطّلع على التقرير يجب أن يقرر ماذا يريد منه. فإذا كان يسعى للانضمام إلى حماس أو أن يصبح من أنصارها بالموافقة على التقرير كاملاً، فعندئذ عليه أن يقرر الموافقة على كل بنود التقرير. أما إذا كان من فصيل آخر، أو كان مستقلاً ويريد أن يحدد موقفاً من حماس، فالحكم على التقرير غير كافٍ إذا كان عنده اعتراض على البند المتعلق بالدولة أو غيره. وإنما يحدد موقفه العام أولاً من حماس المقاومة والأنفاق في قطاع غزة أين يقف منه. ولكنه لا يستطيع إذا لم يوافق على تقريرها، أن يدير ظهره لما تمثله حماس (والجهاد طبعاً) في قطاع غزة. وإذا كان يعطي الأولوية والأهمية الأكبر لما تمثله حماس من قوّة مقاومة في قطاع غزة فإن أية تحفظات على هذا البند أو ذاك في التقرير يجب ألا يغيّر في موقف الذي يجعل واقع المقاومة معياره الأول.

ثم إذا كان المعيار الثاني في الموقف من حماس أو الجهاد أو الفصائل يدعو إلى الوحدة من أجل دعم إضراب الأسرى والانتفاضة والمقاومة والتصدي لمخططات تصفية القضية الفلسطينية، فإن التركيز على أهم التحديات ومواجهتها يجب ألا تغير أية تحفظات على هذا البند أو ذاك في التقرير، من اعتبار حماس جزءاً أساسياً في تحقيق الوحدة العريضة لمواجهات التحديات الراهنة.

طبعا بعد تثبيت اتجاه البوصلة على هذين الشرطين، فإن قراءة الوثيقة وتقويمها أو إبداء أية مخاوف يجب أن يأخذ طابعاً ودّياً وإيجابياً وليس سلبياً وعدائياً، لأن التهويل هنا أو إعطاء أولوية لنقد ما يراه المعني من مَثْلبة في التقرير، ومن ثم الانتقال إلى الصراع والهجوم يشكل خطأً سياسياً خاطئاً. علماً أن ما من فصيل أو ناشط فلسطيني إلا وله تحفظات ما على برامج الفصائل الأخرى. فالمسوّغ للتعدد الفصائلي هو ما يقوم في ما بين برامجها وممارساتها من خلافات. وقد أصبحت بعد اتفاق أوسلو تصل إلى حدود قصوى لا تحتمل المساومة حولها. بما يتعدى أي خلاف حول برنامج

يضع إقامة دولة فلسطينية ضمن خطوط حزيران/ يونيو 1967. ذلك لأن اتفاق أوسلو يضرب نظرياً وممارسة في العمود الفقري للثوابت الفلسطينية، ومع ذلك راحت الدعوة للوحدة الوطنية تشمل من تبنوه وصنعوه.

والعجيب من بعض فصائل م.ت.ف هجومها الحاد على حماس بسبب البند العشرين في الوثيقة في ما يتعلق بـ"إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967". وكانت قد وافقت (تلك الفصائل) ولم تزل، على قرار المجلس الوطني عام 1988 في الجزائر الذي أعلن إقامة الدولة الفلسطينية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242. وهذا بلا شك أسوأ من حيث التنازل عن "برنامج النقاط العشر" الذي شُبِّهَت وثيقة حماس به من قبل منتقدي التقرير.

أما الأعجب فموقف بعض المعلقين من سلطة رام الله وقيادة فتح (المؤتمر السابع) من التقرير. وقد كانوا يتهمون حماس بـ"التطرف" و"اللاواقعية".

وبالمناسبة، لم يلحظ هذان البعض أن من الأسباب التي سوّغت فيها حماس تقريرها الجديد هو محاولة التقارب معهما في موضوع "إقامة دولة ضمن خطوط الرابع من حزيران". مما يعني أن نقدهما يُراد منه رفض هذا التقارب.

بالتأكيد لا أحد يمنع أي فصيل أو قائد سياسي أو حتى مفكر أو صحفي أن يحدد موقفاً من هذه الوثيقة أو من حماس كما هو الحال بالنسبة إلى برامج الفصائل الأخرى أو مواثيقها. ولكن من الخطأ تحوّل وثيقة حماس إلى مركز لصراع فكري وسياسي معها، وفتح معارك جانبية قد تؤذي ما يجب أن يقوّم من علاقات تحالفية ووحدة وطنية، ولا سيما في الظروف الراهنة التي تفترض من الجميع أن يتحدوا في دعم إضراب الأسرى وفي دعم انتفاضة القدس والضفة الغربية المندلعة منذ ثمانية عشر شهراً. وقد جاء الإضراب ليزيد من أهمية تحويلها إلى انتفاضة شعبية شاملة لدحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات وإطلاق كل الأسرى وفك الحصار عن قطاع غزة.

لقد كان مثيراً للشبهات، في هذه الظروف، ما أعلنه الرئيس محمود عباس من خلال رئيس حكومة السلطة من معركة ضد قطاع غزة و"فرض إنهاء الانقسام" والتجويع وبأساليب أخرى "غير معهودة". فهذه المعركة التي فتحها محمود عباس يُراد منها إجهاض إضراب الأسرى وضرب الانتفاضة والانتقال إلى حرب داخلية – داخلية. ولهذا لا يمكن أن تفهم إلا ضمن التوجهات الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية.

من هنا لا يصح تحويل وثيقة حماس كما فعل البعض إلى نقطة صراع داخلي على المستوى الفلسطيني أو العربي والإسلامي. ومن ثم ضرورة معاملتها باعتبارها برنامج حماس فقط. وليست مطروحة لتكون مشروع الشعب الفلسطيني، أو تتحول إلى نقطة خلاف جديدة في وقت يخوض فيه الشعب الفلسطيني معركة دعم إضراب الأسرى وتأجيج انتفاضة القدس وإجهاض مؤامرة تجويع قطاع غزة ومواجهة التحديات الزاحفة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال ما يعدّه دونالد ترامب من مشروع فلسطيني – عربي – صهيوني لتصفية القضية الفلسطينية.

تبقى نقطة تقف وراء نقد الكثيرين للوثيقة تستند إلى التشابه بين وثيقة حماس وبرنامج النقاط العشر الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 وكانت فتح وراءه.

هؤلاء يطبقون المثل القائل: "الملدوغ من الحيّة يخاف من جرة الحبل". ولهذا لم تنفع مع هذا النقد للرد المسبق عليه ما حملته وثيقة حماس من تأكيد متكرر بتمسكها بالثوابت لأن برنامج النقاط العشر كان بمجموع نقاطه يؤكد على الثوابت في ما يتعلق بتحرير كل فلسطين وتبني استراتيجية الكفاح المسلح ورفض التسوية ولم يحمل سوى عبارة واحدة اعتبرتها قيادة فتح جديداً في الميثاق الوطني أو منطلقاتها هي "إقامة سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء يتحرر من فلسطين". لأن هذه العبارة كانت تمهيداً لمشروع "إقامة الدولة الفلسطينية" (قرار المجلس الوطني عام 1988) ومنه إلى أوسلو ثم إلى "حلّ الدولتين" الذي يتضمن الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني.

من هنا فإن المخاوف من أن تكون الوثيقة مقدمة لتكرار مسار فتح، تشكل الحجة الأكثر شيوعاً عند منتقدي الوثيقة. وذلك من أجل الهجوم على حماس والتشكيك في النيات والمسار والمستقبل.

أولاً حماس ليست فتح بالتأكيد، والمسار الذي مرّت فيه فتح لا يتكرر بالضرورة لا من ناحية موازين القوى العالمية والإقليمية والعربية والفلسطينية، ولا من ناحية المناخات والمعادلات السياسية والنظرية التي سادت في مرحلة فتح.

ثانياً إن هذا التمايز بين فتح وحماس أو بين المسارين: الماضي والمستقبلي المحتمل، لا يعد تسويغاً أو تأييداً لهذه الوثيقة، وإنما هو نقد لنقد يقوم على قياس خاطئ أو على المخاوف التي لا تشكل بحد ذاتها برهاناً نظرياً كما يقول فردريك أنجلز. وذلك بالنسبة إلى الحجة التي تقوم على المخاوف.

نحن نعيش في عالم غير عالم السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وفي موازين قوى ومناخات مختلفة أساسياً عن موازين قوى ذلك العالم ومناخاته. ولذلك يجب أن تقوم حجج كل من يؤيد الوثيقة أو ينقدها وفقاً لما يسود الآن من موازين قوى ومناخات وما يتوقع من اتجاهات لتطورات موازين

القوى والمناخات الراهنة مستقبلاً، وليس لما حدث مع فتح وم.ت.ف. علماً أن احتمالات المسارات الجديدة متعددة إيجاباً وسلبا.

هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، وخلاصة، ليس التأييد أو النقد ما يجب أن تذهب إليه الساحة الفلسطينية وإنما اتحاد كل القوى خلف إضراب الأسرى لكسب هذه المعركة وإن أمكن لتطويرها باتجاه تطوير الانتفاضة ووقف هجوم محمود عباس وحملته ضد المقاومة المسلحة في قطاع غزة، كما الاتحاد في مواجهة مشروع دونالد ترامب للقضية الفلسطينية. وما يُعد له من حروب ومواجهات.

موقع "عربي 21"، 2017/5/5

٩١. وثيقة حماس السياسية: أبعد من النصوص المكتوبة

د. سعيد الحاج

كما كان متوقعاً، لم يضع إعلان حركة حماس عن وثيقتها السياسية حداً للجدل والنقاش حولها، وإنما زادهما زخماً ووتيرة، ذلك أن معظم الجدل الدائر مردُّه للمواقف السياسية المسبقة أكثر من القراءة العميقة في الوثيقة ومضمونها وسياقاتها ودلالاتها.

يضاف إلى ذلك أهمية طارح الوثيقة (حماس) وما تقوله في ظل المتغيرات والتحديات التي تمر بها الحركة والقضية الفلسطينية ككل، مما يزيد من أهمية القراءة المتأنية الموضوعية للوثيقة من مختلف زوايا، أي التوقيت والسياق والأسباب والمضمون والصياغة والدلالات وفضلاً عن الفائدة والمخرجات والانعكاسات المستقبلية.

توقيتان لا توقيت

يفرض سؤال التوقيت نفسه في كل حدث سياسي مهم لأنه يقود في كثير من الأحيان إلى استنتاجات مهمة تُستخلص من العلاقة بين السياق والتوقيت والحدث. بيد أن وثيقة حماس السياسية – التي سمتها وثيقة المبادئ والسياسات العامة – تكتنف توقيتين وليس توقيتاً واحداً.

إذ هناك توقيت "فكرة" العمل على كتابة الوثيقة وهناك توقيت "الإعلان" عن الوثيقة. أما الأول – والذي يعود لسنوات – فيبدو مرتبطاً بسياقين رئيسيين، الأول، هو تراكم الخبرة العملية لدى الحركة من ممارستها للسياسة وانتقالها من طور إلى طور وفي أكثر من مجال وساحة وبلد، الأمر الذي كشف عن ثغرات وتحديات فرضها "ميثاق" حماس الذي أعلنته عام 1988 بما استدعى ضرورة

التعديل أو الاستبدال. والثاني، هو التطورات الدولية والإقليمية خصوصاً تلك المتعلقة بالثورات العربية، ثم الثورة المضادة وما جرته على المنطقة من متغيرات وعلى الحركة من ضغوط وتقييدات، الأمر الذي يمكن رصده بين ثنيات مواد الوثيقة.

وأما التوقيت الثاني، وأعني به توقيت الإعلان عن الوثيقة في المؤتمر الصحافي الذي ترأسه رئيس المكتب السياسي الحالي للحركة خالد مشعل، فهو واضح ومفهوم، إذ غالباً ما تُستثمر المحطات السياسية الفارقة للإعلان عن مشاريع أو خطوات مهمة. ولعل "أبا الوليد" ومعه المكتب السياسي القديم أراد أن يختم دورته بهذا "الإنجاز" ليوثق في سجله وسجلاتهم للتاريخ.

الحاجة للوثيقة

قبل ولوجنا إلى مواد الوثيقة وما تضمنته، قد يكون من المفيد نقاش المبدأ، بمعنى هل كانت حركة حماس بحاجة لوثيقة سياسية جديدة في ظل وجود الميثاق المذكور؟ وهو نقاش يمكن تفكيكه لسؤالين: أولاً، هل كانت حماس تحتاج للتغيير، وثانياً، في حال كانت تحتاج فهل كان ينبغي أن يكون على شكل وثيقة جديدة؟

كتبت حركة حماس ميثاقها عام 1988 أي بعد انطلاقها بسنة واحدة فقط، ولذلك خرج محملاً بـ"ثوريةِ" و"طوباوية" البدايات الأولى وحاول الإجابة عن أسئلة واقعه وسياقاته وتحدياته. كانت القضية الفلسطينية تعاني تدهوراً خطيراً تمثل بتراجع الوضع العربي ودعمه لها فضلاً عن مسار الحل السياسي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي كان تأسيس حماس أولاً وميثاقها ثانية محاولة للإنقاذ ورد الفعل على مسار النكوص هذا، كما جاء الميثاق مثقلاً بالأيديولوجيا وتضمن أخطاء ما كان يجب الوقوع بها.

أصبح الميثاق قميصاً لم يعد يناسب جسد حماس المتنامي مادياً ومعنوياً، بل أصبح عبئاً عليها في المحافل الدولية وفي العلاقات الثنائية.

مضت عشرات السنين منذ ذلك التاريخ وجرت مياه كثيرة تحت الجسر. أثبتت حماس حضورها كفصيل سياسي وكحركة مقاومة ثم كتيار سياسي منتخب من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وانفتحت في علاقاتها الخارجية وباتت أكثر احتكاكاً بالمنظمات الدولية وأكثر إدراكاً للأبعاد الأخرى للصراع إضافة للمواجهة العسكرية، تحديداً العلاقات السياسية والبعد القانوني/الحقوقي.

أصبح الميثاق قميصاً لم يعد يناسب جسد الحركة المتنامي مادياً ومعنوياً، بل أصبح عبئاً عليها في المحافل الدولية وفي العلاقات الثنائية سيما ما يتعلق بتوصيف الصراع وأبجدياته (كصراع مع

اليهود كما نص الميثاق)، كما تعاظمت خبرات الحركة كثمرة لممارستها السياسة لعشرات السنين. ترسخت هنا لدى قيادة حماس قناعة بضرورة تغيير الصورة النمطية التي يقدمها الميثاق عنها، ولربما كان لنصائح بعض الأصدقاء دور في إقناعها بذلك.

كان التغيير ضرورة إذن، أو هكذا ارتأت حماس على الأقل. لكن، ولأن الشعب الفلسطيني بما فيه أنصار الحركة مشبع بفكرة المقارنة بين حماس وفتح – رائدة العمل المقاوم قبلها – فقد تهيبت الحركة فيما يبدو من فكرة "تغيير الميثاق" كي تتجنب المقارنة القاسية مع تغيير منظمة التحرير للميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998 بشكل مهين، سيما في ظل تشابه الظروف الإقليمية والدولية بين الحدثين.

ولذا فقد اتخذت الحركة قرار إصدار شيء جديد فضلت تسميته بـ"الوثيقة" في مقابل "الميثاق"، بحيث لا تلغي الأول ولا تبقى محصورة به، ولكن تحوله إلى رفوف الأرشيف فيما تكون الوثيقة الجديدة تعبيراً عن الحركة ونضج فهمها السياسي وتسطيراً للمبادئ العامة التي تحكم رؤيتها لنفسها وللقضية الفلسطينية وللصراع مع العدو الصهيوني وللعلاقة مع الآخر الفلسطيني والأطراف العربية والإسلامية والدولية ...الخ.

ولعل حالة السيولة في المنطقة والضغوط المتزايدة على الفلسطينيين ومآل الثورات العربية ومشاريع تصفية القضية من العوامل التي دفعت قيادة الحركة لتأطير هذه الرؤى في وثيقة مكتوبة لتعميمها على الكوادر والأنصار، توحيداً للفهم ومنعاً للتجاذبات قدر الإمكان، سيما وأنها تتزامن مع تغير في قيادتها بعد فترة طويلة من رئاسة "أبي الوليد" الطويلة والتاريخية للحركة كما تأتي في فترة ضغوط وأزمات كبيرة تمر بها الحركة.

بين الوثيقة والميثاق

ثمة فوارق واضحة بين ميثاق 1988 ووثيقة 2017 تعبر من زاوية ما عمّا مرت به الحركة من خبرة وتجارب من جهة وضغوط وأزمات من جهة أخرى، بحيث تحمل هذه الفوارق معنى "التكيف" بنفس القدر الذي تحمل معه معنى "النضج".

الفارق الأول يكمن في الخطاب والصياغات، بحيث تحللت الوثيقة إلى حد بعيد من الحمل الأيديولوجي والعبارات الفضفاضة والمصطلحات الحادة لتخرج في صياغة متماسكة ومكتوبة بعناية، فضلاً عن البعد الحقوقي – القانوني واضح البصمات في الوثيقة (يبدو أحياناً كمرجعية لبعض المواد) ولعل ذلك نتاج عرضها على خبراء في القانون الدولي كما ذكر.

في الخطاب والأسلوب أيضاً تختلف النظرة للمجتمع الدولي في الوثيقة عنها في الميثاق، ابتعاداً عن التفسير التآمري والخطاب الحاد، ومروراً بالحديث عن المشتركات والقيم الإنسانية مثل الحق والعدل والكرامة والحرية ورفض الظلم والتمييز، وصولاً إلى اعتبار تحرير فلسطين عملاً مشروعاً من زاوية إنسانية وقانونية والإشارة إلى مخالفة اتفاق أوسلو للقانون الدولي، وليس انتهاءً باعتبار الكيان الصهيوني خطراً على "الأمن والسلم الدوليين".

ولعل حماس أرادت من خلال هذه الإشارات تقديم نفسها كحركة سياسية أكثر من كونها تياراً إسلامياً، رغم تأكيدها في المادة الأولى على أن "مرجعيتها الإسلام". كما أن الحركة ميزت نفسها بوضوح عن بعض التيارات المتشددة المرفوضة مجتمعياً والمحاربة دولياً من خلال تأكيدها على طبيعتها "الإسلامية الوسطية" نصاً، فضلاً عما احتوته عدة مواد أخرى من طرح وأفكار وسياسات.

تحللت وثيقة حماس إلى حد بعيد من الحمل الأيديولوجي والعبارات الفضفاضة والمصطلحات الحادة لتخرج في صياغة متماسكة ومكتوبة بعناية.

في المضمون، ثمة أربعة فوارق مهمة بين الميثاق والوثيقة، الأول، التأكيد على "فلسطينية" الحركة وبالتالي الابتعاد ضمناً عن إشارة الميثاق لعلاقتها التنظيمية والعضوية مع جماعة الإخوان المسلمين، رغم تأكيد مشعل خلال حديثه على جذور حركته الفكرية وأن ذلك ليس تنصلاً من الإخوان في أزمتهم.

الفارق الثاني، هو توصيف الصراع مع "الحركة الصهيونية" وليس مع "اليهود"، ولعل هذه الإشارة في الميثاق من أهم المواد التي لطالما سببت لحماس إزعاجاً وضغوطاً وأغلقت أمامها الكثير من الأبواب. هذا التغير المُحق والضروري أردفَ أيضاً بصياغات مساندة مثل رفض العداء للسامية والظلم والتمييز.

التغيير الثالث، يتمحور حول العلاقة مع الآخر الفلسطيني أو لنقل العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، حيث هناك إشارة واضحة للقبول بمنظمة التحرير كـ"إطار وطني" تسعى الحركة للانضمام له بعد إصلاحه، وتأكيد على التعددية والحوار والشراكة والخيار الديمقراطي كوسائل لإدارة هذه العلاقات. ومن اللافت أن التوصيف أتى دون "ال" التعريف بما يزيل عن المنظمة حصرية الأطر الوطنية، في تناغم مع عدم نص الوثيقة على أنها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

التغيير الرابع، والأهم والأكثر جدلاً، كان إشارة الوثيقة لفكرة "دولة على أراضي العام 1967" باعتبارها تمثل "صيغة توافقية وطنية مشتركة"، والتي سنعود لنقاشها باستفاضة.

نقاش

تبدو وثيقة حماس السياسية في معظمها تسطيراً وتوثيقها لتطور فكرها وممارستها السياسية ومنظومة رؤاها ورؤيتها لنفسها وللقضية وللآخر (كل الآخرين) أكثر من كونها تحمل معنى المبادرة أو تسعى لتسويق مشروع جديد. ورغم ذلك، فإنه من الواجب التنبه إلى أن أمرين يسبقان النصوص دائماً في قائمة الأهمية، وهما الانطباعات التي تبنى عليها بمعنى كيف يفهمها المتلقي/المتلقون والممارسة العملية أو التطبيق الفعلي للنصوص.

وهنا نلحظ أن الوثيقة قد أثارت جدلاً كبيراً جداً لا أدري إن كانت حماس تتوقعه بهذه الدرجة والحدة بعد أن اعتقدت أن عدم مساسها بالميثاق وبذلها سنوات طويلة في التفكير والنقاش والصياغة والمراجعات والاستشارات ستوفر عليها الكثير من النقد. اعتبر الكثيرون، محقين في رأيي، أن الوثيقة عبارة عن محاولة من حماس لتسويق نفسها في الإقليم والعالم، أو على الأقل لحماية نفسها قدر الإمكان من الضغوط والأزمات القائمة والمرتقبة. قال مشعل، في معرض النقاش، إن الوثيقة صدرت ذاتياً عن حركته، وإنها ليست مبادرة سياسية أو مشروعاً مقترحاً أو استجابة منها لطلب قدم لها من آخرين، وهو صادق في ذلك فيما أعتقد، لكن الانطباعات – دائماً وأبداً – أهم من الوقائع.

فالمتغيرات الموجودة في الوثيقة، وخصوصاً ما يتعلق بفكرة الدولة على أراضي العام 1967 هي ما يصنع الانطباع عن الوثيقة ويساهم في تقييمها وليس مجمل المواد الـ 42. كما أن فكرة الحاجة إلى تغيير بعض مواد الميثاق والخروج بطرح جديد لا يمكن فصله عن الضغوط التي تتعرض لها الحركة وبالتالي يدخل ذلك أيضاً في أسباب طرح الوثيقة، فضلاً عن أن أصدقاء حماس وحلفاءها قد نصحوها بطبيعة الحال بضرورة التنصل من مواد خاطئة في الميثاق تخطتها الحركة في الممارسة العملية، ولكنها ما زالت حجة عليها في الميثاق المكتوب (العداء لليهودية، والنظرة للمجتمع الدولي، وغيرهما).

بهذا المعنى، يمكن فهم الوثيقة على أنها نتاج تفاعل بين الأفكار والأحداث، بين الرؤى والتطورات، بين الهوية والاضطرارات، وهي جدلية قديمة متجددة لم ولن تنجو منها أي حركة سياسية. إذ من الطبيعي أن تتأثر أفكار أي فاعل سياسي نتيجة لتراكم خبراته العملية، لكن على أن يقتصر ذلك على الجزئيات والوسائل والخطاب والفروع، ولا يصل إلى الكليات والغايات والمبادئ والأصول أو ما يسميها الفلسطينيون الحقوق والثوابت.

كان الأجدر بحركة حماس ألا تلجأ لكتابة وثيقة جديدة تجنباً لمقارنتها مع فتح و/أو خشية من المعارضة الداخلية، وأن تكتفي بتعديل الميثاق.

حتى الآن وبين سطور هذه الوثيقة، لا يبدو أن ذلك حصل، لكن من يضمن ألا يحصل في المستقبل إنْ ترك باب الـ"التكيف" مع التطورات والاستجابة للضغوط مفتوحاً؟ ثمة ثقة في قيادة حماس الحالية يمكن للمرء مطالعتها في معظم الكتابات والتقييمات والآراء الرصينة، بيد أن الوثائق – مثل دساتير الدول – تكتب لفترات زمنية طويلة يمكن أن يتغير خلالها الكثير، سيما وأن الوثيقة الحالية قد فتحت الباب على فكرة سد الذرائع عبر التعديل والتكيف لتخفيف الضغوط، لكن من قال إن الضغوط ستخف؟

كان الأجدر بحركة حماس ألا تلجأ لكتابة وثيقة جديدة تجنباً لمقارنتها مع فتح و/أو خشية من المعارضة الداخلية لإزهاق رمزية الميثاق، وأن تكتفي بتعديل الميثاق ليكون أكثر تعبيراً فعلاً عن أفكارها وسياساتها، ودون تخطي هذه العتبة.

وبالعودة إلى المادة 20 المتعلقة بفكرة دولة على الأراضي المحتلة عام 1967، فقد حازت المساحة الكبرى من الجدل والنقاش كما كان متوقعاً منذ تسريبات بعض مواد الوثيقة، رغم أنها لم تأت بجديد على صعيد موقف حماس، التي أعلنت ذلك على لسان شيخها المؤسس أحمد ياسين وفي أكثر من وثيقة سابقة في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية. أكثر من ذلك، فقد صيغت المادة بعناية شديدة كما يبدو، إذ بدأت – قبل الإشارة للدولة – برفض "التنازل عن أي جزء من فلسطين"، وأوردت فكرة الدولة على أنها "صيغة توافقية وطنية مشتركة" وليس على أنها "هدف" حماس أو مسعاها ولا حتى ذكرت صيغة "القبول" أو "الرضى" بها، بعد أن وضعت شروطاً تضع الفكرة برمتها في مربع المستحيل السياسي.

ورغم ذلك، فإن من الواجب نقاش قيادة الحركة في مدى ضرورة النص على ذلك في وثيقة تعبر عن رؤاها، إلا إن كانت رسالة موجهة لعدة أطراف في المقدمة منها الشريك الفلسطيني الآخر (فتح والسلطة) والمجتمع الدولي سيما الأوروبيين؟ هنا، ومن باب الانطباعات التي تتغلب دائماً على الوقائع والحقائق، كان ينبغي الحذر من الوقوع في مطب التماهي مع فكرة "حل الدولتين" الذي يحيل إليه الفهم الدولي/الغربي/الأوروبي لفكرة "القبول بدولة على أراضي 1967"، ولا أظن أن قيادة حماس رغبت بذلك أو أرادت أن توحي به.

وأما عن الفائدة العملية لهذه المادة – وربما الوثيقة ككل – على صعيد انفتاح الإقليم أو العالم على حركة حماس فلا شك أنها محدودة جداً. فجذور حماس وتاريخها وسياساتها ومقاومتها وسلاحها

أثقل بكثير في ميزان التقييم والتعامل من الوثائق والنصوص. سيكون لهذه الوثيقة بعض الفائدة على هذا الصعيد بلا شك، سيما إن اجتهد أصدقاء حماس في مساعدتها، لكنه أيضاً سيفتح الباب على طلب المزيد من النصوص والتوضيحات والسياسات والمواقف التي لا تحتملها الحركة ولا يجب أن تقترب منها أو توحي بها مجرد الإيحاء.

لا غنى لأي حركة تحرر وطني أو حركة مقاومة عن الدعم الخارجي والعلاقات الدولية، فالأرض لا تحرر فقط بالقوة العسكرية كما أن القوى الذاتية غالباً ما تعجز عن القيام بهذه المهمة الكبيرة، إلا أن واجب هذه الحركات وفي مقدمتها حماس استثمار هذا الدعم وتلك العلاقات لتقوية موقفها وتدعيم سياساتها وليس العكس. في محطات كثيرة في التاريخ الإنساني وفيما يخص القضية الفلسطينية تحديداً لعب بعض "الأصدقاء" دوراً أهم من "الأعداء" في إقناع بعض الأطراف السياسية بالتغير والتكيف وساهموا في نقلها من مربع التطور إلى سياق التنازل. كما أن التراجعات والتنازلات لا تأتي دفعة واحدة، لكن بالتدرج وبالتفاعل مع عدد غير محدود من العوامل الذاتية والموضوعية والخارجية ومع تأثير الوقت والتطورات والأشخاص وغيرها، ولعل مفارقة المقارنة بين البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974 كخطوة أولى مهدت لما وصلنا له اليوم وبين فكرة "دولة 1967" مهمة في هذا السياق لزيادة الحذر وتفهم الخشية.

لم تغازل حماس في وثيقتها المجتمع الدولي ولم تغمز بعينها للكيان الصهيوني، فوثيقتها تزخر بأفكار واضحة حول التمسك بكامل التراب الفلسطيني.

ولأن العبرة بالممارسة العملية وليس بالنصوص الجامدة، فلستُ أرى خطراً داهماً مما نصت عليه المادة 20 من الوثيقة، سيما بالطريقة التي كتبت بها وبوضعها في سياق المواد الأخرى جميعها دون انتقائية أو تجزئة. ويبدو لي أن حماس أرادت فقط أن تسحب الذرائع وأن ترمي بالكرة – إن وجدت – في ملعب الكيان الصهيوني وأن تصل مع حركة فتح إلى حد أدنى يمكن التوافق عليه ولو لاحقاً. ثمة أسباب ذاتية تمنع حماس من الالتحاق بركب فتح، وهناك أسباب أخرى أكثر تأثيراً تتعلق بانهيار فكرة حل الدولتين أصلاً صهيونياً ودولياً، وبالتالي فليس ثمة "جَزر" كثير يمكن أن يغري حماس سيما وهي تعرف تاريخ التنازلات الفلسطينية والنتيجة الصفرية التي وصلتها القضية من هذا المسار. وفق المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية الأخيرة، لن يحمل الكيان الصهيوني وحلفاؤه في المنطقة والعالم إلا "العصا" لحركة حماس، ولذلك ينبغي أن تشغل هي نفسها بكيفية مواجهة هذه العصي وتكسيرها.

لا يمكن لأحد أن ينكر على حماس بذلها الجهد في تحصيل عناصر الصمود والقوة، ومحاولة تخفيف الضغوط عنها، والعمل على فتح الأبواب الموصدة إزاءها في المنطقة والعالم، والسعي لأن تكون جزءاً من قيادة الشعب الفلسطيني، لكن دون تعديل هويتها من حركة مقاومة إلى فصيل سياسي مجرد، أو من حركة تحرر وطني إلى حزب سلطة كما فعلت فتح وخسرت.

لم تغازل حماس في وثيقتها المجتمع الدولي ولم تغمز بعينها للكيان الصهيوني، فوثيقتها السياسية تزخر بأفكار وصياغات واضحة حول التمسك بكامل التراب الفلسطيني وفكرة التحرير قبل الدولة وعودة اللاجئين ورفض الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني والتأكيد على حق المقاومة المسلحة واعتبارها "الخيار الاستراتيجي" للفلسطينيين ورفض أوسلو والقرارات الدولية التي تنازلت عن الحقوق الفلسطينية، وهذا يبعد الوثيقة عن كونها مبادرة سياسية أو تنازلاً واضحاً من حماس.

ورغم ذلك، فإن الإشارة التي قدمتها الحركة في وثيقتها توحي بأنها قابلة للتراجع أمام الضغوط (أو التفاعل مع المتغيرات، لا فرق)، وهو ما سيشجع مختلف الأطراف على زيادة الضغوط وليس تخفيفها. ولذلك أجد أنه كان من الخطأ إدراج المادة المتعلقة بفكرة الدولة في هذه الوثيقة لما ستتسبب به من تقييمات وتفسيرات وضغوط وجدل داخلي وخارجي هي في غنى عنه، وسيما وأن فائدته العملية ليست بالكبيرة. أكثر من ذلك، من قال إن الفلسطينيين مطالبون بتقديم مبادرات أو تصورات لحل القضية الفلسطينية لن تعدو في الفترة الحالية أن تكون مطارحات فكرية لا رصيد لها في الواقع؟

في المنعطف الخطير الذي تمر به القضية الفلسطينية حالياً، وفي ظل مرور حركة حماس بانتقال قيادي مهم في تاريخها، ينبغي عليها الاهتمام بالتحديات الحقيقية التي تفرض وستفرض نفسها عليها الآن ومستقبلاً، وفي القلب من هذه التحديات صراع الهوية والالتزامات الذي فر ض نفسه على حماس بعد دخولها في انتخابات عام 2006 لتتحول إلى مقاومة و"حزب حاكم" (مع عدم انطباق هذه التسمية على الواقع الفلسطيني) في آن معاً. استفادت الحركة من ذلك أن فتحت لنفسها قنوات التواصل الخارجية وحمت مقاومتها في الداخل، فهل ما زالت بحاجة للبقاء داخل إطار أوسلو ولو رمزياً، أم يجب عليها التفكير بكيفية العودة لتكون حركة مقاومة خالصة (ضمن مفهوم المقاومة الشامل)؟

لا أدّعي أنني أملك حلاً سحرياً يمكّن حماس من فعل ذلك، ولا أظنه سهلاً بكل الأحوال، لكنني أعتقد أن هذه هي الأسئلة الحقيقية التي تحتاج الحركة اليوم بعد 30 عاماً من انطلاقها للإجابة عليها.

أعلنت حركة حماس عن وثيقتها ولم تتغير بعدها عما كانت عليه قبلها، ولا تغيرت طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني بعدها، لكن الجدل بدأ وليس مرشحاً للانتهاء قريباً. الشعب الفلسطيني الذي لدغ من فتح والمنظمة سابقاً يشفق على حماس – ومقاومتها – من أن تسير في نفس الطريق ولو بدرجة مختلفة نسبياً و/أو سقف زمني أطول، بل حتى ولو دون قصد أو وعي، ولذلك ينبغي أخذ النقد والنقاشات الدائرة على محمل الجد والمسؤولية والقبول، فحماس لم تعد اليوم تمثل ذاتها فقط بل هي الفصيل الأكبر للمقاومة الفلسطينية وتمثل أمل الشعب بتحرير الأرض.

موقع إضاءات، 2017/5/3

٩٢. وثيقة حماس.. التوقيت والمضمون

عاطف الجولاني

على صعيد المضمون.. هل ثمة جديد في الوثيقة السياسية الأخيرة لحماس.. وهل تدشّن لمرحلة جديدة، بسياسات وتوجهات مغايرة؟

في العام 2006 توافقت حماس مع بقية القوى الفلسطينية على وثيقة الأسرى التي تحوّلت لاحقا إلى وثيقة الإجماع الوطني الفلسطيني، حيث اعتمدت منذ ذاك الوقت أرضية لمختلف الحوارات والتفاهمات والاتفاقات الفلسطينية، ومنها حوارات القاهرة.

فما الجديد فيما أعلنته حماس بخصوص قبول دولة فلسطينية مرحلية على حدود الـ67 بلا اعتراف بشرعية الاحتلال، وهو ذات الموقف الذي تبنته قبل 11 عاما في وثيقة الإجماع الوطني واستمرت في تبنيه طيلة السنوات اللاحقة؟!

على صعيد المضمون أيضا..

هل ثمة جديد بخصوص تعريف حماس لنفسها كحركة مقاومة وطنية فلسطينية بمرجعية إسلامية، أم أنه موقف يعبّر عن الواقع وتكرر عشرات المرات عبر السنوات الماضية؟

فالمتابع لأداء حماس خلال السنوات الفائتة يلحظ بوضوح مدى اهتمامها بالخصوصية الفلسطينية التي تفرضها معطيات القضية وظروف المواجهة مع الاحتلال. وفي تقييم أداء الحركة، من الواضح أنها اهتمت بالعمل على مسارين متوازيين لا يتعارضان ولا يتضادان:

مسار العمل في الساحة الوطنية الفلسطينية، حيث قدمّت نفسها بوضوح كحركة مقاومة وطنية فلسطينية تسعى إلى إنهاء الاحتلال وتنطلق من مرجعية إسلامية لا تخشى رفعها أو تستحي من إعلانها.

والمسار الآخر مساحة العمل لتفعيل العمق العربي والإسلامي الذي اعتبرته بالغ الأهمية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتوفير مستلزمات خوض المواجهة مع الاحتلال الصهيوني، بل لم تخف سعيها ورغبتها بالوصول إلى حالة شراكة استراتيجية كاملة مع العمق العربي الإسلامي في إدارة الصراع مع الاحتلال.

إذاً، على صعيد المضمون..

من يقرأ وثيقة حماس السياسية بإمعان وحيادية ويرصد أداءها وسلوكها السياسي، يصل بيسر إلى نتيجة مهمة مفادها أن مضامين الوثيقة التي صدرت عنها مؤخرا، جاءت لتشخّص واقع أدائها السياسي الراهن، ولتوصّف خطابها السياسي والإعلامي الحالي، أكثر مما تدشن لمرحلة مقبلة تهيئ وتمهّد لها وتغيّر فيها السياسات والمواقف والخطاب.

بمعنى أن الحركة أرادت أن تترجم خبرتها السياسية وممارساتها وسلوكها ومواقفها وخطابها السياسي والإعلامي الذي تبلور خلال الأعوام الماضية، إلى فكر سياسي وأدبيات سياسية تقدّمها في وثيقة مكثّفة ترسم من خلالها صورتها في اللحظة السياسية الراهنة.

****

أما على صعيد التوقيت..

فقد اختارت حماس توقيتا يبدو مناسبا لمن يتابع تطورات الوضع الفلسطيني ويقرأ معطيات البيئة السياسية الإقليمية والدولية.

فهو توقيت هادئ ليس فيه حديث عن تهديدات بمواجهات عسكرية تخشاها الحركة وتسعى إلى تجنّبها، وليس فيه كذلك حديث عن مسارات تفاوضية ترغب الحركة الالتحاق بركبها، كذلك ليس هناك حديث عن ضغوط واشتراطات من أطراف إقليمية أو دولية على الحركة لقبولها في أي معادلات سياسية قادمة.

من حيث التوقيت أيضا..

اختارت الحركة لحظة قوة لإعلان وثيقتها السياسية التي توسّع مساحات المرونة والتحرك السياسي. فهي تعيش لحظة اقتدار وقيادة لمشروع المقاومة، لا لحظة ضعف وانكسار وتقديم أثمان وخضوع لاشتراطات.

فمن الناحية العسكرية تشهد الحركة أقوى حالاتها بعد أن خاضت مواجهات بطولية مع الاحتلال وحققت نجاحات مهمة في عملية البناء المقاوم، وباتت في اللحظة الراهنة أقوى وأكثر جاهزية من أي وقت مضى لخوض مواجهة دفاعية حال فكر الاحتلال بتكرار مغامراته واندفاعاته.

هي لحظة هدوء –إذاً– من الواضح أن الحركة اختارتها بذكاء.. فليس ثمة مفاوضات تعرض نفسها لتكون جزءا منها وتلتحق بها، وليس ثمة تهديد تخشاه وتسعى إلى تجنبه.. هي ليست في لحظة تذهب فيها إلى حرب أو مفاوضات، وليس مطروحا عليها مقايضات سياسية.. وهذه نقطة بالغة الأهمية قد تغيب عن كثيرين.

لكن السؤال المهم: لو صدرت وثيقة الحركة في أي وقت كان: الآن أو سابقا أو لاحقا، وضمن أي ظروف ومعطيات كانت.. هل كان موقف المشككين وردود فعلهم ستتغير، أم كانوا سيثيرون نفس اللغط وذات الضجيج والتشكيك؟!

****

وماذا عن مقولة إن حماس تسير على خطى من سبقها، وتلتحق متأخرة بضعة عقود بمسارات سبقتها إليها فتح وحركات أخرى؟

حين قررت حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006 ثم شكلت الحكومة الفلسطينية عقب اكتساحها الانتخابات، راهن البعض على أن الحركة ستتراجع عن ثوابتها وستضطر للخضوع لشروط الرباعية الدولية، وقالوا إنها ستقدّم استحقاقات تموضعها الجديد، ولن تتمكن من حمل بطيختين بيد واحدة، ولن تستطيع الجمع بين مسار مقاومة الاحتلال ومسار العمل السياسي في آن واحد.

لكن ما حصل على أرض الواقع أن الحركة واجهت حصارا إسرائيليا وإقليميا ودوليا خانقا لثنيها عن مواقفها ولدفعها للاعتراف بشرعية الاحتلال وللخضوع لشروط الرباعية الدولية.. والآن بعد أكثر من عشر سنوات على دخولها المعترك السياسي، لم يسجّل عليها أنها تخلت عن ثابتها الرئيس في عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، ولا هي تخلّت كذلك عن خيار المقاومة بجميع أشكاله، بل إن أعنف مواجهات خاضتها الحركة باقتدار مع الاحتلال كانت في السنوات العشر الأخيرة التي جمعت فيها بين السياسة والمقاومة.

عمليا.. أسقطت حماس نظرية "المسارات الحتمية" ومقولة "أول الرقص حنجلة"، وأكدت أن الحركات الواعية الناضجة قادرة على أن تشتق بوعي وإدراك مساراتها المستقلة والخاصة، وهو بالتأكيد ما لا يروق لبعض من أخفقوا ويريدون أن يكون الجميع "في الهمّ شرق".

فالبعض يحاول أن يطهّر نفسه بأثر رجعي، لكن هيهات أن ينجح في ذلك.. هو يراهن على غباء شعوب أنضجتها التجربة ونحتت في وعيها نضالات عقود جعلتها في كثير من الأحيان تتقدم في وعيها على من يتصدرون قيادتها.

من يراهن على استغباء الجماهير وخداعها لا شك يخسر، ومن يحترموا وعيها ويصارحوها بالحقائق يحظوا باحترامها وبكثير من دعمها.

وثيقة حماس السياسية الجديدة أكثر من مهمة، وتعبّر عن جرأة نادرة تفتقدها حركات وقوى سياسية تخشى اتخاذ خطوات مهمة في توقيتات مناسبة، خوفا من اللغط وردود الفعل والقيل والقال، فتكون النتيجة جمودا وتحجّرا وتكلّسا ومراوحة عبثية في المكان.

السبيل، عمّان، 2017/5/7

٩٣. حماس تبنت طريقة إسرائيل مبادئ الحركة الجديدة تتحدث عن دولة فلسطينية في حدود 1967

تسفي برئيل

خالد مشعل في طريق طويل منذ محاولة اغتياله الفاشلة من قبل الموساد في العام 1997. ومنذ عشرين سنة وهو يقود منظمة حماس بقبضة حديدية، ويقف على رأس الذراع السياسي. وقد اقام الفرع الغزي في فلسطين، والذي يعتبر في إسرائيل دولة حماس. وقد دفع الخصوم جانبا وقرر الانفصال عن سورية وإيران في أعقاب الحرب في سورية. وأجرى مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل من اجل إطلاق سراح الأسرى ووقف إطلاق النار. وأقام شبكة اقتصادية تقوم بتمويل نشاطات منظمته والمنطقة التي تحت سيطرته. ويتوقع في المستقبل القريب أن يخلي مكانه لوريثه.

إن الوثيقة السياسية التي نشرها يوم الاثنين في قطر، لم يقم مشعل بصياغتها بنفسه، لكنها ستكون ميراثه. وقد لا تكون الوثيقة الأخيرة. هل يستطيع أيضا أحداث المصالحة بين حماس وفتح؟ والموافقة على توحيد شطري فلسطين لتدار من قبل نظام واحد؟ الإجابة على ذلك لا ترتبط به فقط. فأمامه يقف خصم عنيد هو محمود عباس، الذي طالما ملك القوة فسيستمر في كبح سيطرة حماس على م.ت.ف، كجزء من ميراث جيل المؤسسين للحركة القومية الفلسطينية.

لقد وجدت تحليلات كثيرة للوثيقة، تشير إلى التحول التاريخي الذي حدث في الحركة عندما أكدت على الطابع الوطني على حساب الطابع الديني الذي ميز ميثاقها من العام 1988.

الربط بين حماس وبين الإخوان المسلمين انقطع، ومبرر تحرير فلسطين كوقف إسلامي أخلى مكانه للمبرر الوطني، القتال سيكون منذ الآن ضد إسرائيل كمشروع صهيوني وليس ضد اليهود.

وفلسطين المستقبل لن تكون بالضرورة دولة شريعة. براغماتية الوثيقة رغم التناقضات فيها، تتحدث عن الدولة الفلسطينية في حدود 1967 كجزء من التوافق الوطني الفلسطيني، لكنها لا تشمل الاعتراف بإسرائيل ولا تلغي الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي في جميع أنحاء فلسطين "من

رأس الناقورة وحتى أم الرشراش"، أي إيلات. هناك الكثير من الأشجار في الغابة التي تعرضها الوثيقة، وهي تشغل المحللين الذين يحاولون الوصول إلى الفرق بينها وبين الميثاق الأصلي.

وفي السنوات الأخيرة عمل أفضل المثقفين والسياسيين وقادة الحركة الذين تجادلوا وتصارعوا على كل حرف.

الجزء اللافت هو أن فقهاء الدين، سواء في حماس أو في حركة الإخوان المسلمين، أخلوا مكانهم إلى درجة كبيرة لواضعي السياسات. وقد تعرض مجلس الشورى إلى ضربة مزدوجة. الأولى، عندما تم إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر واعتباره فيما بعد منظمة إرهابية. والثانية، عندما تحول داعش بعد ذلك بسنة إلى رمز الإسلام الراديكالي، وترك ظلا ثقيلا على كل الحركات الإسلامية ومن ضمنها حماس.

وثيقة المبادئ هي إلى درجة كبيرة نتيجة ظروف سياسية وقراءة صحيحة للواقع، الذي تطور في الشرق الأوسط في أعقاب "الربيع العربي". "كان هناك في الحركة من تحدث عن أداء حزب النهضة في تونس، الذي تشكل في العام 1981 بتأثير من الثورة الإسلامية في إيران وحركة الإخوان المسلمين في مصر، كنموذج يمكن تقليده"، قال أحد قادة حماس، "لقد تنازل حزب النهضة عن السيطرة على الحكومة رغم أنه حصل على 37 في المئة في الانتخابات التي أجريت بعد الثورة. وهذا من اجل منع حدوث أزمة عميقة في الدولة.

وأشار آخرون إلى النموذج التركي، حيث يُعرف الدستور الدولة بأنها دولة علمانية، لكنها تدار على أيدي حزب إسلامي، كحل وسط مناسب من اجل توحيد فلسطين من جديد. قطر التي احتلت هي وتركيا مكان إيران كممول أساسي للحكم في غزة، اقترحت تحويل حماس إلى حزب، وقد صدر عن السعودية اقتراح مشابه". في الحاصل النهائي يمكن ملاحظة هذه البصمات، وأيضا نموذج حزب الله الذي حصل على جزء كبير من الشرعية في لبنان من خلال تقديم نفسه كتنظيم وطني لبناني يحارب إسرائيل، وليس من اجل تحويل لبنان إلى دولة شريعة شيعية.

تجد البراغماتية تعبيرها أيضا في توقيت النشر. صحيح أن الجدل حول الصيغة النهائية تم حتى اللحظة الأخيرة. إلا أن زيارة محمود عباس في واشنطن ولقاءه مع ترامب فرضا الجدول الزمني. "لقد استطعنا الاستمرار في الجدل إلى ما لا نهاية"، قال أحد نشطاء حماس في الضفة الغربية للصحيفة. "المفارقة هي أن أبو مازن وترامب قاما بإنقاذنا من حرب استنزاف داخلية". هل الرغبة في إظهار موقف جديد تجاه إسرائيل أثرت على الصياغة؟ "يتهموننا الآن بالتراجع أمام إسرائيل ويقولون إننا نسعى إلى إرضاء الولايات المتحدة من اجل شطب الحركة من قائمة المنظمات الإرهابية. ويتهموننا

أيضا بأننا شطبنا ذكر الإخوان المسلمين لإرضاء عبد الفتاح السيسي. انظر إلى العبثية. عندما نصبح براغماتيين ونترجم الواقع في وثيقة منطقية يتهموننا بالتصنع"، قال الناشط.

السؤال الذي يهم إسرائيل الآن ليس إذا كانت حماس قد غيرت جلدها، فمن جهتها لم يتغير شيء. فحماس كانت وما زالت منظمة إرهابية.

وهناك جملة واحدة تثير الخيال: "الدولة الفلسطينية السيادية التي عاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران 1967 مع عودة اللاجئين إلى بيوتهم التي خرجوا منها، هي صيغة وطنية متفق عليها ومشتركة".

من السهل رؤية الاعتراف بحل الدولتين أو التنازل في صالح موقف فتح، التي اعترفت في اتفاق أوسلو بوجود دولة إسرائيل. حماس لا تعترف بدولة إسرائيل في هذه الوثيقة، وسيستمر النضال في الضفة الغربية حتى التحرير، لكن هناك موازاة لافتة في موقف إسرائيل من حماس. رغم أن إسرائيل لا تعترف بحماس، إلا أنها تعتبرها حكومة مسؤولة عما يحدث في غزة، بدء بمنع الإرهاب ضدها وانتهاء بإدارة حياة السكان. إسرائيل تطلب من حماس التصرف كنظام مشروع، في الوقت الذي تتهمها فيه بالإخلال بالقانون الدولي والقيام بجرائم الحرب، وهي تقترح عليها تحويل غزة إلى سويسرا إذا توقفت عن العمليات الإرهابية.

الانشقاق بين غزة والضفة يخدم مصالح إسرائيل، حيث يتم تصوير محمود عباس على أنه لا يمثل جميع الفلسطينيين، لهذا لا يمكن اعتباره شريكا في العملية السياسية. وفي نفس الوقت تطلب من عباس التنسيق الأمني، وبالتالي تعزيز مكانة حماس الوطنية لأنها تعمل ضد هذا التنسيق. في حين أن وثيقة حماس السياسية تميز بين دولة في حدود 1967 وبين الاعتراف بإسرائيل، فهي تقول إن إسرائيل ليست كيانا سياسيا شرعيا، لكنها المسؤولة عما يحدث في المناطق كونها قوة احتلال.

في نظرها، مثلما في نظر إسرائيل، ليس هناك تناقض بين عدم الاعتراف وبين تحمل المسؤولية. مثلما أن هذا الوضع مريح لإسرائيل فهو يخدم حماس أيضا. لأنه في نهاية المطاف السياسة لا يتم وضعها بالوثائق، بل حسب الظروف القائمة، ولا يوجد مثل وثيقة حماس للتأكيد على ذلك.

هآرتس 2017/5/7

القدس العربي، لندن، 2017/5/8

٩٤. الموقف الإيراني من وثيقة حماس

صابر كل عنبري

شهدت إيران نقاشات ساخنة حول الوثيقة التي أصدرتها حركة المقاومة الإسلامية حماس يوم الإثنين الماضي، ليس بعد إعلانها رسميا فحسب، وإنما بعد تسريب قناة الميادين نسخة عنها قبل فترة، فتواصلت النقاشات واحتدت بعيد المؤتمر الصحفي لرئيس المكتب السياسي للحركة إلى يومنا هذا.

بالرغم من عدم صدور موقف رسمي من الخارجية الإيرانية حول الوثيقة، إلا أن ما صدر من تحليلات وتعليقات من مقربين من دوائر صنع القرار الإيراني خلال الفترة الأخيرة منذ التسريب إلى ما بعد الإعلان الرسمي، يكفي لاستكشاف موقف إيران في هذا الخصوص. من خلال هذا التقصي تبين أنه ليس هناك موقف موحد تجاه الوثيقة، وهذا بالدرجة الأولى يعود إلى المنطلقات الفكرية والسياسية للنخبة السياسية الإيرانية، الحاكمة أو المحكومة، فهناك من حكم على الوثيقة وفق منطلقات ثورية مثالية أوصلته إلى نتائج مختلفة عن تلك التي وصل إليها من انطلق في تحليلاته من الواقعية السياسية.

قدمت النخبة الإيرانية قراءتين للوثيقة، الأولى أن حركة حماس ابتعدت عن مبادئها وثوابتها وأن الوثيقة الجديدة تختلف اختلافا جذيرا عن ميثاق الحركة في الثوابت والتوجهات واللغة، والقراءة الثانية أن حركة حماس لم تغير من أهدافها الأساسية وثوابتها، وإنما غيرت من لهجتها ولغتها وأساليبها لتحقيق تلك الأهداف.

واللغة التي اتبعها النخبة في نقاشاتهم كانت تتراوح بين النقد الموضوعي الحيادي، والانتقاد اللاذع التجريحي.

البند العشرين في وثيقة حماس وتناوله موضوع الموافقة على تشكيل الدولة الفلسطينية على حدود 1967 نال أكبر قسط من نقاشات النخبة الإيرانية، إضافة إلى عدم ذكر انتماء حركة حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين.

في تناول هذين الموضوعين، ذهب المعارضون للوثيقة إلى أن القبول بالدولة الفلسطينية على أراضي 1967 عمليا يعني تبني حل الدولتين، والاعتراف بإسرائيل رغم تأكيد الوثيقة على عكس ذلك، والانتقال من فصيل مقاوم إلى حزب سياسي، والدخول في مسار التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

ومن ناحية أخرى، وحول دوافع حماس من إصدار هذه الوثيقة، طرحت النقاشات المحمومة، جملة أسباب ودوافع، أهمها: الرضوخ للضغوط العربية، ولاسيما السعودية، والقطرية، والتركية، والمصرية، وتطورات الربيع العربي ومآلاتها المأساوية، والبحث عن مشروعية إقليمية ودولية، والسعي لتحقيق الشراكة والمصالحة مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، ومواكبة متطلبات المرحلة الراهنة، و...الخ.

كما أشرنا آنفا لم يصدر حتى اللحظة موقف إيراني رسمي تجاه الوثيقة، وأعلى مسؤول إيراني تحدث عنها، كان مستشار القائد للشؤون الدولية رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بمجمع تشخيص مصلحة النظام "علي أكبر ولايتي"، ففي رده على سؤال حول الوثيقة، أدلى ولايتي بتصريحات اتسمت بالدبلوماسية الحيادية الإيجابية، والرجل لم يتخذ موقفا من الوثيقة سلبا أو إيجابا رغم إشادته بحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، واعتبارها حركة جهادية "مهمة جدا" بذلت جهودا مقاومية جبارة.

حول الوثيقة، قال ولايتي إنه "من الواضح إذا كانت الوثيقة المنشورة تخدم الوحدة الفلسطينية وفصائل المقاومة، ولا تجيز أي تسوية مع الكيان الصهيوني وتعزز المقاومة، فالجمهورية الإسلامية دائما دعمت نضال الشعب الفلسطيني".

كما ربط اتخاذ موقف واضح من الوثيقة، بالاستماع إلى فصائل فلسطينية، حيث قال: "يجب أن نستمع إلى آراء بقية الفصائل مثل الجهاد الإسلامي".

متابعة فحوى الكتابات والنقاشات في إيران حول وثيقة حماس تظهر أن دوافع متناولي الموضوع لم تكن موحدة بل كانت مختلفة، وأحيانا متعارضة بتفاوت الانتماءات السياسية والحزبية والفكرية.

يمكننا اختصار تلك الدوافع في ثلاثة عناوين رئيسة، هي:

1. الحرص على المقاومة والقضية الفلسطينية، والقلق على مصير حركة حماس وسلوكها مسار خاضته حركة فتح، اعتبروه مدمرا ومؤخرا لتحرير فلسطين. هذا الدافع كان يظهر بشكل أكبر في تحليلات المحللين المقربين من المحافظين المعتدلين والإصلاحيين المعتدلين، ورغم أن تحليلات أخرى لناشطين محسوبين على مدرسة المقاومة الثورية كانت تستحضر قضايا لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالوثيقة، إلا أن هذا الحرص على حماس وتاريخها كان حاضرا بين ثناياها.

ثم إن أصحاب هذا الدافع أبرزوا تأكيدات حماس على التمسك بفلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، وعدم الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالمقاومة، ورفض اتفاقية أوسلو. وفي هذا السياق نظروا إلى البند العشرين المتعلق بالقبول بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967. وإن كان لهم انتقادات لهذا البند، إلا أنهم حاولوا تبريره من خلال التركيز على البنود الأخرى.

2. استحضار خلافات قديمة مع حركة حماس وعلى وجه الخصوص موقفها من الأزمة السورية، حيث كان ذلك حاضرا في كثير من المقالات والتعليقات. لعل تكاد تخلو التعليقات والتحليلات المهاجمة للوثيقة من استذكار الخلافات مع حركة حماس، وبالذات قضية خروج قيادتها من سورية، حيث ربطت هذه التحليلات بين ما وصفه أصحابها بتراجع حركة حماس وانسلاخها عن مبادئها وبين الخروج من "سورية المقاومة"، والارتماء في أحضان من وصفوهم بأعداء المقاومة والمتسابقين على التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

غالبا ما كان ينظر هؤلاء إلى الوثيقة من خارجها الإقليمي الخلافي وليس من داخلها النصي الموضوعي، وكما قال ناشطون إيرانيون منتقدون لهذا التوجه، هم كانوا ينظرون إلى وثيقة حماس بمنظار سوري أو إقليمي. أي من منطلق الخلافات مع حماس حول القضية السورية، ومع قوى ودول إقليمية.

3. تصفية حسابات سياسية داخلية..

المفارقة أنه في النقاشات التي جرت حول وثيقة حماس، تم إقحام هذه الوثيقة في الحسابات السياسية الداخلية، وهذا برز أكثر في تعليقات المعارضة الإيرانية، ولاسيما في الخارج، حيث حاولت من خلال الترويج لما اعتبرته تنازلات حماس عن فلسطين التاريخية، إحراج النظام الإيراني بكل مؤسساته الإصلاحية والأصولية، والأطراف المعروفة بدعم المقاومة، واتهامها بالفلسطينية أكثر من الفلسطينيين.

بالمجمل، منذ سنوات ولاسيما بعد خروج قيادة حماس من سورية، ينتاب القيادة الإيرانية القلق من احتمال أن تكرر حماس تجربة فتح، وهذا ظهر جليا في تصريحات لقائد الثورة أكثر من مرة، حذر فيها المقاومة الفلسطينية من محاولات جرها إلى مسار التسوية. وأكد آية الله الخامنئي في المؤتمر الدولي السادس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في طهران، المنعقد في 22 فبراير الماضي أنه "إذا ألقى فصيل مقاوم الراية أرضا فإن فصيل آخر سيخرج من داخل الشعب الفلسطيني بالتأكيد وسيرفع تلك الراية".

خلاصة القول، إنه يستبعد أن تلقى وثيقة حماس قبولا كبيرا لدى أتباع المدرسة الثورية المحافظة في إيران وناشطيها ومؤسساتها، وعلى رأسها الحرس الثوري الإيراني، حتى لو كانت عندهم قناعة بأن حماس لم تغير أهدافها وثوابتها، فعند الحرس الإيراني يبقى الخطاب الثوري لميثاق حماس هو الأكثر قبولا وتفضيلا، والأقرب إليه من خطاب الوثيقة السياسي.

أما مدرسة الدولة ونخبتها وناشطيها الإصلاحيين، يسهل عليهم استيعاب الوثيقة الجديدة لحماس وخطابها السياسي، حيث أن خبراء مقربين للخارجية الإيرانية، كان لهم تعليقات موضوعية، دافعوا من خلالها عن وثيقة حماس. وهذا كان واضحا من خلال رفضهم الهجمات على الحركة في بعض شبكات التواصل. حيث اعتبروا أن موضوع قبول الحركة بتشكيل الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 ليس جديدا، وإنما هو مشروع قديم حديث، وأن حماس حركة مقاومة لها تاريخ مشرق في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ما يتعلق بآثار الوثيقة على مستقبل العلاقة بين إيران وحماس، لا يتوقع أن تشكل الوثيقة عائقا أمام تطوير العلاقات، خاصة وأن إيران تنتظر أن تختار حماس قيادتها الجديدة لمعرفة وجهة سياساتها وتوجهاتها خلال الفترة المقبلة.

الرسالة، فلسطين، 2017/5/8

٩٥. انقلاب حماس الآخر

عمرو حمزاوي

اليوم، أصبحت حركة حماس العنصر الأهم في تحديد سياسات الحكومة المصرية تجاه فلسطين وقضايا شعبها.

في 1 أيار / مايو 2017، أعلنت حركة حماس وثيقتها التأسيسية المعدلة – وثيقة المبادئ والسياسات العامة، وبها قبلت حل الدولتين وتراجعت عن رفضها لتسوية سياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل في إطار حدود 1967. وعلى الرغم من أن ذلك مثل انقلابا جذريا في مواقف حماس التي صبغت دورها في الحياة السياسية الفلسطينية منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن حكومة الجنرالات في مصر راجعت الوثيقة المعدلة بحثا عن انقلاب آخر وتعديلات أخرى ذات صلة بالشأن الداخلي المصري. وفقا لبيانها الأول تأسست حماس في 1987 كحركة مقاومة فلسطينية ذات مرجعية إسلامية وكامتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ودأبت قيادات حماس في الداخل الفلسطيني وفي الخارج على تأكيد الانتماء الفكري والسياسي للإخوان طوال العقود الماضية. في الوثيقة المعدلة، أسقطت حماس الإشارة إلى هويتها كامتداد لجماعة الإخوان واكتفت بتعريف نفسها كحركة "تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها." ولأن فك الارتباط مع الإخوان تلاقى مع هوى حكومة

الجنرالات في مصر، احتفى الإعلام المدار أمنيا بانقلاب حماس الآخر واعتبره دليل واقعية سياسية وابتعاد عن إغضاب الشقيقة العربية الكبرى.

غير أن حكام الشقيقة الكبرى كانوا قد اختزلوا سياسة مصر تجاه فلسطين إلى "مسألة حماس"، وتراجعوا عن العديد من مرتكزات الدور المصري كما تبلور منذ ثمانينيات القرن العشرين (بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية) كمفاوض ووسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عينه على حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وهدفه التمكين لتسوية سلمية في إطار حل الدولتين. فقد تدهورت العلاقات بين الحكومة المصرية وحماس في أعقاب انقلاب الجيش على الرئيس المنتخب محمد مرسي وإزاحته جماعة الإخوان المسلمين بعيدا عن مراكز صنع القرار في 3 تموز/يوليو 2013.

لم يثق حكام ما بعد الانقلاب في حماس التي اعتبروها حليفا طبيعيا للإخوان، وروجت وسائل الإعلام المدارة أمنيا دون دلائل لاتهامات تتعلق بتورط عناصر حماس في تهريب السلاح إلى الداخل المصري دعما للإخوان وبمشاركة الحركة في الإعداد لعمليات إرهابية في سيناء وفي أماكن أخرى لزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن القومي. وفيما خص قطاعات واسعة من الرأي العام المصري، لم تكن نتيجة "الحملة على حماس" سوى صعود المشاعر المعادية لها من جهة، ومن جهة أخطر النزوع الشعبي لتجاهل القضية الفلسطينية وتراجع التعاطف مع الحق الفلسطيني في تقرير المصير والدولة المستقلة وفي وقف الإجرام الاستيطاني في الضفة الغربية ورفع الحصار عن قطاع غزة.

عوضا عن توظيفها لضرب الحصار الظالم على غزة، تحولت الحدود بين مصر والقطاع إلى أمر صراعي بامتياز وصار إغلاق الأنفاق التي دوما ما استخدمت لتمكين أهل غزة المحاصرين من الحصول على مستلزمات الحياة والبناء والمواد الطبية والبضائع الأساسية قضية أمن قومي. على خلاف سياسة حكومات الرئيس الأسبق مبارك وحكومة الرئيس محمد مرسي التي أغمضت العين عن الأنفاق، اتخذت حكومة الجنرالات خطوات عسكرية وأمنية متسارعة لإغلاق الأنفاق هدما وإغراقا وللتمكين للسيطرة الكاملة على الحدود وصولا إلى الإغلاق شبه الدائم للمعابر بين مصر والقطاع دون اعتبار للمأساة الإنسانية للفلسطينيين. ولأن الحكومة المصرية روجت لتصعيدها ضد حماس كضرورة يقتضيها دحر الإرهاب في سيناء، فإن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية هناك والفشل في الحد من جرائم عصابات الإرهاب التي تمددت من شمال سيناء إلى مناطق الوسط والجنوب رتبا المزيد من التصعيد ضد حماس التي باتت دون دليل محل اتهام بالتورط في الإرهاب. في 2013 و2014، توقف الحوار بين حماس وبين السلطات المصرية بما في ذلك جهاز المخابرات العامة الذي تولى تقليديا إدارة ملفات حماس وغزة.

عندما بدأت حكومة اليمين الإسرائيلية حربها على غزة في تموز / يوليو 2014، امتنعت الحكومة المصرية عن التحرك الدبلوماسي إقليميا وعالميا لوقف العدوان وتحقيق وقف لإطلاق النار. وكسر هنا مرتكز آخر لسياسة الرئيس الأسبق مبارك وسياسة الرئيس مرسي تجاه فلسطين، كان جوهره التدخل السريع في لحظات التصعيد العسكري. بدت حكومة الجنرالات مرحبة بأهداف الحرب الإسرائيلية، معاقبة حماس والقضاء على قدراتها العسكرية. وبدت قطاعات واسعة من الرأي العام المصري متوافقة مع مكيافيلية الموقف الحكومي الذي روج لكون حماس تمثل تهديدا للأمن القومي ولكون معاقبتها إسرائيليا تتلاقى مع المصالح المصرية. خلال أيام الحرب، لم تشهد المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية مظاهرات أو مسيرات للتضامن مع فلسطينيي القطاع، وعوقت السلطات المصرية وصول قوافل المساعدات الشعبية إلى القطاع، وحمل الإعلام على حماس باتهامات الإرهاب والعمالة لجماعة الإخوان الإرهابية.

شكلت حرب إسرائيل على غزة 2014 النقطة الأكثر هبوطا في منحنى تدهور العلاقات بين حماس وبين حكومة الجنرالات في مصر.

وفي أعقابها وبعد أن اتضحت قسوة العقاب الإسرائيلي، تغيرت السياسة المصرية لتعاود الانفتاح التدريجي على حماس بمكيافيلية رامت الإفادة من الضعف المرحلي للحركة. طلب من قيادات الحركة إعلان الابتعاد التام عن جماعة الإخوان المسلمين والتعاون الأمني مع السلطات المصرية لضبط الحدود، وفي المقابل تبلور وعد مصري بتطبيق نظام مرن بشأن المعابر مع قطاع غزة والابتعاد عن إغلاقها الكامل والمستمر. وبالنظر إلى الأوضاع المعيشية الكارثية لأهل غزة والدمار الذي أحدثته حرب 2014، فضلا عن حملة إغلاق وإغراق الأنفاق المتواصلة مصريا، لم يكن أمام حماس سوى قبول شروط حكومة الجنرالات. لذا، لم تحمل وثيقة المبادئ والسياسات العامة انقلابا وحيدا على مواقف حماس الماضية بشأن رفض التسوية السلمية، بل جاءت بالانقلاب الآخر على جذورها الفكرية والسياسية بفك الارتباط مع الإخوان.

القدس العربي، لندن، 2017/5/9

٩٦. ما الذي لم تقله وثيقة "حماس"؟

ماجد كيالي

تقتضي الموضوعية الاعتراف بأن وثيقة حركة "حماس" الجديدة، التي أعلنها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، بحضور عدد من قياديي الحركة في العاصمة القطرية (الدوحة، 5/1)، تشكّل

تطوراً مهماً في الفكر السياسي لهذه الحركة، بيد أن الجديد فيها يخصّ الحركة ذاتها، فقط، إذ إنه قديم بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، كأن "حماس" في ذلك مجرّد تتماهى مع السائد، التي ظلت تميّز نفسها عنه، منذ انطلاقتها قبل نحو ثلاثة عقود، في واقع حركة وطنية فلسطينية باتت متكلّسة ومتقادمة، من مختلف النواحي، في الأفكار والبنى وطرق العمل.

ويمكن تعيين التطورات "الجديدة" في الفكر السياسي الحمساوي في حسمه عدة قضايا، لعل أهمها يكمن في الآتي: أولاً، الاقتراب من برنامج الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وإن بمصطلحات "حماس" واشتراطاتها؛ علماً أن الأمر ذاته حصل لدى إعلان برنامج "النقاط العشر"، في المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 12، 1974)، الذي تضمن إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة" على أي بقعة أرض يجري تحريرها، ثم وصلنا إلى البرنامج المرحلي (دولة فلسطينية في الضفة والقطاع)، ومنه إلى اتفاق أوسلو (1993). طبعاً لا نقصد الإيحاء بأن التاريخ يعيد ذاته، وإنما نتحدث عن برامج برغماتية، تخرج من المبدئية أو الطهرية المدّعاة، لمسايرة الوضع الدولي والإقليمي، وأيضاً للتكيّف مع واقع العجز وضعف موازين القوى.

مع أهمية هذا التطور فإننا نلاحظ أن الوثيقة قيّدت تلك المقاربة باشتراطها عدم الاعتراف بإسرائيل، وتأكيد تحرير فلسطين من النهر إلى البحر (البند 20)، ما يبين أن المقاربة الحاصلة لم تأت نتيجة قناعة ذاتية، وإن الأمر ينطوي على برغماتية وتورية لإرضاء أطراف خارجية، أو يدل على اضطراب أو خلافات داخلية، وفي الحالين فإن هذه المقاربة غير ناجحة، ومن غير المتوقع أن تصل إلى الوظيفة المطلوبة.

ليس الجدال هنا عن مشروعية تمسّك "حماس" بحق الفلسطينيين في أرضهم التاريخية، وإنما عن مسؤوليتها عن توضيح كيفية إقامتها الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، إن لم يكن بالمفاوضات، أي بالتفاهم مع إسرائيل، ومن خلفها المجتمع الدولي، وبتقديم التنازلات. وقد كان يمكن لهذه الحركة بدلاً من مقاربة كهذه لم تثبت صحتها، على مدار أكثر من أربعة عقود، ومع إخفاق اتفاق أوسلو منذ قرابة ربع قرن، الذهاب نحو خيار الدولة الديموقراطية الواحدة، في فلسطين/إسرائيل، أي دولة مواطنين، أحرار ومتساوين، من دون أي تمييز، ما يفيد بنقل الكفاح من مجرد دولة في الضفة والقطاع إلى كامل فلسطين، على نحو أقرب لفهم "حماس". والمعنى أن خياراً كهذا، على رغم صعوبته، يعيد الاعتبار للتطابق بين أرض فلسطين وشعب فلسطين وقضية فلسطين، كخيار نضالي ومستقبلي، لا سيما أن "حماس" قاربت برنامج الدولة في الضفة والقطاع، في شكل خجول، بعد أفوله؛ أي أنه كانت ثمة خيارات بديلة لا تضع حماس في هذا الموقف المتناقض والحرج.

ثانياً، قطعت "حماس" في وثيقتها الجديدة، مع فكرة الصراع الديني، باعتبار أن الصراع من طبيعة سياسية، وعلى قضية وطنية، مع الصهيونية، وكيانها إسرائيل، وليس مع اليهود كطائفة، أو اليهودية كدين (البند 16)؛ وهذا أمر على غاية الأهمية، علماً أن الحركة الوطنية الفلسطينية قالت بذلك منذ انطلاقتها، في منتصف الستينات. والمعنى أن هذه الحركة تكون بذلك تخلفت بمقدار أكثر من نصف قرن، عن الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن الفلسطينيين دفعوا ثمناً باهظاً جراء ذلك، وضمنه جراء التناقض بين طابع "حماس" كحركة وطنية وطابعها كحركة دينية، مع كل التداعيات التي نجمت عن ذلك على الحركة ذاتها أيضاً.

ثالثاً، باتت "حماس" في وثيقتها تعتبر أن مقاومة إسرائيل لا تقتصر على الكفاح المسلح وإنما تشمل مختلف أشكال النضال (البند 25)، وهذه أيضاً مسألة كانت الحركة الوطنية الفلسطينية وصلت إليها قبل أكثر من ثلاثة عقود، مع معرفتنا أن قادة "حماس" صرحوا عن ذلك مراراً، إلا أن المقاربة على هذا الصعيد لم تتحول إلى ثقافة سياسية لدى معظم قادة ومنتسبي تلك الحركة، إذ ما زلنا نسمع يومياً عن عبارات هزيمة إسرائيل، وزلزلة الأرض تحت أقدامها، مع استعراضات عسكرية، وحديث عن إنتاج صواريخ وطائرات وكل ذلك في قطاع غزة المحاصر والذي يفتقد إمكانيات العيش! في هذا الإطار، أيضاً، فإن "حماس" لم تراجع البتة تجربتها العسكرية، لا سيما العمليات التفجيرية، والحرب بالصواريخ، التي أضرت بالفلسطينيين، ولم تحم قطاع غزة من التدمير والحصار، ولم تغير شيئاً أساسياً في معادلات الصراع مع إسرائيل، إذا فكرنا بالأمر بعيداً من الشعارات والعواطف والرغبات. وكلنا شهد كيف أن تصريحات بعض قادة حماس العسكريين تتحدث بعد الحرب العدوانية الأخيرة على غزة (2014)، عن "اشتراط" وقف الحرب، ببناء مطار وميناء ورفع الحصار، كأن "حماس"، مع كل التقدير للتضحيات والبطولات المبذولة، هي التي كانت تشنّ الحرب وتدمر في إسرائيل!

رابعاً، المقاربة الرابعة تتعلق بتأكيد "حماس" اعتبار منظمة التحرير كإطار وطني للشعب الفلسطيني (البند 29)، ومع أنها مقاربة خجولة، وقديمة، إلا أن تضمينها في الوثيقة يكتسب أهميته من ضرورة حسم هذا الأمر في الثقافة العامة للحمساويين الذين عاشوا على أساس النأي بحركتهم عن الإطار الوطني الفلسطيني عموماً، في الأفكار والسياسات وطرق العمل والتجربة التاريخية. ومعلوم إذ ثمة كثر في "حماس" يعتقدون بأن الكفاح الفلسطيني بدأ مع انطلاقة حركتهم، علماً أنها انطلقت، أصلاً، بعد أكثر من عقدين على ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ومن دون أن تختبر نفسها في التجارب الغنية والمختلفة التي شهدتها، بما لها وما عليها. مع ذلك فإن هذه

المقاربة أتت متأخرة كثيراً، إذ ما زالت "حماس" خارج المنظمة، وهي لم تقدم في العقود الثلاثة الماضية أية مقاربة عملية تسهّل الانخراط فيها، على رغم معرفتنا بتعقيدات هذا الأمر، وأن ثمة بعض مسؤولية يقع على عاتق القيادة الفلسطينية، أي قيادة المنظمة والسلطة وفتح، بل إن "حماس" اليوم تقف كسلطة في غزة في مواجهة السلطة في الضفة، في واقع الانقسام السياسي الحاصل.

عدا هذه المقاربات، فقد غابت عن الوثيقة الجديدة مسائل كثيرة على غاية في الأهمية، كما تضمنت عديداً من التناقضات، ومثلاً، فإن هذه الوثيقة لم تقطع بين طابع "حماس" كحركة سياسية وطنية وبين طابعها كحركة دينية، وكجزء من تيار الإسلام السياسي، أو يتبع منظومته الفكرية؛ وهذا واضح من مضامين عديد من بنود الوثيقة (البنود 1 و8 و9). ثانياً، افتقدت الوثيقة أي نوع من النقد الذاتي، لشعارات "حماس" وتجربتها وطرق عملها، في المقاومة والسلطة، في السياسة والتنظيم، وكان الأولى بقادتها المعنيين لو تركوا فسحة لمراجعة نقدية في وثيقتهم، لأن النقد هو دليل عافية وصدقية، أما المكابرة والإنكار فيؤديان إلى المهالك، كما أنهما دليل لا مبالاة للتضحيات وهدر البطولات وتبديد المنجزات. ثالثاً، لم تراجع تلك الحركة تجربتها السياسية، لا في المقاومة ولا في السلطة (في غزة)، ولعل هذا أهم ما يؤخذ على تلك الوثيقة، ولا أدري كيف فات أولي الأمر هذا الموضوع، إلا إذا تعمدوا ذلك. وفي الواقع فإن حركة "حماس" كانت معنية بالتوضيح للفلسطينيين ماذا تعمل في غزة منذ عشر سنوات؟ هل نجحت أم أخفقت في إدارتها للقطاع؟ وهل بات وضع الفلسطينيين في غزة أفضل معها أم من دونها؟ أيضاً كان عليها التوضيح ماذا ستفعل في القطاع؟ فهل تريده قاعدة للتحرير؟ أم تريده نموذجاً للدولة الفلسطينية المقبلة؟ رابعاً، تحدثت الوثيقة عن انحياز "حماس" إلى الخيار الديموقراطي (البند 28) في العمل الوطني، لكنها حصرت ذلك في مؤسسات منظمة التحرير، في حين الأولى بها أن تقدم نموذجها للديموقراطية في طريقة إدارتها للسلطة في غزة، أي في إشراك القوى الحليفة لها على الأقل، وعدم إدارة غزة بطريقة أحادية وإقصائية وتسلطية، على المجتمع وعلى الفصائل الأخرى، فهذا اختبار "حماس" للديموقراطية قبل أي شيء آخر.

في الإجمال فقد فاجأتنا "حماس" كثيراً، في وثيقتها، أولاً، بهذه المبالغة الاحتفائية بها وبما اعتبرته تجديداً في فكرها السياسي. وثانياً، في قولها إن إعداد الوثيقة استغرق أربعة أعوام! وثالثاً، في غياب أي مراجعة نقدية وعقلانية لتجربتها، المثيرة للجدل، طوال ثلاثة عقود. ورابعاً، بعدم طرحها للنقاش العام قبل إقرارها، ما كان من شأنه إغنائها وتشكيل إجماع مناسب من حولها. وخامساً، في إعلانها من الدوحة وليس من غزة والضفة.

نعم ثمة "تطور" في الفكر السياسي لـ"حماس"، كما ظهر في الوثيقة، بيد أن ذلك لا يعني تطوراً حقاً، إذ أنه مجرد مقاربة لمفاهيم سياسية سائدة منذ ثلاثة عقود، بل منذ ما قبل ولادة هذه الحركة. وباختصار فإن الواقع يسبق الحركة الوطنية الفلسطينية، التي تعاني من العجز والتكلس والفوات، سواء كان اسمها "فتح" أو "حماس" أو بقية "الجبهات".

الحياة، لندن، 2017/5/9

٩٧. حماس بين خطابين.. تناقض أم تكتيك؟

أحمد الحيلة

"موقف حماس واضح كما في الوثيقة السياسية..، عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي، نقطة أول السطر. الآن إذا تحقق البرنامج السياسي الوطني المشترك بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 67، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين والنازحين إلى أرضهم، فإن موقفنا من "إسرائيل" ومن الاحتلال الإسرائيلي، يقرره الشعب الفلسطيني في تلك اللحظة بحرية كاملة، وفي استفتاء عام لشعبنا في الداخل والخارج، هذا القرار الفلسطيني هو الذي سيحترمه الجميع، وعلى رأسهم حركة "حماس".

جاءت تلك الكلمات على لسان خالد مشعل إجابة على سؤال، في برنامج سباق الأخبار على قناة الجزيرة الفضائية 6 أيار/ مايو الجاري، عن موقف الحركة وما هو وصفها للكيان الإسرائيلي إذا قبل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 67.

ظهر في النص السابق تعارض بين مقدمة الإجابة التي يرفض فيها السيد مشعل الاعتراف بشرعية الاحتلال وفقاً لما ورد في الوثيقة السياسية، وبين خاتمة الإجابة التي "تحترم" فيها حماس قرار الشعب الفلسطيني إذا قرر في استفتاء عام الاعتراف بشرعية الاحتلال القائم على 78% من أرض فلسطين التاريخية.

هذا التعارض قد يعتبره البعض تكتيكاً في الخطاب، مبنياً على شرطٍ مستحيل على اعتبار أن الاحتلال لن يعترف بدولة فلسطينية كاملة السيادة، ولن يقبل بأن تكون سيادة الدولة الفلسطينية على كامل حدود الرابع من حزيران/ يونيو 67، ناهيك عن استحالة قبوله بعودة 6 مليون لاجئ فلسطيني إلى الأراضي المحتلة عام 48، لما يُمثله ذلك من تدمير لبنية الدولة الصهيونية القائمة على اليهودية واليهود..، وخير شاهد على ذلك سلوك الاحتلال مع منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح"،

وبالتالي فليس من داعٍ للقلق من تصريحات تَذُر الرماد في العيون، لتخفيف الضغط عن الفلسطينيين وحركة "حماس"، وتهدف لإحراج الخصم ووضع الحجة عليه.

فإذا كان تحليل الواقع يُفضي عملياً إلى استحالة قبول الاحتلال بدولة فلسطينية حسب شروط الوثيقة السياسية، وذلك لاختلال موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني، فإن ذلك يجعل من إعلان "حماس" الآن عن قبولها أو "احترامها" لرأي الشعب الفلسطيني في الاعتراف بشرعية الاحتلال عبر الاستفتاء، حديثاً استباقياً خارج سياق الزمن، وفرضية غير ذي صلة بمعطيات المرحلة الراهنة، هذا أولاً.

ثانياً: إن مجرد الحديث عن إمكانية الاعتراف بشرعية الاحتلال عبر استفتاء عام، علاوة على أنه يتناقض مع مفردات الوثيقة السياسية وبنودها، فإنه يعطي انطباعاً سلبياً لواشنطن وتل ابيب؛ بمعنى أن "حماس" مأزومة وتبحث عن مخرج، وبالتالي يمكن ممارسة المزيد من الضغوط عليها لاستجلاب المزيد من التنازلات.

ثالثاً: إن القبول بفكرة الاعتراف بشرعية الاحتلال عبر الاستفتاء، سيقود القضية الفلسطينية إلى الهاوية، ويُلقي بها في مهب الريح؛ فالذي يقبل بمبدأ الاستفتاء على الأرض (78% من مساحة فلسطين التاريخية لصالح الكيان والمشروع الصهيوني)، التي تُجسد وطناً للأمة الفلسطينية المتجذرة فيها عبر التاريخ، والتي تُمثل عقيدة لدى المسلمين..، لماذا لا يقبل بمبدأ الاستفتاء أيضاً على القدس، والمسجد الأقصى، وحتى على حق العودة للاجئين الذين من حقهم أيضاً أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم عبر استفتاء حر في الداخل والخارج..؟!

رابعاً: إذا سلّمنا جدلاً أن الاحتلال سيقبل بدولة فلسطينية مُضْطراً وتحت ضغط المقاومة، حسبما ورد في الوثيقة السياسية وعلى لسان السيد خالد مشعل، فلماذا الاستفتاء أصلاً، فهل يُعقل أن يُدْعى شعب منتصر على عدوه بالقوة ليتنازل عن أرض آبائه وأجداده؟ إنها دعوة لا تتسق مع سياق التحرير والنصر.

خامساً: إذا توقفنا عند دعوة خالد مشعل للرئيس الأمريكي ترامب، لالتقاط فرصة إصدار الحركة لوثيقتها السياسية، لتقديم مقاربات جديدة تُنصف الشعب الفلسطيني. فإننا نتساءل عن ماهية المقاربة الأمريكية الممكنة والمتوقعة من إدارة جمهورية متطرفة ومنحازة بشكل فظ للاحتلال الإسرائيلي؟ فإذا افترضنا أن هناك مقاربة أمريكية محتملة استجابة لدعوة مشعل، فإنه بالتأكيد لن تتساوق مع ما ورد في الوثيقة السياسية لحماس، ولو تكارمت الإدارة الأمريكية على الفلسطينيين والعرب، وضربت بعرض الحائط جميع التزاماتها الأمنية والسياسية مع الكيان الصهيوني، فإن أي مقاربة جديدة لن

تخرق سقف قراري 242 و 338، عماد البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح" التي وصلت إلى ما وصلت إليه نتيجة التعويل على المبادرات الأمريكية، فهل هذا هو المنتظر؟!

سادساً: في تصريح السيد خالد مشعل لوكالة قدس برس (5 أيار/مايو الجاري) بشأن إصدار الوثيقة السياسية، أشار إلى أن الوثيقة "تُريح حُلفاءنا وأصدقاءنا، وتُسهل عليهم حمل قضيتنا إلى كل المنابر والمحافل الدولية". والنقاش هنا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السقف السياسي لأولئك الحلفاء؛ فدولة قطر تعترف بالمبادرة العربية للسلام (قمة بيروت 2002) التي تعتمد القرارات الدولية ذات الصلة (242 و 338) وتعترف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي شرط انسحابه من الأراضي العربية المحتلة عام 67، أما تركيا فهي تعترف بشرعية الكيان الإسرائيلي وتقيم علاقات سياسية معه، ولا تُخفي سعيها لدفع حركة "حماس" للانخراط في العملية السياسية على قاعدة الاعتراف بالاحتلال مقابل دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 67، ونستذكر هنا تصريح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في لقاءٍ عقده في مبنى الصحافة الوطني في واشنطن (22 آذار/مارس) جاء فيه: "أن بلاده مارست ضغوطاً على حماس لإلقاء سلاحها، والدخول في مفاوضات مع "إسرائيل". فهل ستنجو المساعي الحميدة لتلك الدولفي حمل القضية الفلسطينية إلى المنابر الدولية، من تأثير قناعاتها السياسية ومواقفها البراغماتية؟

نعتقد أن التصريحات السياسية لحماس والتي جاءت عقب إصدار الوثيقة تتعارض مع بنود الوثيقة السياسية وتخالف روح النصوص الواردة فيها..، وهذا يفتح باب التكهنات ويثير التساؤلات الشيطانية عن خلفيات وأهداف القبول مرحلياً بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 67، رغم دقة المحتوى السياسي للمادة (20) برفض الاعتراف بشرعية الاحتلال؛ فالعبرة بالأفعال أولاً لأن الدساتير والوثائق السياسية على رصانتها وثباتها النسبي، إلا أنها قابلة للتعديل كاستحقاق للواقع وتطوراته السياسية، سلبية كانت أم إيجابية.

وهذا يدفعنا إلى تكرار القول؛ بأن الوثيقة السياسية خرجت إلى العلن بنصوص دقيقة وواضحة المعنى والدلالة في حفاظها على الثوابت الوطنية، ولكن ذلك لا يكفي لقياس المصداقية، فالسلوك السياسي لحركة "حماس" هو المعيار الأهم من المعيار الخطابي الوارد في الوثيقة..، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقة مع الغرب وواشنطن التي يُثير الاقتراب منها الريبة عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي.

لا زالت "حماس" تتمتع برصيد كبير من الاحترام والتقدير لدى النخبة والرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي، فهي تمثل أملاً في هذه الأمة التي تعاني من المشروع الصهيوني، وأي خطأ

يقع من الحركة ولو بغير قصدٍ سيكون له ارتدادات كبيرة على القضية الفلسطينية وعلى حركة "حماس" نفسها التي تتجاذبها العديد من القوى الإقليمية للاتكاء عليها في تحقيق مصالحها القُطْرية وتسويق نفسها لدى واشنطن عبر البوابة الإسرائيلية المُشْرَعة لعمليات التطبيع المباشر وغير المباشر مع العديد من الأنظمة العربية والإسلامية.

موقع "عربي 21"، 2017/5/9

٩٨. حان وقت التحدث مع حماس

طارق باكوني

ترجمة: عبد الرحمن الحسيني

في بداية هذا الشهر، كشف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، النقاب رسمياً عن "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" للتنظيم، والتي تم انتظارها منذ وقت طويل، خلال مؤتمر صحفي عقده في الدوحة. وقد نفى قادة حماس أن هذه الوثيقة تحل محل الميثاق التأسيسي للحركة. وعلى الرغم من ذلك، يشكل نشر هذه الوثيقة خطوة مستحقة منذ طويل وقت، والتي لا يمكن تجاهلها.

يشكل ميثاق حماس وثيقة معادية للسامية ومثيرة للجدل، والتي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين التاريخية. ومنذ نشر الميثاق في العام 1988، نأى العديد من قادة حماس بأنفسهم عنه. ولكن، من أجل الحفاظ على صورة النقاء الأيديولوجي لفائدة الدائرة الانتخابية الأوسع، ولغاية تجنب الانقسامات داخل الحركة، خبت الدعوات السابقة إلى إجراء مراجعة للميثاق.

مقارنة بالوثيقة التأسيسية للحركة، فإن هذه الوثيقة الجديدة دقيقة نسبياً وماكرة سياسياً. وعلى الرغم من أنها تقصر عن تحقيق العديد من الآمال التي كانت تتردد في الأحاديث الخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المنتظرة في داخل حماس، فإنها تعرض تمثيلاً جيداً لتحولات حماس كحركة وكيان حاكم في غزة بعد 30 عاماً تقريباً من تأسيسها.

على الجبهة السياسية، تعرض الوثيقة النزر اليسير من المفاجآت. فحماس تدعم على نحو لا يقبل النقض قيام دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة على حدود العام 1967، على أن تكون القدس عاصمتها. وهي لا تعترف بدولة إسرائيل أو تتخلى عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتتضمن الوثيقة القبول بدولة مؤقتة، بينما تحتفظ بالالتزام بتحرير كامل فلسطين باعتبار ذلك "صيغة للإجماع

الوطني". وتشدد هذه العبارة على طبيعة هذه الوثيقة كحل وسط بين مختلف دوائر حماس الانتخابية، بالإضافة إلى كونها وثيقة يمكن أن توفر منطلقاً للمصالحة مع حركة فتح.

على العكس من ميثاق حماس الأصلي، فإن هذه الوثيقة لا تبرر السعي إلى التحرير من خلال استخدام لغة متشددة معادية للسامية. وبدلاً من ذلك، تعرض أيديولوجية معادية للصهيونية التي تنظر إليها على أنها مشروع "استعماري عنصري وعدواني" يجب تقويضه في عالم ما بعد الاستعمار. وتفرق الوثيقة صراحة بين اليهود واليهودية من جهة، وبين الصهيونية السياسية من جهة أخرى، وتشير إلى أن صراع حماس مقصور على الأخيرة. وتشدد على أن معاناة الشعب اليهودي مع معاداة السامية ليس مرتبطاً بالعرب أو المسلمين، وإنما بماضي أوروبا. ولمواجهة "المشروع الصهيوني"، تعتبر حماس المقاومة المسلحة ضد الاحتلال حقاً مقدساً، وحقاً مشروعاً في القانون الدولي أيضاً.

تشكل هذه الوثيقة قوة موازنة للادعاءات بأن حماس هي مجموعة غير عقلانية ومتشددة ومتعطشة للدماء، ومصممة على قتل كل اليهود. ومع ذلك، فإن فكرة أنها إشارة على الاعتدال اعتدال حماس المطلق أو تغيرها الكامل هي مبالغة. ويجب أن يُفهم نشر الوثيقة على أنه عمل موازنة، وجهد للسماح بعرض البراغماتية في داخل حماس علانية من دون تقويض القاعدة الأيديولوجية للحركة. وهي أداة دبلوماسية تفتح مجالاً للقيادة الفلسطينية في الضفة الغربية وللمجموعة الدولية على حد سواء للانخراط مع حماس.

على ضوء الجمود السياسي الراهن، يجب عدم تجاهل هذا الجهد، حتى لو ظلت المخاوف قائمة. ومع أن حماس تعول على القانون الدولي لتأكيد شرعية كفاحها المسلح، فإنها قد تنتهك هذه القوانين من خلال استهداف المدنيين بشكل عشوائي. ومن الواجب إدانة قتل المدنيين عندما توضع ممارسات حماس في السياق.

على العكس من الميثاق الأصلي لحماس، فإن هذه الوثيقة لا تستخدم لغة متطرفة معادية للسامية.

عملت إسرائيل بشكل منهجي في انتهاك للقانون الدولي على مدى عقود، فقتلت آلاف المدنيين الفلسطينيين من خلال احتلالها وفي الأعمال الحربية التي تقوم بتنفيذها في مناطق مأهولة بكثافة. ولا يعني هذا القول إن الجانبين متساويان أو أنهما يمثلان يشكلان ترتيباً هرمياً للمعاناة. لكنه يعني بدلاً من ذلك اقتراح أن إمكانية الانخراط والدبلوماسية لا يمكن أن تمنع عن طرف وتعطى لطرف آخر عندما يرتكب الطرفان أفعالاً تنتهك القانون الدولي.

ويمكن قول الشيء نفسه عن رفض حماس الاعتراف بإسرائيل. وتظل وثيقة حماس السياسية أقرب إلى إطار عمل حل الدولتين من البيان الرسمي لأهداف الليكود، الحزب السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. فخطاب الليكود لا يتطرق مطلقاً إلى ذكر حدود العام 1967، وتماماً مثلما ترفض حماس الاعتراف بشرعية الصهيونية، يرفض الليكود حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وقد قوبلت وجهات نظر المؤسسة السياسية الإسرائيلية القائمة على المواقف العنصرية بتوطيد وتقوية الروابط الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما تستمر حماس في مواجهة التهميش.

على الرغم من نقاط القصور فيها، تتضمن الوثيقة الجديدة لحماس مطالب سياسية كانت منذ وقت طويل مركزية في النضال الفلسطيني، والمتأسسة في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وبالكاد يكون الانتقاد اللاذع للصهيونية وتجلياتها السياسية في إسرائيل اليوم مقصوراً على حماس أو حتى الفلسطينيين. والمعروف أن إسرائيل اختارت تاريخياً تفادي تحقيق هذه المطالب السياسية، مفضلة بدلاً من ذلك إدارة الصراع. وقد أسفر هذا عن جهود متقطعة لـ"جز العشب" في غزة، حيث يشير القرع الأخير لطبول الحرب إلى أن هناك جولة أخرى منها تلوح في الأفق. ويجب الاعتراف بوثيقة حماس الجديدة كفرصة للانخراط معها كمحاور حاسم يستمر في التمتع ببعض الشرعية في أوساط أنصاره ودوائره الانتخابية.

الغارديان 2017/5/2

الغد، عمّان، 2017/5/10

٩٩. "حماس" بين لا حدود الديني وحدود الوطني

خالد الحروب

الحديث عن حركة "حماس" وسيروات التوتر والشد في داخلها لا بد أن يتطرق إلى لا حدود الدين وحدود الوطن منذ لحظة تأسيس الحركة. الأطروحة الأساسية هنا تقول إن "حماس" تنتمي تاريخياً وجوهرياً وفكرياً إلى تيارات الإسلام السياسي في شكل عام وإلى مدرسة "الإخوان المسلمين" على وجه التحديد، وتتمظهر في رؤيتها وأفكارها وسياساتها كثير، ولكن ليس كل ما يتمظهر في رؤية وأفكار وسياسات تلك التيارات. وإلى جانب التشابه والتشارك مع تلك التيارات تتمايز "حماس" عنها في عدد من الخصائص والاستجابات التي فرضها الواقع والسياق الفلسطيني الخاص، وفرضت عليها تبني رؤى وسياسات مختلفة. وإزاء فكرة الحدود القومية والوطنية أظهرت التيارات الإسلاموية

وأهمها "الإخواني" والسلفي مقاربات متشككة ومترددة، وتنوعت هذه المقاربات من الرفض التام للحدود القومية وعدم الاعتراف بها، إلى القبول الخجول، وصولاً إلى الإقرار بها بحكم الأمر الواقع، مع الاحتفاظ بشعارات وأهداف طوباوية تطرح صوراً أممية إسلامية فضفاضة وغامضة. وعلى رغم انتماء "حماس" إلى هذا التيار ومع غموض أفكاره حول الحدود القومية فإن الحركة تطورت في شكل متسارع وحاولت إعادة تعريف نفسها من حركة إسلامية دينية ذات بعد وطني تحرري إلى حركة تحررية وطنية بمرجعية دينية. وقد تجسد هذا التطور المتسارع أخيراً في "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي أصدرتها "حماس" وفيها أعلت من البعد الوطني على حساب الديني، من خلال التأكيد المُلفت على "الجغرافيا الفلسطينية" على حساب "التاريخية الدينية الفلسطينية"، ومن خلال التأكيد المُتجدد على تحديد نشاط وأهداف وغايات "حماس" ضمن هذه "الجغرافيا الوطنية" فقط. بكلمة أخرى، تطورت "حماس" ضمن سيرورة وطنية وكولونيالية ضاغطة وتحت اشتراطات الأمر الواقع ودخلت في عملية قومنة nationalization تدريجية انتهت بها إلى تقديم القومي بحدوده الوطنية على حساب الديني المُتجاوز للحدود الوطنية.

هذه السيرورة التي انخرطت فيها "حماس" خلال العقود الثلاثة الماضية يمكن القول إنها هي ذاتها التي أعادت تشكيل كثير من الحركات الإسلاموية ضمن سياقات وطنية ذات حدود جغرافية مُحددة، أيضاً بحكم الأمر الواقع وصلابة الحقيقة الجغراسياسية التي هي "الدولة الأمة". لكن في الحالة "الحمساوية" أضيف عامل المشروع الصهيوني الاحتلالي القائم على جغرافية فلسطين والذي سرع من انتقال "حماس" من عموميات لا حدود الدين إلى خصوصيات حدود الوطن.

منذ لحظات تأسيس الإسلامويات العربية سواء الفكرية (متمثلة بأفكار عبده، والأفغاني، والكواكبي، ورضا)، أو الحركية "الإخوانية" (متمثلة في أفكار البنا، وقطب، ومن تلاهم)، أو السلفية (في شعارات عبد الرحمن، ثم الظواهري، والمقدسي، وبن لادن، والبغدادي) شكلت فكرة "الوطنية" (أو القومية)، ذات الشعب المُحدد وتبعاً للنموذج الأوروبي الوافد للدولة الأمة، تحدياً كبيراً، وفي غالب الأحيان شكلاً مرفوضاً وبكونه يجزئ المُوحد المُتخيل، ويتضاد مع فكرة الوحدة والأمة الإسلامية أو على الأقل الأمة العربية. المدرسة الإخوانية على وجه التحديد، وهي مدرسة "حماس" الفكرية، طرحت شعارات أممية إسلامية وفي الوقت نفسه اشتغلت ضمن السياق الوطني للدول التي وُجدت فيها. وعلى رغم الشعار الإخواني القطبي بأن "جنسية المسلم عقيدته"، فقد تحول "الإخوان المسلمون" إلى إخوان مسلمين مصريين، وأردنيين، وسوريين، وعراقيين، وجزائريين، ويمنيين، وسعوديين، وفلسطينيين وغيرهم، وكل فرع من هؤلاء انشغل واستُنزف في الشأن الوطني. وعبر عقود من

التسيس والتمايز في الشؤون الوطنية بين الدول تكرست الهويات "الوطنية" لهذه الفروع وتهمش عملياً البعد الأممي، وإن بقي يتصدر الشعارات ويتمسك بطوباويات الوحدة. كانت الاختبارات "الوطنية" المتتالية تؤكد واحداً تلو الآخر رسوخ "الحدود" والهوية الوطنية على حساب الإسلاموية لكل تنظيم من التنظيمات "الإخوانية". وربما كان الاختبار الأصعب والتفكيكي هو غزو صدام حسين للكويت عام 1990 وردود فعل تلك التنظيمات المختلفة تماماً والتي تناسق رد فعل كل تنظيم منها مع رد الفعل الشعبي أو الحكومي في "دولته الوطنية". وهكذا وبعيداً عن الشعاراتية الأممية ورطانتها في رفض الحدود والتجزئة وسوى ذلك، خضعت كل حركة إخوانية إلى اشتراطات الواقع واندمجت في سيرورة إعادة تشكيل وطني بالغة الوطأة، انتهت إلى تماهي هذه الحركات في سياقاتها الوطنية، وتمايزها حتى شقيقاتها في الدول المجاورة إزاء القضايا والتحديات وحتى التنافسات الكبيرة بين الدول. مثلاً، وإزاء قضية الصحراء الغربية والخلاف بين المغرب والجزائر، لم تختلف مواقف إسلاميي الجزائر والمغرب (الإخوانيين أو القريبين من مدرسة الإخوان السياسية والفكرية) من المواقف الرسمية والمزاج الشعبي في البلدين، بما يدلل على السطوة والوطأة المتصاعدة للسياق الوطني "الحدودي" في تشكيل رؤى هذه التنظيمات.

في هذا السياق الوطني الضاغط تسارع انتقال "حماس" من "لا حدودية الدين" إلى "حدود وجغرافية الوطن"، خصوصاً في ظل التحدي الصهيوني الذي استهدف فلسطين أرضاً وجغرافيا وأرادها "وطناً قومياً لليهود. وتسارع إدراك "حماس"، أو جزء مهم منها، إزاء خطورة تعميمات الخطاب الإسلاموي حول الوحدة الإسلامية وعدم ضرورة الانتماء إلى كيانات قومية محددة، وبكونه يصب في مصلحة الخطاب الصهيوني. فهذا الخطاب كرر ويكرر دائماً مقولة أن فلسطين كـ "وطن قومي" للفلسطينيين لم يكن أبداً، وأن "الشعب الفلسطيني" شعب مختلق أساساً، وأن السكان الذين وجدوا في فلسطين قبل قيام إسرائيل هم عرب وليست لهم هوية "فلسطينية"، وأكثر ما يمكن قوله هو أنهم جزء من سورية الكبرى. ومعنى ذلك فإنه بإمكان هؤلاء السكان الانتقال إلى أجزاء أخرى من سورية الكبرى أو العالم العربي الشاسع وعدم منافسة اليهود في "وطنهم القومي". على ذلك بدا أن خطاب "الوحدة" الإسلامي أو العربي الذي يُماهي الفلسطينيين مع العرب والمسلمين بكل عمومياته وسمته الفضفاضة يخدم الادعاءات الصهيونية في المقام الأول.

إضافة إلى ذلك لعب ضغط الواقع التحرري الوطني الفلسطيني والقوى السياسية والعسكرية المنافسة في الساحة الفلسطينية في تسريع سيرورة "قومنة" و"وطننة" "حماس"، على قاعدة أن أساس الشرعية السياسية الفلسطينية الشعبية يأتي من مقاومة المشروع الصهيوني على أساس وطني. وتأكد

لـ"الإخوان المسلمين" الفلسطينيين أن تلك المقاومة والانخراط الوطني فيها هو الذي منحهم الوجود الحقيقي في فلسطين بعد أن تحولوا إلى "حماس"، وانتقلوا إلى مربع المواجهة بعد عقود طويلة من الانزواء في برامج "الدعوة والأسلمة" الإخوانية التي تفادت مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات وصولاً إلى الانتفاضة الأولى عام 1987.

ساهم تكرس الهويات القومية في العالم العربي والإسلامي عموماً، وفي دوائر التيارات والتنظيمات الإسلاموية نفسها وانهماك كل منها بشؤونه "القطرية"، في إيجاد انعكاسات مباشرة على "حماس"، وتخفيض أسقف الطوباويات الوحدوية والشعاراتية الأولية. وتبدت تلك الشعارات الأممية بكون الكثير منها لا يحمل مضامين حقيقية. ليس هذا فحسب بل تم تبني تلك الأمميات من قبل التنظيمات الجهادية المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش" وأصبحت الخطاب المركزي والمؤسس لها، والرافض لأي حدود قومية. وهكذا شعرت "حماس" بضرورة محاولة التميز وأخذ مسافة واضحة عن الأمميات الإسلاموية وكوارثها وممارساتها.

ثمة أيضاً دوافع براغماتية واضحة خاصة بعد الربيع العربي ومآلات سياسات "الإخوان المسلمين" في أكثر من دولة والعداء الصريح الذي تصاعد بينهم وبين بعض الدول العربية. وهذا دفع "حماس" بوضوح لتنهي صلاتها التنظيمية بـ"الإخوان المسلمين" وتأكيد الاستقلال السياسي، تفادياً لتحمل أكلاف وعبء الانتماء لتنظيم "ما بعد دولتي"، له أعداؤه الكثر وخصوماته التي تعود على "حماس" بالضرر. وهكذا وبخلاف ما كان يركز عليه ميثاق "حماس" عام 1988 من أنها جناح "الإخوان" في فلسطين، فإن "وثيقة المبادئ والسياسات العامة"، تؤكد أن "حماس" حركة مقاومة فلسطينية تحررية إسلامية، ومن دون الإشارة إلى أي انتماء ما بعد "حدودي". على رغم أهمية النصوص الصادرة عن "حماس" أخيراً ومواقفها، يبقى الاختبار الحقيقي هو ترجمة هذه النصوص على الأرض، خصوصاً لجهة "فلسطنة" حماس تماماً وتقديمها الوطني المحدد على الديني المعمم، وتجسيده في العلاقات الوطنية البينية.

مُلخص مداخلة في مؤتمر "حدود" عن العالم العربي، في "معهد العالم العربي"، باريس، 2017/5/18

الحياة، لندن، 2017/5/21

١٠٠. وثيقة "حماس": نضج وتحوّل أم مواجهة لأزمة الوظيفة والوجود؟!

حسين أبو النمل

بعد طول انتظار وترقّب، أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في حينه، خالد مشعل، وثيقة أتت في ظل بيئة دولية وإقليمية تزداد مواجهة مع الإسلام السياسي، لأسباب مُتعدِّدة ومُتناقِضة، كما في ظل حصار يعيش تحت وطأته قطاع غزة، المعقل الرئيسي لـ"حماس" ومحل سُلطتها المنفردة، وهو ما صار أبرز مُسبِّبات الانقسام السياسي الفلسطيني راهناً، وحافزاً إضافياً للمواجهات المفتوحة مع الشرعية الفلسطينية الرسمية في رام الله.

تزامن صدور الوثيقة مع حدثين داخليين، أول سبقها وهو انتخاب يحيى السنوار، الأسير المُحرَّر والقائد في كتائب "القسَّام"، مسؤولاً عن "حماس" في غزة، ما فُسِّر نزوعاً إلى التصلّب على رغم بقاء الجبهة مع إسرائيل هادئة بعد انتخاب السنوار كما قبله. الحَدَث الثاني واللاحق لإعلان الوثيقة انتخاب إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، والقيادي البارز في "حماس"، ومسؤول فرعها في غزة، رئيساً لمكتبها السياسي خلفاً لخالد مشعل.

عنى ذلك نقل مركز قرار "حماس" من الخارج للداخل الفلسطيني، وتحديداً قطاع غزة، ما حمل رسائل مُتناقِضة: دعم قطاع غزة المُحاصَر، وفي آن إشارة إلى مكانة "إمارة حماس" في غزة، كما يحلو للبعض تسميتها، وتحوّلها نقطة الثقل في "حماس"، ومركز قرارها التنظيمي والسياسي، وعاصمة جناحيها داخل فلسطين وخارجها.

ليس من دون معنى أن يعلن الوثيقة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حينه، الذي أعلن أيضاً وبارك انتخاب إسماعيل هنية بدلاً منه لرئاسة المكتب السياسي، في رسالة واضِحة عن الوحدة والاستمرارية في هيئات "حماس"، وأن مسؤولية التحوُّل الذي مثّلته الوثيقة، تعود على مرحلة قيادة مشعل الذي أعلنها وتم صوغها في ظل قيادته السابقة، كما على القيادة الجديدة ممثَّلة بهنية الذي انتُخِب رئيساً لمكتب "حماس" السياسي بناء عليها.

كان هذا المدخل بعد محاولة فاشلة منّي لتقويم مواد الوثيقة بالمفرق وتفسيرها من داخلها، ما دَفَعني إلى محاوَلة تفسيرها من خارجها، أي من الظروف العامة التي أحاطت بها، وانطلاقاً من سؤال منهجي يُستَحضَر عادة للتفسير حين يصعب التفسير. إنه سؤال: ما وظيفة العمل المُحدَّد، وهو في الحال الراهنة: وثيقة "حماس" التي عبثاً نفهم بنودها خارج وظيفتها، والتي تفسِّر، ما قد يبدو من بنودها غامضاً، أو مُلتبساً، أو عصياً على الفهم.

في هذا السياق، كان عنوان هذه المقالة، وسؤالها المُستوحَى من سجالات حولها، ومتفاوِتة بين مَن رآها مُفكَّكة، وفي آن تعبيراً عن نُضج ما، لما فيها من إشارات واقعية قياساً بالخطاب الأيديولوجي التقليدي لـ"حماس".

مفتاح فهم وثيقة "حماس" هو أنها "مُفكَّكة" و"متناقضة" داخلياً، من ازدواجية وتناقض وظيفتها، بما هي رسالة إلى "خارج" ينتظر من "حماس" خطاباً مَرناً، ليس بمعايير "حماس"، كما فَعَلَت، لكن بمعاييره القائمة على ما يتراوح بين الشرعية الدولية، وشرعية الأمر الواقع وميزان القوى. كما أنها رسالة إلى "داخل حمساوي" خاطبته الوثيقة بما يُرضيه ويحفظ وحدته، من خلال حفظ روح خطاب "حماس" الأيديولوجي، وإن بخطابية أقل من السابق نسبياً.

لا تُقوّم وثيقة "حماس" بما احتوته فقط، بل بما غاب عنها أيضاً، وتحديداً لناحية أنها تسعى إلى مُصالَحة مع "الخارج" البعيد، العربي والإقليمي والدولي الذي يُناصِب "حماس" العداء، لكنها لم تُرسِل إشارات مُصالَحة إلى "الخارج" القريب، الفلسطيني الذي يرزح تحت عبء انقسام مُدمِّر، لـ"حماس" دورها الحاسِم فيه، مُشكلة وحل.

لا نجد في الوثيقة مخارِج لحل داخلي فلسطيني كالتشديد على وحدة الشعب والقضية والتمثيل، وصناديق الاقتراع حلاً ديموقراطياً ووحيداً لتداول السلطة الفلسطينية، ما يُعزِّز الهواجس حول سعيها إلى "إمارة" مُنفصلة في غزة.

أيضاً، ليس منطقياً سعي "حماس" إلى مصالحة مع "الخارج" البعيد، عربي وإقليمي ودولي، وفي آن حفظ الانقسام – الصراع المدمِّر مع "الخارج" الفلسطيني القريب. هذا خطأ في بديهيات السياسة والاستراتيجيا والرؤى، لأنه عبثاً نربح حرباً وطنية، ونحن في غمار حرب أهلية، وإن باردة. عبثاً نهرب إلى ملاذ الخارج من استحقاق الداخل!

لا يقلّ تناقضاً سعي "حماس" إلى مُصالَحة "الخارج" البعيد بخطاب أقل تصلُّباً، أو هكذا يبدو، وفي آن مُخاطبة "الداخل" الحزبي "الحمساوي" بخطاب يحفظ صفاء العقيدة، كما أول مرَّة، وإن بخطابية أقل، لتقيةٍ أو نُضج لياقات المُخاطَبة، بما لا يمس جوهر الموقف الأيديولوجي. يُمكن الحديث في السياق ذاته، عن تناقض الوثيقة بين شق "مرِن" مُوجَّه إلى "الخارج"، ونقيضه "الأصيل" أيديولوجياً، المُوجَّه إلى "الداخل" الحزبي، ما سَمَح بالحديث عن وثيقة مُفكَّكة ومُتناقِضة داخلياً حسب رؤية مُعيَّنة. ثمة من لم ير جديداً في ما طَرَحته من قضايا بدت له مُتقادمة.

واقع الأمر لسنا أمام وثيقة، ولو مُفكَّكة، اقتضت فَذْلكة ومشروعاً يتوزَّع بين رؤى نظرية وأهداف عملية وسُبل بلوغها، بل ثمة رسائل سياسية اقتضت إطاراً مُغرياً لتقديمها حمل اسم "وثيقة"، لمواجهة

أزمة وجود ارتباطاً بأزمة وظيفة تُواجهها "حماس"، سواء في ما خصَّ جمود مشروعها الكفاحي، أو صعوبات مُميتة أمام إدارتها لقطاع غزة.

ثمة مُفارَقة في اتفاق أشد مُريدي "حماس" وخصومها على أن وثيقتها صافية أيديولوجياً، أصولية في شقها الداخلي، وأن ما ورد فيها من بنود مُوجَّهة إلى "الخارِج" حصراً، هو من ضمن معايير "حماس" للمرونة، لا المعايير الدولية التي تنطلق من مبدأ الاعتراف بوجود إسرائيل، كما كان قائماً في 5 حزيران (يونيو) 1967، كبداية جبرية تَتَمحوَر حولها بقية القضايا، بما فيها حقوق الفلسطينيين التي تُفهَم وتُحدد دولياً من ضمن الترسيم السابق.

عنى ما سبق أن "حماس" تتحدَّث بلغة مُزدوجة، تُرسل الشيء ونقيضه. بهذا، تُكرّر "شطارة" فلسطينية كان أُكُلها مُرَّاً، لأنها تطلِق دينامية عدم ثِقة، فلا صديق سيُصدّق أن لا شيء وراء الأكمة، ولا عدو سيقرأ الرسالة تعبيراً عن ضُعْف أملى "تمتمة" تُوحي باستعداد "حمساوي" للتنازُل، ما يقتضي مزيداً من الانتظار لمزيدٍ من التنازل، على جاري "تمتمة" صارت عام 1974، عن دولة فلسطينية في حدود الرابِع من حزيران 1967، من دون قيد أو شرط! بعد عقدين، وفي أوسلو 1993، صارت "التمتمة" قَوْلاً صريحاً، عن قيود إسرائيلية وشَروط دولية، لكن بلا دولة!

يمكن عَجولاً استنتاج أنني أدعو "حماس" إلى الاعتراف بإسرائيل. كما الظن بأنني أدعوها إلى عدم الواقعية أو المرونة. لم أقصد هذا أو ذاك، بل أتوسل نزاهة فكرية وأخلاقية تُبقي للكلمات معانيها الحقيقية. ومن شاء ليكن ما شاء، يقينياً، ومن يريد تحرير فلسطين، كما تدعو وثيقة "حماس"، في شقها المُوجَّه إلى الداخل "الحمساوي" وربما الفلسطيني، فعلى هذا أن يَبني على الشيء مُقتضاه، ويُخبر بعد 30 سنة على ظهور "حماس" كيف سيُحرر فلسطين؟!

أما إذا سَعَت "حماس" إلى تسوية في ظل ميزان قوى مُختل، أو نُصرة دولية على عدو مُتغَطرس، فلذلك أصول وأولها الاتعاظ بالتجربة خلال مُنعطفات 1936 و1948 و1965 و1967 و1970 و1974 و1982 و1988 و1993، وحتى الآن: من "فتح" إلى "الجبهة الشعبية" إلى "حماس"، حيث جرَّبوا وفشلوا في حرب وسلم، ليراوحوا في أزمة وظيفة تحولت أزمة وجود، ما يعني أن خَلَلاً فادحاً في "حرب" خُضْنا و"سِلم" وَلَجنا! في الحالين كان الأداء متدنّياً ولم يحترِم أصول الحرب والسِلم. إن أي وثيقة فلسطينية جديدة، لتكون وثيقة وفلسطينية وجديدة، وكيلا يبقى الفشل مُقيماً، يجب أن تبدأ بإجابة عن سؤال الفشل التاريخي الممتد إلى قرن مضى. وللقول بقية.

الحياة، لندن، 2017/5/12

١٠١. قراءة سياسية لوثيقة حركة حماس

حمادة فراعنة

مازالت وثيقة حماس تحظى بالاهتمام من قبل خصومها سعيا للتقليل من قيمتها او اتهامهم لها في الانقلاب على قناعاتها المبدئية أو الاستخفاف مما فعلته، ومن قوى صديقة دافعت عنها باعتبارها مازالت متمسكة بالثوابت العقائدية والمرجعيات السياسية، وتتطلع للتكيف مع السياسات الدولية والإقليمية دون أن تدفع ثمن ما يمكن أن تحصل عليه، وبصرف النظر عن مواقف خصومها أو أصدقائها، فقد اعتمدت حركة حماس سياسة استذاكية تمر على هبلان الشوارع غير المسيسة، ذلك أن الصيغ التي أوردتها واستعملتها وهي تحمل تفسيرات متعددة، لا تمشي على احد وفي طليعتهم نتنياهو رئيس حكومة المشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي، فهم مثل الرئيس الراحل ياسر عرفات حينما اقدم على تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني في جلسة للمجلس الوطني، كان يتطلب وفق النظام الداخلي، جلسة أخرى لإقرار البنود المعدلة، الأمر الذي لم يحصل للآن، حيث طالب الأمريكيون والأوروبيون من أبو عمار بناء على طلب الإسرائيليين إقرار التعديلات، ولكنه تهرب من هذا الاستحقاق الذي بقي معلقاً ليومنا هذا، ورحل دون تقديم هذا التنازل مجاناً.

تحديات تواجه حماس

حركة حماس تواجه تحديات جوهرية لا تنطلي على حركة فتح وعلى فصائل المقاومة، وعموم الشعب الفلسطيني المسيس كي تتهرب منها، يقف في طليعتها ما يلي:

أولاً: اعتماداً على البند رقم (28) من وثيقة المبادئ والسياسات العامة والذي ينص على "تؤمن حماس وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الآخر واعتماد الحوار، بما يعزّز وحدة الصف والعمل المشترك، من اجل تحقيق الأهداف الوطنية وتطلّعات الشعب الفلسطيني" مطلوب من حركة حماس الإجابة عن سؤال جوهري لا تملك شجاعة الرد عليه للآن وهو: هل قطاع غزة مازال رازحاً تحت الاحتلال وذيوله وتبعاته؟ أم حصل على حريته بعد أن رحل الإسرائيليون بقرار من شارون عام 2005 تحت وابل من ضربات المقاومة الموجعة ؟؟ والسؤال حول أن غزة محتلة أم محررة يتبعه القرار والإجراء والتوجه والسياسات، فاذا كانت غزة محتلة فاين هي المقاومة الحمساوية لاستكمال تحريرها، بعد أن أزال شارون المستوطنات وفكفك قواعد جيش الاحتلال، ويبدو أن الاحتلال لن يعود إلى غزة، وحروب العدو الإسرائيلي الثلاث على غزة 2008، 2012، 2014، تدلل على أن عودة الإسرائيليين إلى القطاع غير واردة في

حساباتهم، وإسقاط حكم حماس ليس في توجهاتهم وقراراتهم سواء بسبب الكلفة المطلوب دفعها، أو لرغبتهم في بقاء الانقسام والشرذمة وتمزق الشعب الفلسطيني وحركته السياسية، متواصلاً، فالانقسام هدية مجانية تقدمها حماس للعدو الإسرائيلي، ثمناً لبقاء تفردها في إدارة قطاع غزة منذ قرار حسمها العسكري في حزيران 2007 حتى يومنا هذا.

واذا حصل قطاع غزة على حريته بعد دحر الاحتلال فهذا يستوجب تقديم حركة حماس نموذجها الإسلامي في كيفية إدارة القطاع، وان توافر الأمن، والخدمات الضرورية الواجبة باعتبارها السلطة المسؤولة عن إدارة القطاع بدءاً من التعليم، والرعاية الصحية، والضمانات الاجتماعية، وفرص العمل، رغم الحصارات المتعددة المفروضة على القطاع بسببها، وها هي تدفع الثمن بعد عشر سنوات في تعديل برنامجها السياسي بما يتفق مع علاقاتها المصرية والتركية والقطرية، وتتخلى عن مرجعيتها الفكرية والحزبية والسياسية: حركة الإخوان المسلمين حتى يسهل قبولها وتسويقها كحركة سياسية فلسطينية، ولكن ذلك التعديل لم يقدم، ولن يقدم خطوة نوعية في انعكاساتها الإيجابية على حياة الفلسطينيين أبناء القطاع حيث نسبة البطالة تتجاوز الخمسين في المائة، وحياة الفقر تتسع لتشمل قطاعات نوعية واسعة، وتم تدمير بيوتها بسبب حروب العدو الإسرائيلي الهمجية الثلاثة، وانقطاع وسائل العيش الكريم، ومعاقبة رئيس حركة فتح وإجراءاته لقطاع الموظفين المعتصمين عن العمل منذ الانقلاب قبل عشر سنوات حتى يومنا هذا، فالتغيير في حياة أهل القطاع يتطلب التغيير في شكل الحكم والسلطة المتنفذة في القطاع، بدلاً من أن تكون أحادية منفردة يجب أن تتحول إلى جماعية الشراكة مع الآخرين، وهذا يتطلب أول ما يتطلب الإقرار بالتعددية واحترام الآخر وقبول مبدا تداول السلطة وتجديد الشرعية عبر الاحتكام مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع، فقد فقدت حماس عنصري حضورها وقوتها وهما: 1- العمل الكفاحي المبادر واستحقاقاته النضالية، حيث تردع الآن كل محاولات العمل الكفاحي المسلح ضد قوات الاحتلال في قطاع غزة، و2- الشرعية التي نالتها عبر صناديق الاقتراع، فالانتخابات للمجلس التشريعي الذي نالت منها الأغلبية مضى عليها عشر سنوات، والمجلس المركزي الفلسطيني في دورته عام 2010 جدد ولاية الرئيس والمجلس التشريعي سوية، الأمر الذي يتطلب تجديد هذه الشرعية للطرفين، ولكن اذا تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بسبب الانقسام وعدم الاتفاق السياسي، فالاستحقاقات المطلوبة من حركة حماس اطلاق الحريات، واحترام التعددية، وإجراء الانتخابات البلدية والنقابية ومجالس طلبة الجامعات أسوة بما جرى في الضفة الفلسطينية حيث سمحت حركة فتح وسلطاتها وأجهزتها ورئيسها بإجراء الانتخابات

ونالت حركة حماس فيها ومن خلالها مواقع متقدمة بما فيها الفوز على حركة فتح في جامعة بير زيت.

ثانياً: اعتماداً على البند رقم (29)، ونصه " منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية " يتطلب المبادرة من قبل حماس لتقديم رؤى وإجراءات التوصل لتسهيل مشاركتها في مؤسسات منظمة التحرير على قاعدة العمل من أجل:

خطوات مطلوبة

1- صياغة برنامج سياسي مشترك بناء على وثيقة حماس المستجدة، ليزيل هذا البرنامج التفاوت والخلافات والرؤى المتعارضة، كي يكون برنامجاً مشتركاً لجميع مكونات وفعاليات الشعب العربي الفلسطيني داخل الوطن وخارجه.

2- الإقرار بمكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والعمل على توحيد مؤسساتها وتنشيطها والمشاركة في عضويتها بما ينسجم مع البرنامج السياسي المشترك المُصاغ من قبل الجميع، وبما يتفق مع الشراكة السياسية التي فرضها الشعب الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع بين فتح وحماس، ولا شك أن تغيير سلوك حركة حماس في إدارة قطاع غزة بالانفتاح والتعددية والسماح بإجراء الانتخابات للبلديات والنقابات ومجالس طلبة الجامعات، سيسهل الطريق ويخلع العقبات ويُرسي عوامل الثقة المتبادلة على قاعدة التنافس الديمقراطي والتعددية كما هو حاصل في الضفة الفلسطينية، من حيث مشاركة حماس في الانتخابات البلدية والنقابية ومجالس طلبة الجامعات.

3- الاتفاق على استعمال الأدوات الكفاحية المناسبة التي لا تستنزف الشعب الفلسطيني، بل تجعل من الاحتلال مكلفاً أخلاقياً وسياسياً ومادياً أمام المجتمع الدولي، فالصهيونية نجحت في مشروعها في استعمار فلسطين عبر وسيلتين الأولى مبادراتها التنظيمية والثانية مساندة المجتمع الدولي المتمكن لها، وعليه يجب ان تدرك قادة الحركة السياسية الفلسطينية أهمية المجتمع الدولي ومؤسساته وأهمية كسب تعاطفه وانحيازاته لعدالة القضية والحقوق الفلسطينية الثابتة غير القابلة للتبديد أو الإنهاء أو التلاشي.

أدوات كفاحية هزمت العدو

والأدوات الكفاحية هي: الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية والمفاوضات والعمل الدبلوماسي وغيرهم من النشاطات أو الفعاليات أو الأدوات، والتعامل معها باعتبارها أدوات وليست مبادئ، فالحديث عن تحرير فلسطين بالكفاح المسلح أو عدمه لا يُخل بالحقوق الفلسطينية، فقد حقق الشعب الفلسطيني انتصاراً كبيراً بإمكانات انتفاضته المتواضعة عام 1987، على العدو الإسرائيلي المتفوق، وأجبرت تلك الانتفاضة اسحق رابين على الاعتراف بالعناوين الثلاثة، الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير وبالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، بينما الانتفاضة شبه المسلحة الثانية عام 2000، أرغمت شارون على ترك قطاع غزة ولكن كلفتها السياسية كانت عالية، ولذلك على قيادات الشعب الفلسطيني وكوادره في اطار برنامجها السياسي المشترك ومؤسساتها التمثيلية الموحدة منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي وسلطتها الوطنية على الأرض في فلسطين، تحديد وسائل وأدوات النضال والالتزام بها لا أن ينفرد كل فصيل لوحده وبمفرده في استعمال أداة نضالية أو اكثر بمعزل عن الاتفاق مع شركاء النضال والعمل، كان تنفرد حركة فتح بالمفاوضات مثلاً، وتنفرد حركة الجهاد الإسلامي بالعمل المسلح، وتنفرد حماس في إدارة القطاع بل يجب الاتفاق على نوعية الأدوات المستعملة في النضال والالتزام بها وعدم الخروج عما هو متفق عليه صوناً للبرنامج السياسي المشترك، وصوناً للدماء الفلسطينية، وصوناً لجهد الشعب الفلسطيني كي يجني ثمار تضحياته، فها هو العمل الفردي الذي انفجر مع بداية شهر تشرين أول 2015، من قبل شباب وشابات يتسمون بالشجاعة المتناهية والذي أُصطلح على تسمية كفاحهم بـ"انتفاضة السكاكين" والتي اتسمت بالشجاعة غير المسبوقة والاستعداد الفردي العالي للتضحية، ولكن نتائجها لم تكن بمستوى تضحياتها، والحصيلة تُظهر إخفاق ثورة السكاكين من تحقيق أي من أهدافها، وذلك لافتقادها للحاضنة الشعبية والحزبية والسياسية التي تساندها وتدعمها كي تُواصل عملها.

وفي مبادرة من حركة حماس، تمت دعوتي للقاء خاص مع الأخوة علي بركة ممثل الحركة في لبنان والدكتور سامي أبو زهري الناطق بلسان الحركة والذي خرج من غزة نحو بيروت عن طريق القاهرة، والصديق الدكتور مصطفى اللدواي، تم على هامش المؤتمر الثالث " للعدالة من اجل فلسطين " الذي عقد في بيروت بدعوة من رئيسه معين بشور.

اقر الإخوة أن ثمة متغيرات فرضت نفسها على حركة حماس، وثمة نصائح تلقتها من أصدقائها الحلفاء، وثمة نقاش داخلي جرى داخل مؤسسات الحركة منذ سنوات، كانت تظهر في تصريحات الراحل المؤسس احمد ياسين، وعدد من قادة الحركة، لم تكن تلك التصريحات تتفق ونصوص ميثاق

الحركة السابق الذي طغى عليه الصيغة واللغة المفردة العقائدية الدينية اكثر من اللغة السياسية ومتطلباتها واستحقاقات حركة غدت في المكانة التي تستوجب التعامل مع اطراف عديدة متعارضة، يحملون رؤى ومصالح مختلفة، ترتبط معهم وفيهم حركة حماس أيضاً بقواسم مشتركة، تفترض التعديل وليس التغيير، فالصفة اللازمة للحياة هي التطور وفق المعطيات السائدة.

لا املك شجاعة الإقدام على قول كل ما قيل في تلك الجلسة الحوارية التي امتدت لأكثر من ساعتين، سوى أن الرغبة في الحوار، والاستماع، ونقل مشاعر القلق لدى حركة تجد نفسها في خضم تطورات تفرض عليها أولاً أن تحفظ وتحافظ على ما حصلت عليه أو حققته أو ما وصلت إليه، وان تسعى ثانياً لتطويره كي يتم التعامل معها ليس بصفتها شراً لا بد منه، بدلاً من وصفها حالة سياسية تُعبر موضوعياً عن رؤى ومصالح قطاع من الشعب الفلسطيني، وتشكل امتداداً لأكبر واهم حركة سياسية عابرة للحدود في العالم العربي.

الدستور، عمّان، 2017/05/22

١٠٢. حماس إذ تدفع ثمن أخطائها وأخطاء غيرها

ماجد عزام

بدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عبر وثيقة المبادئ والسياسات العامة التي أعلنتها في الأول من مايو/ أيار الجاري، وكأنها تدفع ثمن الأخطاء المتراكمة التي ارتكبتها في السنوات العشر الماضية، كما ثمن الأخطاء التي ارتكبها آخرون غيرها في الساحة الفلسطينية، وحتى العربية، وتحديداً في الجوار الجغرافي السياسي المباشر لفلسطين.

نظرياً؛ يمكن القول إن الوثيقة تأخرت عشر سنوات على الأقل، فالحركة وصلت إلى السلطة، وطرحت نفسها قائداً للشعب الفلسطيني، وكان يجب أن تطرح عليه برنامجها السياسي، وفي الحد الأدنى تحديثاً للميثاق الذي كان بمثابة برنامج لها. وحتى لو افترضنا أن الأمر كان متعذراً بعد الانتخابات مباشرة في عام 2006، ثم بعد الاقتتال والانقسام في 2007، فإن الظروف كانت مؤاتية بعد حرب غزة الأولى 2008 التي شهدت آنذاك تواصل القيادة المصرية وأطرافٍ إقليمية أخرى مع الحركة، بصفتها قوة أساسية على الأرض لا يمكن تجاوزها، كما شهدت تلك الفترة أول تواصل مباشر بعد تباعد لسنوات بين قيادات الداخل والخارج في القاهرة ودمشق.

يمكن الحديث عن ثلاث نقاط أو بنود أساسية ومركزية في الوثيقة، وهي التي وقفت مباشرة خلف الحاجة إليها وصياغتها، وتمثلت بقبول دولة فلسطينية ضمن حدود يونيو/ حزيران 1967، مع حق

العودة للاجئين، ومن دون التنازل عن باقي فلسطين التاريخية، واعتبار حماس حركة وطنية فلسطينية تواجه المشروع الصهيوني في فلسطين، وليس اليهود باعتبارهم يهوداً، وارتباطاً بأنها حركة وطنية فلسطينية، فإنها لا ترتبط تنظيمياً بأي إطار تنظيمي خارجي، مع البقاء فكرياً ضمن المنظومة أو الإطار الفكري لجماعة الإخوان المسلمين.

في ما يتعلق بالبند المتعلق بالدولة، بدا وكأنه إقرار صريح بحل الدولتين الذي قبلته منظمة "فك الارتباط التنظيمي عن جماعة الإخوان المسلمين جاء متأخراً جداً" التحرير الفلسطينية منذ عقود طويلة، ومن ثم بات شرطاً للتوافق الوطني الفلسطيني الداخلي، مع الانتباه إلى أن "حماس" قبلت بذلك أصلاً في وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الأسرى في يونيو/ حزيران 2006، ثم وثيقة المصالحة وثيقة القاهرة أيار/ مايو 2011، وورد الأمر كذلك في خطب معظم قادة الحركة وتصريحاتهم، بمن فيهم رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، في حفل التوقيع على وثيقة المصالحة في القاهرة.

ليس الإقرار بحل الدولتين، واعتباره الخيار الوحيد المطروح على الأجندة الوطنية، خطأ "حماس"، بل خطأ حركة فتح، والمنظومة السياسية بشكل عام التي تبنته رسمياً، وكانت قد تبنته ضمنياً عام 1974 عبر البرنامج المرحلي، أو برنامج النقاط العشر في عام 1988 في الجزائر، بينما كانت أسس المشروع الاستيطاني الهادم للحل قد وضعت وثبتت فعلاً، وبينما تم إعلان الاستقلال وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقسيم 181 عام 1948، رسمت حدود الدولة وفق حدود يونيو/ حزيران 1967 وقرار مجلس الأمن 242 الصادر في العام نفسه، علماً أن التقسيم لم يكن يوماً حلاً لأي شعبٍ ثائر في مواجهة القوة المستعمرة.

للأمانة أيضاً، لم يبدأ حل الدولتين مع "فتح" ومنظمة التحرير، بل هؤلاء كما حماس، كانوا ضحية النكبة الثانية عام 1967 التي سمّاها مرتكبوها نكسة، كي لا يدفعوا الثمن، والتي تم بعدها القبول بالقرار 242، ومن ثم مشروع روجرز، أو ما يعرف حالياً بحل الدولتين، واختصار فلسطين بالضفة الغربية وغزة، أي 22% من أرض فلسطين التاريخية. وعملياً، تم تغيير القضية، بعد رفض المحامين الفاشلين للتغيير، وفق عبارة غسّان كنفاني.

البند المهم الآخر في الوثيقة ذاك المتعلق بفك الارتباط التنظيمي عن جماعة الإخوان المسلمين، وقد جاء متأخراً جداً، قياساً بما فعله مثلاً الشيخ حسن الترابي في السودان قبل خمسين سنة تقريباً، وفكرة التنظيم الدولي نفسها باتت متقادمة، وعفا عليها الزمن، وكان يجب أن يبادر الإخوان المصريون أنفسهم إلى حله، تحديداً بعد الثورات، كما كان عليهم أن يفصلوا بين الديني والسياسي،

والانكباب على العملين، السياسي والحزبي، ضمن أطر حزبية سياسية ديمقراطية، وترك "الإخوان" للعمل الدعوي، كما فكروا فعلاً، ولكن بشكل متأخر وخجول. ولا يرتبط فك الارتباط عن الإخوان المسلمين بهذه الناحية فقط، وإنما بالناحية السياسية أيضاً، ولولا الأخطاء التي ارتكبها هؤلاء في مصر، وبدرجةٍ أقل في ليبيا، ولولا ما أنزلوه بأنفسهم بالثورات وبغزة وفلسطين والإقليم كله، لما اضطرّت "حماس" بشكل عام لتقديم أي تنازلاتٍ، أو السعي إلى استرضاء هذا الطرف أو ذاك.

أما البند المتعلق بالصراع مع اليهود، فكما البنود السابقة، جاء متأخراً جدّاً، وما كان يجب أن يحدث أصلاً. ومن البداية، عبّر الأمر عن عدم خبرة سياسية، على الرغم من أنه يتنافى مباشرةً مع روح الشرع الإسلامي، فالصراع لم يكن يوماً مع اليهود أصحاب دين، وهؤلاء زمن الدول والإمبراطوريات الإسلامية، وخصوصاً الدولة العثمانية الجامعة، عاشوا بيننا في أحياء وحارات، ليست غيتوهات منغلقة، كما في أوروبا، وإنما منفتحة على نفسها ومحيطها مندمجة في المجتمع في سياساته الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية أحياناً.

بشكل غير مباشر، بدت "حماس" وكأنها تدفع أيضاً ثمن سيطرتها على السلطة في غزة، وعجزها عن حلّ مشكلات الناس، أو الأزمات المتفاقمة التي يعاني منها القطاع. تبدو الوثيقة، من هذه الزاوية، بمثابة دعوة إلى تخفيف الحصار، أو المساعدة في تحسين الأوضاع. وبالتالي، تنفيس الاحتقان والنقمة الشعبية المتزايدة ضد الحركة وسياساتها.

تدفع "حماس" كذلك، بشكل أو بآخر، ثمن العسكرة التي تبنتها قيادة الداخل بشكل عام، والجناح "العسكرة كانت بمثابة وقوعٍ في فخ العسل الإيراني، واستنساخ للنموذج اللبناني الكارثي" العسكري خصوصاً، بمعنى تحويل المقاومة إلى جيش، وخوض حروبٍ تقليدية، أو شبه تقليدية مع إسرائيل. العسكرة التي كانت بمثابة وقوعٍ في فخ العسل الإيراني، واستنساخ للنموذج اللبناني الكارثي. وقد أدت العسكرة، في ما أدت إليه، إلى تضخم متطلبات الحركة ومسؤولياتها، كما إلى الاستلاب لنمط معين من المقاومة، وإلى مزيدٍ من التشبث بالسلطة، ولو في بعدها الأمني، واعتبارها ضروريةً، وحاجة ماسّة للدفاع عن الحركة ومكتسباتها.

تدفع "حماس" كذلك ثمن الانقسام الذي لم تكن وحدها مسؤولة عنه، ولكن تياراً مهماً فيها استسهل الاحتكام إلى القوة لحل الخلافات الأساسية، من دون الانتباه إلى أسئلة معبر رفح والحصار والمياه والكهرباء والاقتصاد والاجتماع وحاجات الناس، وهي تدفع، بالتالي، ثمن عدم المبادرة بأسرع وقت ممكن لإنهائه، والتحلل منه، باعتباره عبئاً، وليس ذخراً للتفرّغ للمقاومة على الأقل، وهي تدفع أيضاً ثمن عدم استغلال سنوات صعود الثورات العربية لإنهاء الانقسام من موقع قوة، أو على الأقل

من موقع نديّ، بعيداً عن خيارات الاستسلام أو الهزيمة التي يطرحها عليها حالياً الرئيس محمود عباس، بشكل غير أخلاقي وانتهازي.

في سياق الوثيقة كذلك، بدت لافتةً ردود الأفعال الفلسطينية تحديداً، ومن الأطراف التي ارتكبت الأخطاء التاريخية التي اضطرّت حماس للتعاطي والتأقلم معها، مثل حلّ الدولتين في الحالة الفتحاوية، بينما بدت ردود فعل شهود الزور، أو الكومبارس، من إسلاميين ويساريين، انتهازيةً ومنافقةً في أقل تقدير، كونهم جاروا، بل زايدوا حتى على "حماس" في بعض خياراتها، وتحديداً عسكرة المقاومة في غزة، كما تبدّى في الحروب المدمرة الثلاث.

أما قمة النفاق والانتهازية فتمثلت برد فعل نائب رئيس حزب الله اللبناني، نعيم قاسم، الذي تبجح برفض الاعتراف بمقاومةٍ لا تبحث عن تحرير كل فلسطين، أو تساوم على هذا الجزء أو ذاك منها، وهو الحزب المتورّط في قتال شعوب عربية، وتحوّل إلى مجموعة مليشياوية مذهبية تقاتل تحت لواء إمبراطورية الدم والوهم الفارسية، ولا يملك الحق الأخلاقي، ولا حتى السياسي، في إعطاء الدروس لحركة حماس، أو للفلسطينيين بشكل عام.

بإيجاز، بدت وثيقة المبادئ والسياسات العامة معبّرة عن مأزق "حماس"، والطبقة السياسية الفلسطينية بشكل عام، معبّرة عن تعثر الثورات، وطغيان وتسلط الثورات المضادّة. ولكنها، من جهة أخرى، لا يمكن أن تنال، بل هي تؤكد، حقيقة "حماس" بصفتها التنظيم المركزي الرئيسي على الساحة الفلسطينية الذي لا يمكن تجاوزه سلماً أو حرباً، وأنها حركة المقاومة الرئيسية والوحيدة بالمعنى الحقيقي للكلمة في مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والجزء الأكثر حياة وحيوية في الجسد السياسي الفلسطيني المعتل.

العربي الجديد، لندن، 2017/5/10

١٠٣. حرب الفنادق ضد حركة حماس!

أحمد منصور

حينما وجهت حركة المقاومة الإسلامية حماس الدعوات لمؤتمرها الصحفي الذي عقدته في بداية مايو الماضي وأعلنت فيه عن وثيقتها التاريخية التي صدرت تحت عنوان (وثيقة المبادئ والسياسات العامة) وجهت الحركة دعواتها للمشاركين في المؤتمر قبل انعقاده بعشرة أيام تقريبا وحددت موعد المؤتمر الأول من مايو الساعة 45:6 مساء في فندق روتانا سيتي سنتر في الدوحة، غير أن الحركة أرسلت دعوة أخرى وصلتني في 30 إبريل تعلن فيها عن التأكيد علي موعد انعقاد المؤتمر في الأول

من مايو لكن المكان قد تغير وأصبح في فندق انتركونتننتال . دوحة ذا سيتي في نفس الموعد، اعتقدت للوهلة الأولي أن السبب يعود للإجراءات الأمنية، غير أن ما حدث في نفس يوم انعقاد المؤتمر مساء كان مسار علامات استفهام فقد أرسل القائمون على المؤتمر تقول :الضيوف الأعزاء بسبب اعتذار إدارة فندق انتركونتننتال في آخر لحظة عن استضافة اللقاء فقد اضطررنا للأسف إلى تأجيل مكان وموعد اللقاء ليصبح مساء اليوم الإثنين الساعة 8:45 مساء في قاعة سلوى في فندق شيراتون الدوحة.

ولأن هذا كان التغيير الثالث فقد حمل كثيرا من علامات الاستفهام لذلك حينما التقيت عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحركة حماس سألته، هل أنت متأكد يا عزت أنكم لن تغيروا الفندق وأن المؤتمر سيعقد هنا، ضحك عزت وقال أتمنى ذلك، قلت له لماذا غيرتم المكان عدة مرات؟ هل لأسباب أمنية؟ قال: الأمر ليس علاقة بالأمن على الإطلاق ولكن من الفنادق قلت له كيف: قال كانت كل ترتيباتنا في البداية مع فندق روتانا لكنهم أبلغونا قبل المؤتمر بيومين أن القاعة التي كانت مخصصة لعقد المؤتمر وقع بها حادث حيث وقعت الثريا الكبيرة بها وبحاجة إلى صيانة لعدة أيام ثم اتضح بعد ذلك أن القصة لا أساس لها لكن الفندق بحث عن عذر يعتذر به عن استقبال حماس لتعقد مؤتمرها فيه، بعد ذلك اتفقنا مع فندق انتركونتننتال ورتبنا كل شيء ثم فوجئنا قبل ساعات من انعقاد المؤتمر باعتذار إدارة الفندق عن استقبالنا لعقد المؤتمر وحينما حاولنا البحث عن الأسباب لم يخبرنا أحد السبب حتى علمنا أن الضغوط جاءت من الخارج ربما من المركز الرئيسي لانتركونتننتال في الولايات المتحدة ثم تمكنا أخيرا من عقد المؤتمر هنا في الشيراتون.

بقيت القصة عندي حتى ظهرت تسريبات فتة واشنطن المدلل السفير يوسف العتيبة وفوجئت أن من التسريبات رسالة تخص مؤتمر حماس في الدوحة حيث دار حديث بين العتيبة وجون هانا مستشار ديك تشيني نائب الرئيس جورج بوش الذي يشغل منصبا رفيعا الآن في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الصهيونية المتحالفة مع الإمارات والتي تعتبر من أهم اللوبيات الداعمة لإسرائيل أن لعبت الإمارات الدور الرئيسي في الضغط على الفنادق حتى لا تستضيف مؤتمر حماس والسؤال هو إذا كانت الإمارات مشغولة بالحرب على حماس حتى في أمر بسيط يتعلق بإيجار قاعة في فندق لمدة ساعتين فما الذي تفعله الإمارات مع إسرائيل والصهاينة في حربها الكبرى على حركة حماس؟

الوطن، الدوحة، 2017/6/6

١٠٤. خيارات حماس تزداد ضيقاً وحرجاً

عريب الرنتاوي

في أواخر العام 2006، وبعد فوز حماس الكاسح في انتخابات المجلس التشريعي، وفي اجتماع "رفيع المستوى" في عمان، قلت من باب "تبديد القلق" و"الحث على احتواء الموقف"، إن كل باب يغلق في وجه حماس في عمان والقاهرة والرياض، ستُفتح مقابله عشرة أبواب في دمشق وطهران والضاحية الجنوبية ... يومها لم يؤخذ كلامي على محمل الجد، وتطوع واحد من فرسان "التكنوقراط" الذي كان يشغل منصباً سياسياً رفيعاً بامتياز، لـ "طمأنتي" بالقول: "لا تشطح بعيداً في الخيال، حماس لن تمكث على رأس السلطة لأكثر من بضعة أشهر... مضت عشر سنوات وأزيد على تلك الواقعة، طار المسؤول من منصبه، وحماس ما زالت على رأس سلطة الأمر الواقع في غزة.

لا شك أن الرجل كان عالماً – ربما – بما يحاك ضد حكومة حماس في غزة، حيث اتضح بعد ذلك، من مصادر حمساوية وفتحاوية على حد سواء، أن أطرافاً إقليمية ودولية، كانت تعد العدة للانقلاب على حكومة حماس، وأن فرس الرهان في تلك الحقبة، كان العقيد محمد دحلان، الذي سينشق لاحقاً، لتتكشف فصول ما جرى في التحقيقات التي أجرتها فتح والسلطة، حول دور الرجل ومسؤوليته... حماس، استبقت الانقلاب، بـ"انقلاب على الانقلاب" في العام 2007، وبقية القصة معروفة.

مناسبة استحضار تلك الوقائع غير المعروفة على نطاق واسع، هو ما يجري اليوم من محاولات لحشر حماس في أضيق القوائم السوداء للمنظمات الإرهابية، إلى جانب "داعش" و"النصرة" ... إذ لم يعد للحركة من ملاذات آمنة، تأوي إليها، حتى أن قائمة نشطائها من ذوي الصلات بالضفة الغربية، جرى إبعادهم للمرة الثانية من الدوحة، بعد أن كانوا أبعدوا للمرة الأولى من إسطنبول، كشرط إسرائيلي لتطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل... يقال أنهم حطوا في ماليزيا، لكن هذا "النمر الآسيوي" اعتاد استقبال السائحين على الرحب والسعة، لكن هيهات أن يضع نفسه في دائرة الاستهداف الكوني لـ "الإرهاب والدول الراعية له".

لم يعد هناك مكان في فضاء العرب والناطقين بلسان الضاد، بل وربما في عوالم الإسلام والمسلمين، يمكن أن يوفر للحركة مقراً مؤقتاً لقياداتها الذين تتهددهم قرارات الإبعاد حيثما حلّوا وارتحلوا... حتى السودان، ذي الخلفية الإخوانية، نقل بندقيته من كتف إلى كتف، فبعد تزويد الحركة بالسلاح المصنع على أرضه، بخبرات وتمويل إيرانيين، ما استعدى ثلاث ضربات جوية إسرائيلية على الأقل، بات اليوم لاعباً مهماً في الحربين المندلعتين على اليمن والإرهاب ... وفي عاصمته،

يشيد أكبر مقر للمخابرات المركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيسه الذي كان يحاذر مغادرة عاصمته، خشية الملاحقة القانونية، بات اليوم رجل السلام والاعتدال والحرب على الإرهاب وإيران و"التشيّع" ... لم يبق للحركة هوامش للمناورة، أو مساحة للتحرك والاستقرار خارج القطاع المحاصر.

طبعاً نحن على علم بالتقارير التي تتحدث عن مسعى لاستعادة العلاقة بين الحركة وحلفائها السابقين لثورات الربيع العربي، وطهران في الأصل، لم تقطع نهائياً مع بعض الحركة وذراعها العسكري على وجه الخصوص ... دمشق لا ترحب بحماس والأرجح أنها لن ترحب بها، وتلكم من قضايا الخلاف النادرة بين العاصمتين الحليفتين ... الضاحية الجنوبية، تنتظر استقرار الحركة على خيار نهائي غير قابل للنقض عند أول إيماءة للحركة من محور الاعتدال السنّي العربي ... لكن في مطلق الأحوال، فإن "عودة الابن الضال" إلى محور "المقاومة والممانعة"، يقابل باعتراض من تيار وازن داخل الحركة نفسها أولاً، وهو خيار سيكون عالي الكلفة في ظل اشتداد حدة الصراع والاستقطاب ضد إيران ثانياً، سيما مع توجه دول عربية متزايدة للعمل بمعادلة جورج بوش الابن: من ليس معنا فهو ضدنا ... عودة حماس إلى حاضنتها السابقة: "المقاومة والممانعة" لن يجعل منها ركناً موثوقاً من أركان هذا المحور، إذ لن يجري التعامل معها من على قاعدة "المؤلفة قلوبهم"، وسيعزز المحاولات الرامية لشيطنتها وإدراجها إلى جانب داعش في قوائم "المغضوب عليهم".

ليس أمام حماس، سوى خيار واحد، إن هي أرادت الخروج من عنق الزجاجة الذي يعتصرها ... مرحلة "ما بعد الدوحة"، ستكون أشد صعوبة على الحركة وقيادتها في الخارج، من مرحلة "ما بعد دمشق"، ومرحلة ما بعد الدوحة بدأت مبكراً في واقع الحال، وتقارير المصادر المطلعة تتحدث عن "ضيق قطري" ببطء مسار تكيف الحركة مع محاولات تأهيلها وإعادة تأهيلها، خصوصاً جناحها الغزي الأكثر تشدداً، والذي جاء بصقور الحركة (السنوار– الزهار) على رأس قيادتها في القطاع، وهو أمرٌ يفقد الإمارة الخليجية الصغيرة، كل حجة أو ذريعة لها أمام الغرب و"المعتدلين العرب"، للاستمرار في احتضانها لقيادة حماس ... الوثيقة الأخيرة للحركة، وإن كانت خطوة مهمة للأمام على طريق التأهيل والتكيف، إلا أنها لا تكفي كما يقول سامح شكري، ولا تؤهل قطر للقول بأنها نجحت في تدوير الزوايا الحادة في مواقف الحركة وتوجهاتها.

وعلى حماس أن تستفيد من دروس التجربة الفلسطينية المتراكمة، قيادة منظمة التحرير في منفاها التونسي، خضعت لضغوط مكثفة من أجل التكيف مع شروط كيسنجر المعروفة، والمطابقة لشروط الرباعية الدولية هذه الأيام ... "أنانية" القيادة الفلسطينية، جعلتها تستهل تقديم التنازلات للغرب

لاعتمادها محاوراً ومفاوضاً بدلاً عن القيادات الوطنية في الداخل ... حماس مضطرة لتقديم التنازلات، وعليها أن تختار بين أن تقدمها لشعبها ومنظمة التحرير وشركائها في الحركة الوطنية الفلسطينية، بالتدرج والتقسيط المريح، أو تقديمها على عجل، وبالجملة، لعواصم الغرب و"الاعتدال العربي" واستتباعاً لإسرائيل.

لا سبيل أمام حماس، سوى الانضواء تحت المظلة الوطنية الفلسطينية، مظلة السلطة والمنظمة والشراكة، والأمر يبدأ أولاً بإبداء الاستعداد للشراكة الحقيقية، والتخلي عن الاستئثار بحكم القطاع ... الأمر بحاجة للخروج من مربع الألاعيب التي اعتمدت في السنوات الأخيرة، والتي جعلت الشراكة ضرباً من المناورة ومحاولة للتلطي تحت "طربوش" السلطة، التي تحولت خلال السنوات العشر العجاف الفائتة، إلى "صراف آلي" فقط، في حين على حماس أن تدرك اليوم، بأن عليها أن تقدم "تنازلات مؤلمة" لشريكها في الوطن والقضية، بدل الاستمرار في سلوك الطريق ذاته على أمل الوصول إلى نهايات مختلفة ... هذا لم يحصل من قبل، ولن يحصل من بعد.

الدستور، عمّان، 2017/6/9

١٠٥. أزمة "حماس" في المسألة القطرية

د. أحمد جميل عزم

بدأت أنباء الضغوط القطرية على حركة "حماس" الفلسطينية، بالظهور قبل الأزمة التي بدأت الإثنين الفائت، بمقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لدولة قطر. ومن المهم ملاحظة أنّ الضغوط بدأت بعد "جرعة" المرونة التي قدمتها "حماس"، في وثيقتها الأخيرة، التي وافقت على برنامج أساسه دولة على حدود العام 1967، وبعد مناشدة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السابق للحركة، الإدارة الأميركية للانفتاح على "فرصة" تقدمها "حماس".

هناك ثلاثة عوامل يجدر وضعها في صلب تحليل وضع "حماس" الراهن. ولكن يجدر قبل عرض هذه العوامل، التنويه إلى تسلسل أخبار أزمة "حماس" في قطر. فقبل يومين من اندلاع الأزمة، نشرت قناة "الميادين" أنباء مفادها أن قطر أبلغت "حماس" بأسماء أشخاص من أعضائها يجدر مغادرتهم البلاد. ونفت "حماس" ذلك، وقالت إن مغادرة قيادات سببه ترتيبات داخلية في الحركة، ونقلت صحيفة "القدس" الفلسطينية عن مصادر في "حماس" أن الطلب القطري كان وقف تخطيط نشاطات عسكرية من قطر، ضد إسرائيل، ما يعني ضمناً انتقال أي شخص يقوم بمثل هذا النشاط أو وقف النشاط، وفي الحالتين يشكل هذا أزمة لحركة "حماس". ثم جاء تصريح وزير الخارجية

السعودي عادل الجبير، في باريس، يوم الثلاثاء، يطلب وقف الدعم القطري لحماس، وهو ما ردت عليه "حماس" ببيان تعرب عن صدمتها.

العامل الأول الذي يفسر الحالة الراهنة، هو أنّ "حماس"، وفيما يبدو أنّه تشجيع من قطر، غيّرت من مواقفها فدخلت انتخابات 2006، وطرحت هذا العام وثيقة جديدة، وطرحت نفسها على أنها كيان رسمي، وطرف يمكن التفاوض معه، ويبدو أن النصيحة أو الوعد القطري أنّ هذا يؤهلها للقبول على الساحة الدولية.

عملية التحول من حركة سرية، إلى منظمة بيروقراطية، لها مكاتب وتتبع لها حكومة وجيش شبه نظامي، في قطاع غزة، يعني أنّ حسابات الحركة ستكون الآن حسابات الدول والكيانات. وأول وظائف الكيانات وأشباه الدول، كما تحددها أبجديات العلوم السياسية، الحفاظ على ذاتها ووجودها، وأمنها، ما يجعلها تقدم تنازلات إيديولوجية وفكرية وسياسية دائمة. ويصبح تأمين مكان لوجودها، ومصدر تمويلها، هو الحلقة الضعيفة التي يجري الضغط بها عليها، ومطالبتها بالمزيد من التنازلات لتصبح مقبولة، هذا فضلا عن أنها بذلك تؤلب أطرافا تخشى من دخول هذا الكيان الجديد في المشهد، وما عقّد الأمور بالنسب لحركة "حماس" انتماؤها لجماعة الإخوان المسلمين، التي بات هناك قرار من عدة دولة بتصفيتها.

ثاني العوامل، هو ما يمكن تسميته متلازمة علي حسن سلامة، مسؤول الأمن في حركة "فتح" الذي اغتاله الإسرائيليون في لبنان، نهاية السبعينيات. فحينها كان سلامة مسؤول التنسيق والاتصال مع الاستخبارات الأميركية لمحاولة التوصل لحل للقضية الفلسطينية، وهو ما أساء الإسرائيليين. ولا يجب استبعاد تكرار الإسرائيليين لسياساتهم التي تقطع الطريق على أن تكون تنازلات "حماس" بوابة الاعتراف بها. ويتضح الآن أنّ اللوبي الإسرائيلي سعى جاهدا للضغط على الفندق الذي كان من المقرر أن تعلن "حماس" وثيقتها منه، في قطر، ليلغي ذلك، وذلك بالاتصال مع مسؤولين عرب لهم علاقة بمن يملك الفندق، وقد غيرت "حماس" كما هو معروف مكان إعلان وثيقتها في اللحظة الأخيرة. وبالتالي فإنّ وثيقة "حماس" الأخيرة جزء أساسي من أسباب الحملة ضدها.

ثالث العوامل، أنّ أي دولة لها حسابات (كما جرى توضيحه في النقطة الأولى)، في مقدمتها أمنها وبقاؤها ومصالحها قبل أي شيء، ويتم دائما التضحية بأي طرف خارجي، حليف، وبأي مبادئ سياسية أو إيديولوجية، إذا شكلت خطرا على الدولة، وبالتالي من الطبيعي أن حلفاء "حماس" ومنهم قطر لن يدافعوا عن الحركة للنهاية. كما أن بعض السياسيين العرب، سيرون في الضغط على "حماس" ثمنا مقبولا يقدمونه لتحسين علاقاتهم مع أطراف جماعات الضغط الأميركية.

جزء من أزمة "حماس" الحالية مرتبط بانتمائها للإخوان المسلمين، وجزء مرتبط بتحولها لتنظيم رسمي علني وحكومة (في غزة)، ومرتبط بمحاولاتها اختراق السياسة الرسمية الدولية. وعلى أي حركة تقدم نفسها كحركة تحرر، أن تفكر مليا في كل جزئية من هذه الجزئيات، وفي كيفية التعامل معها، وفي كيف وصلت إليها.

الغد، عمّان، 2017/6/8

١٠٦. محاصرة قطر و"حماس" و"الإخوان".. الحسابات الضيقة

بشير البكر

بات واضحا أن أحد عناوين الحملة الإماراتية السعودية ضد قطر هي دعمها لحركة "حماس" وموقفها من جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، وليس مستبعدا أن يكون هذان الأمران في صلب الشروط التي يجري الحديث عنها من طرف الرياض وأبوظبي من أجل التهدئة مع الدوحة.

وفي حقيقة الأمر، فإن إثارة الموقف من "الإخوان المسلمين" المصريين ليس جديدا، فقد سبق أن طرحته الرياض خلال الأزمة السابقة في عام 2014، وكان الأمر في حينه مرتبطا بالجهود التي كانت تبذلها السعودية والإمارات من أجل توفير الشروط الملائمة لانتصار انقلاب عبد الفتاح السيسي، الذي كان في بداياته، ويراهن عليه البلدان من أجل تصفية أجواء ثورة 25 يناير، وقد تم حينذاك توظيف إمكانات مادية وإعلامية ودبلوماسية ضخمة من أجل تسويق السيسي ونظامه.

قد يبدو للبعض أن موقف الرياض وأبوظبي من "الإخوان" المصريين مفهوما إذا تم النظر إليه من باب حرصهما على دعم الحكم المصري، ولكن الموقف العدائي تجاه حركة "حماس" يبدو محيرا وصعبا على التفسير. فالحركة لم يسبق لها أن دخلت في نزاع مع السعودية أو الإمارات، بل حتى علاقاتها مع نظام السيسي ليست سيئة، وهناك حوار بينها وبين الأجهزة المصرية، وزيارات متبادلة، كانت آخرها زيارة أحد قادة "حماس"، يحيى السنوار، للقاهرة منذ ثلاثة أيام.

يزداد الأمر غموضا حين يراجع المرء مواقف السعودية من قضية فلسطين، فهي كانت دائما داعمة بلا شروط للقضية الفلسطينية، وقدمت الكثير من أجل قضية فلسطين، ولم يسبق لها أن تدخلت في الشؤون الداخلية الفلسطينية، على غرار ما يعرف بدول الطوق، سورية ومصر والأردن ولبنان والعراق.

وفي الوقت الذي كانت تربطها علاقات جيدة مع قيادة منظمة التحرير وحركة "فتح"، كانت علاقاتها جيدة مع حركة "حماس"، وقد رعت مصالحات بين "فتح" و"حماس" في السنوات الأخيرة، وكان من أهمها اتفاق مكة عام 2007، الذي رعاه الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز.

لا يعفي المرء نفسه من الشك بأن موقف الرياض تأثر باعتبارات أخرى، غير سياستها التقليدية تجاه فلسطين، حتى يسمح وزير الخارجية، عادل الجبير، لنفسه باتهام "حماس" بالإرهاب. فالقاصي والداني يعرف أن هذا لا يخدم أحدا سوى إسرائيل، ومن المستبعد أن تكون الرياض في هذا الوارد، فلا القيادة السعودية الحالية ولا تاريخ المملكة يمكن أن يصل إلى هذا المستوى، الذي يتبنى تصنيف إسرائيل لحركة "حماس" على أنها إرهابية.

ولأن موقف السعودية على هذا القدر من الوضوح، ولا يرقى إليه الشك، فإن فرضية التأثيرات الخارجية العابرة هي الراجحة في هذا الظرف، وهي آتية من دون شك من أجواء اختراقات إسرائيلية باتت مكشوفة من خلال التسريبات التي حصلت في الآونة الأخيرة من بريد سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، الذي يعتمد في عمله على اللوبي الصهيوني في واشنطن.

قد يحلو للبعض أن يبرر مسألة وضع "حماس" على لائحة الإرهاب السعودية الإماراتية من باب صلتها بحركة "الإخوان المسلمين"، ولكن هذه الحجة تسقط إذا أخذنا في عين الاعتبار وثيقة حركة "حماس" الأخيرة، التي أعلنت مواقف جديدة ومراجعات تضعها على مسافة من حركة "الإخوان المسلمين"، ثم إن السعودية ليست من أنصار سياسة خلط الأوراق في هذا المجال، فهي تستضيف على أرضها قيادات "الإخوان المسلمين" اليمنيين، وتتحالف معهم في الحرب الدائرة في شمال اليمن.

كان الرأي العام العربي ينتظر من قمم الرياض الثلاث، التي انعقدت في 21 مايو/ أيار الماضي، استراتيجية لإنهاء التخريب الإيراني في سورية والعراق واليمن ولبنان، ولكن الحسابات الضيقة حوّلت الاتجاه نحو محاصرة قطر و"حماس" و"الإخوان".

العربي الجديد، لندن، 2017/6/8

١٠٧. العاصفة العربية ضد قطر: رسالة إلى "حماس"

إيلي كولتشتاين

البيانات الدراماتيكية، الواحد تلو الآخر، من دول الخليج، مصر، اليمن، جزر الملديف، ليبيا – والحبل على الجرار – عن قطع علاقاتهم مع قطر لم تنشر صدفة. فقد كانت هذه هجمة منسقة من

الدول العربية السنية ضد الإمارة من الخليج، ولا شك أنها كانت في مركز المحادثات التي أجراها في القاهرة وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، ونظيره المصري، سامح شكري.

هذه القمة، التي ليست حدثا كثير التكرار في العالم العربي بين اثنتين من القوى الإقليمية الكبرى، جاءت بالتوازي مع لقاء رفيع المستوى آخر عقد في العاصمة المصرية: فحسب التقارير، فان وفدا من قادة "حماس"، بمن فيهم رئيس الحركة المنتخب" يحيى السنوار" ونائبه خليل الحية، سافر، أول من أمس، إلى القاهرة للقاء مسؤولين أمنيين كبار في مصر. ومن هناك واصل حسب مصادر في الحركة إلى إيران، كي يلتقي في طهران قادة النظام.

ينبغي أن يضاف إلى هذين المعطيين التوقيت: فليس صدفة أن أعلنت الدول العربية المعتدلة عن تنكرها لدولة داعمة للإرهاب، زعما، بعد بضعة أيام من العملية في مانشستر، وبعد أسبوعين من نهاية زيارة دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط وتصريحاته ضد الإرهاب الإسلامي.

"هدفنا هو تصفية التطرف والقضاء على القوى التي يجلبها الإرهاب معه إلى كل مكان"، قال ترامب في خطابه في الرياض. الولايات المتحدة مستعدة لتقف إلى جانب دول الشرق الأوسط، ولكن هذه لا يمكنها أن تنتظرها من أجل القضاء على الإرهاب، كما شرح ترامب، إشارة إلى أن عليها أن تقرر ما هو المستقبل الذي يعنيها. فلا يمكن للولايات المتحدة أن تختار عن هذه الشعوب، كما شدد الرئيس.

إن الدول العربية، التي شهدت فترة قاسية في علاقاتها مع سلف ترامب، براك أوباما، والتي تخشى وتشعر بالإحباط من الاتفاق النووي مع إيران، ما كان يمكنها أن تتجاهل الأقوال الحادة. فحين تكون مصممة على أن تري الإدارة الجديدة بأنها تقف إلى جانبها– فهمت بان السبيل الأفضل لعمل مثل هذا الأمر ولا سيما عندما يكونون أمامه رجال أعمال كالرئيس– فإنما يكون ذلك بالأفعال.

لقد أوضح مستشار الأمن القومي لترامب، الجنرال هربرت ماكماستر، هذا، أول من أمس، في خطاب في منتدى يهودي في واشنطن حين قال إن "أحدا ما، وبالتأكيد ليس الرئيس، لا يتأثر بالكلام فقط". وأضاف بان الإدارة تطور مقاييس واضحة لفحص سلوك الدول التي وعدت بمكافحة الإرهاب، واعترف بان هذه لم تفعل في الماضي ما يكفي لمكافحة التطرف.

أما الدول العربية فسمعت واستوعبت. رغم جملة من الأسباب الداخلية التي ساهمت في هذه الخطوة، حرصت مصر، السعودية، وباقي إمارات الخليج على التشديد جيدا في بياناتها على أن السبب المركزي لقطع العلاقات مع الإمارة الغنية هو دعمها لمنظمات الإرهاب مثل "داعش". لا

توجد إشارة أوضح من هذه للأميركيين: نحن نقف إلى جانبكم، نقاتل معكم، ونقاتل من يدعم الإرهاب ويموله، ومستعدون حتى للتنكر لجيراننا لهذا الغرض، إذا كانت ثمة حاجة لذلك.

ما علاقة "حماس" في كل هذه القصة؟ منظمة "الإرهاب" الغزية تحسن منذ بضعة أشهر بثبات علاقاتها مع مصر، على خلفية صراعهما المشترك ضد العناصر السلفية المتطرفة في القطاع وفي شبه جزيرة سيناء. وهي تحاول ان تحسن مكانتها في الأسرة الدولية، وتظهر نفسها كجهة معتدلة، ولهذا الغرض نشرت "وثيقة مبادئ" جديدة تبدو ظاهرا أنها اقل حدة من الوثيقة التأسيسية للحركة.

ولكن من الجهة الأخرى، في الأسابيع الأخيرة، مع انتخاب إسماعيل هنية رئيسا للمكتب السياسي للحركة، رممت "حماس" علاقاتها مع طهران، بل تلقت وعوداً بتمويل متجدد. فحقيقة أن الوفد الكبير من المنظمة وصل من القاهرة إلى طهران تصف في واقع الأمر كل هذه الصورة. قطر هي الأخرى، التي تقف الآن في قلب الأزمة مع الدول العربية، تعتبر مؤيدة معروفة لـ "حماس"، وفي الماضي وقفت إلى جانبها في مناسبات عديدة. وعندما تتحدث محافل الاستخبارات في العالم عن أن الدوحة تشجع الإرهاب، فان مثال "حماس" هو أحد الأمثلة البارزة لهذا الغرض. فعندما بدأت تتلقى تلميحات عن حجم الأزمة التي ستعيشها في الأيام الأخيرة، بدأت قطر بطرد مسؤولي "حماس" من أراضيها، ما يمثل فهمها الجيد بوجود علاقة بين قرار الدول العربية وبين علاقاتها مع "حماس".

وعليه، فبعد أن سمعت مصر، السعودية، وأصدقاؤهما الرئيس ترامب يوضح في القدس وفي الرياض بان "حماس" هي منظمة "إرهابية" فقد فهمت بانه لن يكفي معالجة الجهات التي تؤيد الإيديولوجيا المتطرفة، بل يتعين عليها أن تنزل إلى جذر الأمر. وعليه فإن الوفد الذي زار مصر لم يكن هناك اغلب الظن بالصدفة بالتوازي مع زيارة جبير إلى القاهرة. وليس صدفة أيضاً أن تم اختيار قطر كضحية للمقاطعة العربية، وليس جهات أخرى داعمة للإرهاب.

إذا لم يفهموا في "حماس" الرسالة فها هي مصوغة بوضوح: يمكنكم أن تتسكعوا مع إيران وقطر، ولكن اعلموا بان دول الخليج تعلن بانها تقف في أحد طرفي معادلة التطرف. إذا لم تسيروا على الخط، فان ما حصل لقطر يمكن بالتأكيد أن يحصل لكم أيضاً.

في السطر الأخير، حتى لو أعلن الأميركيون الآن – مثلما فعل وزير الخارجية ريكس تلرسون – بأنهم معنيون بوحدة كل دول الخليج وانهم مستعدون للتوسط بينهم وان رغبتهم فقط بالسلام بين كل دول الخليج وليس في نيتهم زرع الشقاق بين الجهات المعتدلة أكثر أو أقل – فلا شك أن القوى العظمى السنية أشارت بوضوح للولايات المتحدة، وشرحت لها موقفها. ولكن ليس أقل من هذا، فإنها

بعثت أيضاً برسالة واضحة لإسماعيل هنية ويحيى السنوار. السؤال إذا كان في غزة من يستمع إلى هذه الرسالة.

"**معاريف**"

الأيام، رام الله، 2017/6/7